

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

عليه السلام
مغربي
عدد ١

إصدار العملة الفلسطينية - الواقع و الأفاق

إعداد

عبد الفتاح أحمد يوسف نصرالله

إشراف

د. سليمان العبادي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

نابلس - فلسطين

1421هـ - 2000م

(إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والآفاق)

إعداد

عبد الفتاح أحمد بن يوسف نصر الله

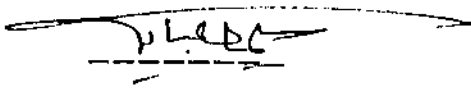
إشراف

الدكتور سليمان العبادي

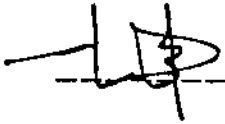
نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2000/11/7 م وأجيزت .

التوقيع

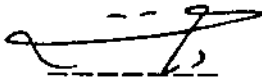
لجنة المناقشة :



❖ الدكتور سليمان العبادي (رئيسا)



❖ الدكتور أنيس الحججه (ممتحنا خارجيا)



❖ الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر (عضوا)

الاهداء

الى الذين يسكبون الحب صلاة
ويزرعون الدنيا ورداً وسنا بلا
الى النورين اللذين أنارا دربي بحبهما وعطفهما
الى مثل التضحية والعطاء
الى والديّ الحبيبين الاعز على قلبي
الى اخوتي الاحباء
اهدي ثمار جهدي

الباحث

الشكر والتقدير ..

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لمن أثرى الله النعمة على أيديهم في خدمة الاسلام والمسلمين، إذ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف : " .. ومن صنع اليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا انكم كافأتموه " رواه أحمد .

في البداية لا يسعني الا أن أحمد الله العلي القدير الذي سهل طريقي ووفقني في اكمال دراستي العليا، ومن ثم أتقدم بالشكر والعرفان الى جميع أفراد أسرتي الاعزاء، لما قدموه من دعم مادي ومعنوي، ساهم في هذا الانجاز .

وكذلك لا يسعني الا أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان الى من تابع معي هذا الانجاز الدكتور سليمان العبادي الذي أثرى هذه الدراسة بتوجيهاته من خلال الاشراف والمتابعة المتواصلة، والتي لولا حكمته الرشيدة، وتوجيهاته السديدة، ما وصلت إليه إلى بر الأمان .

كما أتقدم بالشكر للدكتور أنيس الحجة الذي ساهمت توجيهاته واقتراحاته القيمة في إثراء هذه الدراسة، وخروجها بشكلها الحالي.

كما لا يسعني إلا أن أشكر الأستاذ الدكتور الفاضل عبد الفتاح أبو شكر الذي أثرى الرسالة بتوجيهاته القيمة والتي ساهمت في عملية إخراج الرسالة إلى حيز الوجود .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد، لجهدهم المتواصل في دعم المسيرة التعليمية، وإثرائني بالمعلومات القيمة .

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أصدقائي
الأعزاء وأخص بالذكر الاخوة إسماعيل أبو زيادة، بهاء سرطاوي،
سامر ذياب، أيمن دحلان، عزمي عبد الرحمن، محمد أبو زيد، طاهر
النجار، محمد المصري، نصر عطياتي، مصطفى الهقش .
وأخيراً من مبدأ التقدير والوفاء للمعاونة والمساعدة التي قدمها
لي الكثيرين من المخلصين والصادقين، أفراداً ومؤسسات، أثناء البحث
والكتابة في هذه الدراسة، والذين لا يتسع المقام لذكرهم بأسمائهم،
يطيب لي أن أقدم الشكر الجزيل لكل من ساهم في انجاح هذا العمل .

إصدار العملة الوطنية - الواقع والطموح

إعداد :- عبد الفتاح أحمد نصر الله

الملخص

تتبع أهمية هذه الدراسة من ضرورة بلورة رؤية نقدية واضحة المعالم لطبيعة الترتيبات النقدية في فلسطين، مع انتهاء المرحلة الانتقالية ضمن الإمكانيات المتوفرة . وقد استعرضت الدراسة التطورات النقدية والمصرفية في فلسطين منذ بداية الانتداب البريطاني وحتى نهاية هذا القرن، وتبين بأن المناطق الفلسطينية مرت بتحولات نقدية متزامنة على العملات الثلاث المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني (الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي، الدولار الأمريكي) حسب طبيعة العملة وأدائها في القيام بوظائفها للمواطنين والمستثمرين .

وإستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث تم الاستعانة بالدراسات السابقة والتجارب النقدية لكل من الجنية الفلسطيني، والجنية المصري، والليرة اللبنانية، بالإضافة لتجربتي إستونيا ولاتفيا . ونظراً لعدم توفر إحصاءات رسمية حول كمية العملات المتداولة في فلسطين، قام الباحث بتقدير بعض المؤشرات النقدية في فلسطين من خلال افتراض تشابه الوضع النقدي في فلسطين والأردن . ووفقاً لذلك فقد قدرت قيمة عرض النقد (M1) لعام 1998 بحوالي 1525.17 مليون دولار، تتوزع حسب نوع العملة على النحو التالي : 717 ، 388 ، 415 ، 2.5 مليون دولار لكل من الشيكل والدينار والدولار وعملات أخرى على التوالي، فيما قدرت قيمة عرض النقد (M2) بحوالي 3253.69 مليون دولار تتوزع حسب نوع العملة على النحو التالي : 842.9 ، 831.22 ، 1554.57 مليون دولار لنفس العملات على التوالي . ومن جهة أخرى تبين بأن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لخسائر مباشرة وغير مباشرة نتيجة استخدام عملات أجنبية، وتمثل الخسائر المباشرة في خسارة عوائد استخدام العملة الأجنبية (السينوريج) والذي يعود على الدول التابعة لها العملات المتداولة، والذي قدره الباحث ما بين 1707.087 - 2276.118 مليون دولار خلال

الفترة 1968 - 1998 ، أي بمعدل سنوي يتراوح ما بين 55.067 - 73.423 مليون دولار، إضافة للخسائر الناتجة عن عوائد استثمار احتياطي العملات المتداولة .

أما الخسائر غير المباشرة، فتمثلت في التذبذب المستمر بأسعار صرف العملات المتداولة، وبالأخص العملة الإسرائيلية، نتيجة الانخفاض المتكرر في قيمة الشيكل، والآثار الناتجة عن ذلك، بالإضافة لعدم فعالية السياسة النقدية . وفي السياق ذاته قدر الاقتصاديون الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن استخدام الشيكل الإسرائيلي ما بين 500 - 600 مليون دولار، بدون أي تعويض يذكر من إسرائيل .

وأوضحت الدراسة بأن الاقتصاد الفلسطيني بالرغم من تحسن أدائه خلال السنوات الأخيرة، وتحقيق العديد من الإنجازات، إلا أنه ما زال يواجه هذه الصعوبات والتي تتمثل في التقيد باتفاقية باريس الاقتصادية، والتبعية الاقتصادية لإسرائيل، واستمرار التشوه البنوي للاقتصاد الفلسطيني، ومحدودية التكوين الرأسمالي، الأمر الذي يعيق البدء في إصدار العملة الوطنية، هذا ناهيك عن أن عملية إصدار العملة يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضمان اتباع سياسة نقدية ومالية متناسقة .

واستعرض الباحث كذلك البدائل النقدية المستقبلية المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني، في ظل عدم إصدار العملة، واتضح له بأن أفضل الخيارات هو استمرار الترتيبات النقدية الحالية ضمن اتفاقية مسبقة مع الدول التابعة لها العملات المتداولة، تضمن الحصول على عوائد استخدام هذه العملات، وعدم اتخاذ سياسات نقدية من جانب واحد، تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، مع طرح فكرة الدينار الحسابي بجانب هذه الترتيبات .

وفي النهاية استعرضت الدراسة الترتيبات الإدارية والمؤسسية اللازمة لطرح العملة الفلسطينية في ظل إصدارها، وتبين بأن اتباع نظام مجلس النقد، وسعر الصرف الثابت، أفضل الخيارات مع بداية الإصدار، واتخاذ الدولار الأمريكي عملة الربط لإضفاء القوة والثبات في العملة الوطنية، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لطرح العملة الجديدة في الوقت المناسب والطريقة المناسبة، وإحلالها محل العملات المتداولة بشكل واضح وصريح بدون أي إرباك من شأنه تدمير العملة في بداية إصدارها .

٥٤٣٨٥٢

الصفحة	المحتويات	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
د	ملخص
و	المحتويات
1	مقدمة
1	مشكلة الدراسة
2	أهمية الدراسة ومبرراتها
3	أهداف الدراسة
4	افتراضات الدراسة
4	المشاكل التي واجهت الباحث
5	المنهجية العلمية المستخدمة
5	تسلسل الدراسة
7	الفصل الأول : دراسات و تجارب سابقة
7	1-1 الدراسات السابقة
9	2-1 التجارب النقدية السابقة
9	1-2-1 تجربة الجنيه الفلسطيني
14	2-2-1 تجربة مصر النقدية
17	3-2-1 تجربة لبنان النقدية
20	4-2-1 تجربة استونيا النقدية
21	5-2-1 تجربة لاتفيا النقدية
25	الفصل الثاني: تطور النظام النقدي الفلسطيني
25	1-2 خلفية نظرية
27	2-2 النظام النقدي في المناطق المحتلة خلال الفترة (1950-1993)
27	1-2-2 النظام النقدي في الأراضي المحتلة قبل عام 1967

	2-2-2 النظام النقدي في الأراضي المحتلة خلال الفترة (1967-
28 (1993)
33	3-2 الترتيبات النقدية ضمن الاتفاقيات الاقتصادية
33 1-3-2 الاتفاقية النقدية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل
35 2-3-2 الاتفاقية النقدية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن
36 3-3-2 إنشاء سلطة النقد الفلسطينية
41	4-2 التطورات النقدية والمصرفية بعد عام 1993
41 1-4-2 التطورات المصرفية
47 2-4-2 عرض النقود واستخدامها في فلسطين
60 3-4-2 فعالية السياسة النقدية ضمن الترتيبات النقدية
64 الفصل الثالث: مبررات إصدار العملة الفلسطينية
64 1-3 الآثار الناتجة عن غياب العملة الفلسطينية
68 2-3 مزايا إصدار العملة الفلسطينية
71 الفصل الرابع : ترتيبات إصدار العملة
71 1-4 مفهوم إصدار العملة الوطنية
72 1-1-4 حدود إصدار العملة
75 2-4 اختيار نظام سعر الصرف المناسب
79 3-4 سلطة إصدار العملة
89 4-4 اختيار عملة الربط
92 5-4 تحديد قيمة العملة الفلسطينية
94 6-4 آلية طرح واستبدال العملة في فلسطين
94 1-6-4 التفاوض مع السلطات النقدية التابعة لها العملات المتداولة
96 2-6-4 إجراءات الاستبدال وأسعار التحويل
98 3-6-4 الإعلام عن العملة
100 7-4 إجراءات إصدار العملة
100 1-7-4 الإطار القانوني

102 2-7-4 تصميم فئات العملة
103 3-7-4 حجم النقد المتوقع إصداره في بداية طرح العملة الجديدة.
106 الفصل الخامس : مقومات إصدار العملة الفلسطينية.
106 1-5 أداء الاقتصاد الفلسطيني.
114 2-5 متطلبات إصدار العملة الفلسطينية.
 1-2-5 تحقيق السيادة الوطنية على الاراضي الفلسطينية و استقرار النظام السياسي.
114 النظام السياسي.
116 2-2-5 وجود اقتصاد قوي قادر على دعم العملة الوطنية.
118 3-2-5 توازن الميزان التجاري.
 4-2-5 وجود احتياطي كبير من العملة الصعبة لتغطية العملة الفلسطينية التي سيتم اصدارها.
122 التي سيتم اصدارها.
124 5-2-5 توازن الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
128 6-2-5 وجود جهاز مصرفي قوي وسليم
129 7-2-5 وجود سوق مالي متطور
130 8-2-5 التنسيق ما بين السلطة النقدية والسلطة المالية.
131 3-5 الرؤيا المستقبلية للنظام النقدي في فلسطين
131 1-3-5 الآراء المطروحة حول اصدار العملة الوطنية.
134 2-3-5 البدائل المستقبلية المتاحة.
140 الفصل السادس: النتائج و التوصيات.
140 1-6 النتائج.
142 2-6 التوصيات.
144 المراجع.
151 الملخص بالإنجليزية (Abstract).

المقدمة

تمثل العملة أحد رموز السيادة التي يسعى المجتمع لتحقيقها، وهي مطلب وطني، وأحد مقوماته الأساسية، لما لها من أهمية في إدارة الاقتصاد الوطني، في ظل توفر الظروف الاقتصادية والسياسية لإصدار العملة.

أخذ مفهوم إصدار العملة على مر التاريخ كثيرا من المفاهيم والأفكار المتتابعة حتى وصل إلى قاعدة النقود الورقية الإلزامية، وهذه القاعدة نابعة من القوانين والتشريعات التي تصدرها السلطات النقدية، التي تتولى عملية إصدار النقود وفق الأسس والمعايير التي تضعها الحكومات، والتي تنظم وتحدد عملية الإصدار النقدي بما يتفق والأهداف الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها. وفي مقدمة هذه الأهداف تحقيق قدر مقبول ومناسب من الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي. ومن المعروف بأن قيمة أي عملة تتصل بالظروف الاقتصادية التي تعمل هذه العملة في ظلها، فالنظام الاقتصادي القوي يصدر العملة القوية، ويحافظ على ثباتها، وتكون العملة هي مرآة للأوضاع الاقتصادية والسياسية في أن واحد.

فمن حيث المبدأ لا يوجد خلاف بين الاقتصاديين حول ضرورة إصدار العملة الفلسطينية، لأنه يعتبر من مقومات الاستقلال النقدي والوطني، إلا أن الخلاف بينهم حول توقيت هذا الإصدار. ومن خلال هذه الدراسة سنستعرض جميع الجوانب المؤثرة على إصدار النقود في المجتمع الفلسطيني، أخذين بعين الاعتبار الخيارات الأخرى التي تصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني.

• مشكلة الدراسة :

تحاول هذه الدراسة تقييم إمكانية إصدار عملة فلسطينية كضرورة ملحة من ضروريات المرحلة الحالية، لتطوير النظام النقدي الفلسطيني بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الفلسطيني الذي مازال يواجه مشاكل وسياسات لا تتلاءم مع إمكانياته وطموحاته.

إذ من المعروف أن الاقتصاد الفلسطيني عانى من التبعية النقدية للجنيه الإسترليني في فترة الانتداب البريطاني، بعد إصدار الجنيه الفلسطيني بإدارة مجلس النقد الفلسطيني سنة 1927، ومصادرة احتياطي العملة الفلسطينية في نهاية الانتداب عام 1948، مما خلق بعدها ازدواجية في التعامل بالعملات - الدينار الأردني في الضفة الغربية، والجنيه المصري في

قطاع غزة حتى عام 1967 - ومن ثم أغلقت إسرائيل المصارف العربية العاملة، وفرضت العملة الاسرائيلية في التداول بكل مشاكلها كعملة تداول قانونية حتى يومنا هذا، مع السماح للدينار الأردني بالتداول وخصوصاً في الضفة الغربية . وبذلك تحمل الاقتصاد الفلسطيني آثار التضخم المستمر من جراء استخدام هذه العملات المتداولة، والسياسات النقدية غير الملائمة والاضطرابات المفاجئة في اقتصاديات هذه الدول، مما انعكست آثاره الضارة على الاقتصاد الفلسطيني، بدون أي تعويض للفلسطينيين . وازدادت التبعية النقدية والاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي نتيجة لظروف الاحتلال، والإجراءات التعسفية الهادفة لزيادة درجة هذه التبعية، ومحاولة عزل الاقتصاد الفلسطيني عن الدول العربية.

ويتسم النظام النقدي الفلسطيني الحالي بخصائص مستمدة من مجموعة اتفاقيات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وخصوصاً البنود المتعلقة بالنظام النقدي، بالإضافة للاتفاقية الاقتصادية مع الأردن .

ووفقاً للاتفاقيات المشار إليها وخاصة اتفاقية باريس الاقتصادية، لا يحق للسلطة الوطنية الفلسطينية إصدار عملة وطنية خلال المرحلة الانتقالية، لكون ذلك مرتبط بوجود دولة مستقلة ذات سيادة، ومع انتهاء المرحلة الانتقالية، والإعداد لمرحلة الحل النهائي، يتطلب من السلطة الفلسطينية دراسة إمكانية إصدار العملة الوطنية، لتحل محل العملات الأجنبية المتداولة في فلسطين، ووقف مسلسلات التبعية وعدم الاستقرار للاقتصاد الفلسطيني، واستخدامها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي لفلسطين.

• أهمية الدراسة ومبرراتها:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج جانباً مهماً من جوانب التنمية الاقتصادية، والدور الذي يمكن أن تؤديه العملة الفلسطينية في تطوير الاقتصاد الفلسطيني عن طريق زيادة الناتج القومي، وزيادة رفاهية الشعب الفلسطيني، والحد من تأثير الاقتصاد، والمجتمع الفلسطيني بأي سياسات وإجراءات خارجية تؤثر على العملات المتداولة محلياً وهي الشيكال والدينار والدولار . حيث يتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر ضخمة نتيجة عدم استقرار سعر صرف الشيكال، وعدم وجود سياسة نقدية فلسطينية .

فكيف يمكن تحقيق الاستقلال الاقتصادي؟ وكبح جماح التضخم المستورد الناتج عن تأثير العملات المتداولة في السوق الفلسطيني؟ وتفعيل دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، بعد تحمله سلبات الفترة السابقة؟ لذلك يمكننا توضيح مبررات هذه الدراسة وفق النقاط التالية:-

1. يعتبر النقد الوطني أحد معايير التعبير عن الهوية الفلسطينية، ورمزا من رموز السيادة الوطنية وتنفيذا لقانون سلطة النقد الفلسطينية.
2. توضيح مدى تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالعملات الأجنبية المتداولة بأثارها السلبية وخصوصا تضخم الشيكال الإسرائيلي.
3. وجود العملة يتيح للسلطة النقدية امتلاك سياسات وأدوات نقدية، للتحكم من خلالها بعرض النقود حسب متطلبات الاقتصاد الوطني، وتفعيل دور السياسة النقدية .
4. حرمان خزينة الدولة من عوائد صك العملة الوطنية والعملية الصعبة التي تدعم الاقتصاد.

• أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد النقدي الفلسطيني ضمن الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الدول المجاورة، مع التطرق لطبيعة العملات الأجنبية المتداولة في فلسطين ضمن النظام النقدي ومدى ثقة السكان بها. كما تتطرق للفوائد العائدة على الاقتصاد الفلسطيني من إصدار العملة في ظل توفر الظروف والإمكانيات المناسبة، أخذا بعين الاعتبار نظام الصرف المناسب وطبيعة ومقدار الاحتياطي المناسب.

وسعت كذلك لبحث مدى توفر الإمكانيات السياسية والاقتصادية لإصدار العملة الوطنية المستقلة ضمن الظروف الحالية، بالإضافة لتحديد الشكل المناسب لهيئة إصدار العملة الفلسطينية، إما من خلال بنك مركزي، أو من خلال مجلس عملة .

وفي الختام قدمت الدراسة رؤية مستقبلية لتنظيم الواقع النقدي الفلسطيني وفقا لظروفه الاقتصادية .

- افتراضات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من الافتراضات أهمها :-

1. استمرار اتفاقيات السلام ضمن مرحلة الحل النهائي وقيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يزيد ثقة المواطنين بالسلطة والاقتصاد.
2. سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر، وحرية الاستيراد والتصدير من وإلى الخارج، يعمل على التحكم في أسعار الصرف وقيمة العملة الخارجية.
3. وجود المقومات الأساسية لإنشاء سلطة نقدية قادرة على القيام بجميع الأعمال التي ضمن اختصاصها وفق السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية .
4. قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق قاعدة إنتاجية وتصديرية، تحد من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، سواء من ناحية التجارة الخارجية، أو العمال، ويزيد من قوة الاقتصاد في دعم عملته.
5. تنظيم الموازنة العامة للسلطة، والحد من نسبة العجز الجاري، يضمن عدم استخدام العملة الوطنية كأداة لسد العجز، وعدم تدخل السلطة التنفيذية في ترتيبات الإصدار، وهذا يعني ترك الحرية في إصدار النقد لسلطة النقد حسب احتياجات البلد لتحقيق فعالية السياسة النقدية.

- المشاكل التي واجهت الباحث:

لعل من المشاكل التي واجهت الباحث، هي ندرة الدراسات التي تناولت موضوع إصدار العملة الفلسطينية، وخصوصا المؤلفات من الكتب حول الجانب النظري لهذا الموضوع . وأغلب ما كتب حول هذا الموضوع هو في مجال الأبحاث المنشورة، والتي تناولت بعض أجزاء القطاع المالي والنقدي في المناطق الفلسطينية، إضافة لبعض التقارير الصادرة عن بعض المؤسسات المحلية والدولية، يضاف إلى ذلك عدم توفر بيانات رقمية عن كمية العملات المتداولة في فلسطين، مما يزيد من صعوبة المشكلة، والوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة .

وتتمثل المشكلة الأخرى في عدم تعاون بعض المسؤولين في المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، سواء بدراسات متوفرة لديهم أو آراءهم الشخصية بخصوص موضوع الدراسة بحجة سرية هذا الموضوع بالنسبة للجهات الرسمية.

الفصل الأول

دراسات وتجارب سابقة

يتناول هذا الفصل الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، مع توضيح المراحل المهمة في تجارب بعض الدول النقدية التي أصدرت عملاتها الوطنية.

1-1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت حول هذا الموضوع من أهمها :

1- دراسة (سنا الحناوي، 1995) فبحثت تداول الدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتغيرات سعر صرفه، وردود الفعل الناتجة عن ذلك في السوق الأردني والفلسطيني، واستعرضت الدراسة ثلاث اقتصاديات (الأردني والفلسطيني والإسرائيلي) عبر الفترة الممتدة بين الأعوام 67 - 1992 لعرض المتغيرات والمستجدات المتلاحقة، وأوضحت بأن الاقتصاد الفلسطيني عانى من عدم وجود كيان سياسي وسلطة نقدية تستطيع إصدار عملة فلسطينية، مما حدا بسكانها للتعامل بالدينار والشيكال وتأثر السوق النقدي الفلسطيني بالسياسات النقدية لكل من الأردن وإسرائيل . وبينت الدراسة أن سعر صرف الدينار يتمتع بالاستقرار النسبي بعد انخفاض سعر صرفه في عام 1988 بشكل أكبر من الشيكال في مناطق السلطة الفلسطينية، وتوقعت الباحثة استمرارية تداول الدينار الأردني كعملة قانونية تحت إشراف البنك المركزي الأردني .

2- دراسة (Arnon and Spivak, 1996)، التي تتحدث عن إنشاء العملة الفلسطينية، حيث قاما بتقدير الطلب على هذه العملة وتقدير ضريبة السينوريج المتحققة (الضريبة السيادية) وتوقعا تحقيق عوائد مرتفعة خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الإصدار تقدر بأكثر من 22% من الدخل القومي، وفي حدود 1.2% سنويا على المدى الطويل وذلك بافتراض أن مضاعف النقود 1.5 . واستنتجت تلك الدراسة أن إصدار العملة الفلسطينية في ظل نظام مجلس النقد أفضل للحفاظ على سعر الصرف والأسعار المحلية، وإلا يمكن حدوث تضخم وارتفاع في الأسعار نتيجة الإفراط في طباعة النقود كما حصل في إسرائيل .

3- أما دراسة (زاهرة تيسير عبد الله، 1997) حول التكامل النقدي بين الاقتصاد الأردني والفلسطيني، فإنها تعتمد على ترتيبات مستقبلية بعد إقامة الدولة الفلسطينية، وإقامة بنك مركزي يقوم بإصدار العملة . وقامت الباحثة بتحليل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأوضحت بأن الاقتصاديين شكلا وحدة نقدية واحدة في الماضي، امتدت حتى أواخر الستينات. وأوضحت بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تسبب في الحد من التطور الاقتصادي لفلسطين بشكل ملموس عن الاقتصاديات المجاورة . وأوضحت الدراسة بعد تحليل المنافع - التكاليف لقيام التكامل النقدي بأنه غير مشجع وخصوصاً بالنسبة للجانب الفلسطيني، نتيجة الاختلافات والفوارق الجوهرية في أداء الاقتصاديين والتي تتطلب بدورها سياسات وتوجهات مختلفة يصعب توحيدها دون الأضرار بأي منهم.

4- وهناك دراسة (باسل عورتاني، 1998) إذ أوضحت بأن فلسطين كانت وما زالت تعاني غياب فوائد إصدار العملة الوطنية المستقلة، وارتفاع مخاطر استخدام العملات الأجنبية المتداولة، وان السلطة لها الحق بالمطالبة بقيمة الخسائر الناتجة عن ذلك، إلا أن الباحث لم يوضح أي تقديرات لهذه الخسائر، وأوضح انه لا يجب إصدار عملة وطنية تحت ترتيبات سلطة نقدية ضعيفة كحل لأي مشكلة، وربما يكون ذلك أكثر خطراً من استخدام العملات الأجنبية . وقد يكون استخدام عملة أجنبية عالمية في التداول يصدرها بنك مركزي عريق ومتمرس في تنفيذ سياسات نقدية واضحة وفعالة، لربما يعطي نتائج أفضل بكثير من إصدار عملة وطنية ضعيفة ذات مصداقية ضعيفة.

5- أما دراسة (وائل قديح، 1999) فقامت بتوضيح الخسائر الفلسطينية بسبب استخدام الشيكال الإسرائيلي، إذ تقدر سنوياً من 500-600 مليون دولار، وتشير الدراسة إلا أن السلطة النقدية غير قادرة على إصدار نقد وطني، ومع ذلك تخسر ريع السيادة الناتج عن استعمال العملات المتداولة، وركزت الدراسة على محددات الاستقرار النقدي، وقيام سلطة النقد بدور بنك البنوك، كما أوضحت الدراسة أن مزايا الاتحاد النقدي مع الأردن تفوق مزايا إصدار النقد الوطني المستقل.

هذه هي الدراسات - حول الموضوع - التي استطاع الباحث توفيرها، و التعرف على نتائج الباحثين فيها، في حين تعثر الحصول على أي دراسة علمية أخرى . إلا أن الباحث وجد بعض المقالات التي تستعرض الدراسة، لبعض الخبراء الاقتصاديين في بعض جوانبه، والتي كان لها الأثر في إثراء بعض موضوعات الدراسة .

1-2 : التجارب النقدية السابقة:-

إن إصدار أي عملة من العملات الوطنية يتزامن غالبا مع تحقيق الاستقلال السياسي للدولة، من أجل بناء الهيكلية السياسية والاقتصادية المستقلة، وكل دولة تحاول إصدار عملتها الخاصة حسب ظروفها الاقتصادية والسياسية، للحفاظ على هذه العملة وزيادة ثقة السكان بها.

ومن المعروف بأن الأقطار العربية تميزت بنظم نقدية ذات طبيعة تبعية، وانعدام الاستقلال النقدي حتى الحرب العالمية الثانية، ومن ثم حاولت كل دولة انتزاع استقلالها السياسي والاقتصادي، وتحرير عملاتها من مناطق نفوذ كل من الفرنك الفرنسي، والجنيه الإسترليني، وسنتطرق في هذا المجال إلى التجربة النقدية لكل من لبنان ومصر .

وفي السنوات الأخيرة استقلت كثيرا من دول الاتحاد السوفيتي السابق لتصبح مستقلة بذاتها، وبالتالي اتجهت لطرح عملات جديدة خاصة بها، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والنقدي عن الروبل الروسي، وسنتعرف على ذلك من خلاله تجربة كل من استونيا ولاتفيا.

ولكن في البداية سنتطرق إلى الظروف التي صدر فيها الجنيه الفلسطيني كتجربة فلسطينية سابقة يمكن إعادة إحيائها.

1-2-1 تجربة الجنيه الفلسطيني:

مرت فلسطين قبل الاحتلال البريطاني لها سنة 1917 بعدة أنظمة نقدية، إذ مرت بنظام المعدنين الذي كان سائدا حتى سنة 1880، ثم بنظام الذهب حتى الحرب العالمية الأولى، وكانت النقود التركية هي المتداولة في فلسطين، ولكن بعد دخول البريطانيين فلسطين، تم سحب أوراق البنكنوت التركية وغير التركية، وإحلال أوراق البنكنوت المصرية محلها، وكانت أكثر العملات المتداولة ثقة من قبل الفلسطينيين، حيث أنهم اعتادوا على استخدامها، لثبات قيمتها، وأدى ذلك لازدياد الطلب عليها بدون أي فائدة تعود على الحكومة الفلسطينية من عوائد التعامل بالجنيه المصري، والتي كانت من نصيب البنك المركزي المصري .

لهذا السبب تقدم بعض من أعضاء الحكومة الفلسطينية باقتراح يقضي بإنشاء نظام مصرفي مستقل عن العملة المصرية، يكون مرتبطا بالجنيه الإسترليني (صامد الاقتصادي،

عدد73، ص239)على الرغم من أن سلطات الانتداب البريطاني لم تكن تفكر بإصدار عملة فلسطينية في ذلك الوقت، نظراً لعدم كفاية كمية الذهب بحوزة بريطانيا.

ونتيجة لذلك فقد تم تشكيل لجنة لدراسة إمكانية إصدار العملة الفلسطينية في إبريل 1924، ليحل محل الجنيه المصري، وذلك بعدما ارتأت بريطانيا تزايد الروابط السياسية والاقتصادية بين مصر وفلسطين، ورغبتها في فصل هذه الروابط لتهيئة المجال لإنشاء الوطن القومي اليهودي .

هذا وقد بررت بريطانيا موقفها بالنقاط التالية:

- 1- عدم حصول فلسطين على نصيبها من أرباح الإصدار مقابل إصدار وتداول الجنيه المصري في فلسطين.
- 2- استخدام العملة المصرية كان لحاجة طارئة، نتيجة تعذر استيراد النقود البريطانية لتمويل نفقات الانتداب.
- 3- البنك الأهلي لم يتفق مع الحكومة الفلسطينية لتنظيم استخدام الجنيه المصري في التداول حيث أوصت اللجنة انه بالإمكان إصدار عملة فلسطينية يتكون غطاؤها من الجنيه الإسترليني(يوسف، 1978، ص38).

وقد أثار هذا القرار كثير من الاعتراضات الفلسطينية وكان أهم هذه الاعتراضات:

1. الجمعية الإسلامية المسيحية بمدينة حيفا التي رفعت مذكرة للمندوب البريطاني جاء فيها " إن مشروع الحكومة بإنشاء عملة للتداول في فلسطين ضربة قاضية على اقتصاديات البلاد لعدة أسباب من أهمها، فتح الباب أمام المصارف للتلاعب بأموال البلاد تلاعباً يؤدي للخسارة والإفلاس"(الموسوعة الفلسطينية، 1984، ص501).
2. إرسال تقريرين لكل من الغرفة التجارية في يافا وحيفا، تتضمن مساوئ و أضرار إصدار العملة، نظراً لحالة البلاد السياسية وعدم توفر الضمانة الذهبية الضرورية.
3. مذكرة من اللجنة التنفيذية العربية أوضحت أن المشروع صهيوني بنصه وروحه، والذي وضعه مدير مصرف انجلو فلسطين الصهيوني، وقدمته جمعية فلسطين الاقتصادية الصهيونية (الموسوعة الفلسطينية، 1984، ص501).

ورغم كل الاعتراضات السابقة المبنية على أسس اقتصادية، إلا أن وزير المستعمرات البريطاني أصدر عام 1926 قراراً بإصدار قانون العملة، وتعيين مجلس النقد الفلسطيني،

ومنحه سلطات إصدار النقود نيابة عن الحكومة الفلسطينية، وقد كتبت على الجنيه الفلسطيني بلغات ثلاث، هي : العربية، العبرية، الإنجليزية.

مجلس النقد والجنيه الفلسطيني:-

اضطلع مجلس النقد - الذي تم اختياره لحماية الاقتصاد - من عودة الفوضى مرة أخرى، وإنهيار العملة بمهمات الضبط والإدارة والمراقبة، وتحديد الموازنة العامة، وتم تعيين أعضاء هذا المجلس من قبل حكومة بريطانيا واقتضرت مهمة صك العملة وطبع النقود على المجلس الذي كان مقره لندن، وكان الاحتياطي الذي يدعم النقد الفلسطيني يتكون من حصيلة استبدال الأوراق النقدية والمسكوكات المصرية، وحصيلة بيع الأوراق النقدية والمسكوكات الأخرى المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى الدخل الذي وفرته استثمارات مجلس النقد وكان معظمها في سندات الحكومة البريطانية (صامد الاقتصادي، عدد73، ص240).

وواجه مجلس النقد في البداية مشكلتين هما : معرفة حجم الكتلة النقدية التي سوف يتم إصدارها في ظل عدم توفر إحصاءات حول الكتلة النقدية المتداولة، بالإضافة إلى عدم معرفة ما إذا كان سيتم تداول الجنيه الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية فقط أم في شرق الأردن .

إلا أن مجلس النقد قد تغلب على ذلك، وخصوصاً بعد أن قررت السلطات الأردنية استخدام الجنيه الفلسطيني بدلاً من النقود الأخرى . وبدأ تداول النقد الفلسطيني في أيلول عام 1927، واعتبر نقداً قانونياً في كل من فلسطين والأردن، وكان يتم طبع هذه النقود في بريطانيا مقابل احتياطي ثابت حسب قانون مجلس النقد، ولضمان حرية تحويل الجنيهات الفلسطينية.

وكان مجلس النقد يحتفظ في لندن باحتياطي نقدي، ليستطيع إصدار حوالات تلغرافية أو كمبيالات مقومة من الجنيه الإسترليني، بتمويل العمليات الجارية بين فلسطين وبريطانيا بشرط ألا تقل قيمتها عن عشرة آلاف جنيه فلسطيني، حتى لا يدخل في مجال المنافسة مع البنوك التجارية التي كانت قائمة، وكان ينبو عن مجلس النقد في فلسطين مسؤول النقد التي حددت اختصاصاته في رقابة عمليات تسلم كميات النقود والمحافظة عليها، وإصدارها في الأراضي الفلسطينية، وكان من مهماته أيضاً النظر في الطلبات التي تقدم لإصدار كمبيالات أو حوالات تلغرافية في لندن، كما انحصرت واجبات وكيل النقد (بنك باركليز) في الاستلام الفعلي لكميات النقود والمحافظة عليها، بالإضافة للاحتفاظ بالدفاتر المتعلقة بهذه العمليات .

إضافة إلى ذلك عليه القيام بمهمة الوكيل المصرفي فيما يتعلق بدفع السندات والشيكات المالية العائدة إلى المجلس (بنك الحكومة) (يوسف، 1978، ص40) .

ورغم انتظام نسبة النمو في النقد المتداول وبشكل جيد منذ بداية تداول النقد الفلسطيني، إلا أنه حصلت بعض الأزمات التي أثرت وبشكل كبير على الطلب على النقد، مما ترك أثر سلبي على ثقة المتعاملين بالعملة وعمليات الاستثمار. وهذا أثر بدوره على حجم التدفقات النقدية من الخارج، وأدى إلى سحب المودعين لودائعهم من البنوك، مما أجبر مجلس النقد الفلسطيني على القيام بإصدار نقدي آخر لتلبية الطلب، مع العلم بأن البنوك امتلكت القدرة على توفير سيولة عالية من النقد الأجنبي وتحويل موجوداتها في لندن إلى الجنيه الفلسطيني (تنويع الاستثمار وتقليل المخاطر)، مما كان لها دوراً هاماً في المقدره على حماية حقوق المودعين والإيفاء بالتزاماتها (سلطة النقد الفلسطينية، 1999 "1"، ص2).

ورغم التكاليف التي تطلبتها حالة الطوارئ التي حدثت، إلا أن مجلس النقد استطاع تحقيق عوائد من عملية الإصدار، وتحويل جزء كبير من أرباحه إلى حكومة فلسطين، وإعطاء قوة إبراء أكثر للجنيه الفلسطيني، وهذه الأرباح عكست السياسة الحكيمة للمجلس في عمليات الاستثمار في الخارج، حيث بلغت هذه العوائد التي حولت إلى حكومة فلسطين 360.000 جنيه إسترليني في ذلك الوقت، وكانت تعادل 15.6% من النقد المتداول (سلطة النقد الفلسطينية، 1999 "1"، ص3) . و تعادل قيمة الفوائد المتراكمة لهذه العوائد خلال الفترة السابقة حالياً حوالي (284308900) جنيه إسترليني* .

وقد كان مجلس النقد يقسم أرباح الاستثمارات من غطاء العملة بين الأردن وفلسطين تبعاً لحجم التداول النقدي في كل منهما، وقد كان حجم التداول في الأردن صغير، حيث قدر في عامي 1931/1932 بحوالي 150 ألف جنيه فلسطيني، في حين كان حجم التداول في فلسطين بحدود 2.3 مليون جنيهاً . وكان نجاح مجلس النقد في تحقيق الثقة والحفاظ على العملة الفلسطينية قد ساعد في تطوير النظام المالي والنقدي الذي انعكس على التطور الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة ذلك التطور (علي، 1986، ص83) .

واستمر ارتباط الجنيه الفلسطيني بالجنيه الإسترليني حتى عام 1948، عندما قررت بريطانيا إخراج الجنيه الفلسطيني من منطقة الإسترليني، وتجميد الأموال الفلسطينية التي منع

* حسب هذه القيمة كالأتي : قيمة العوائد * (0.10+1)

خروجها من بريطانيا، و قد قدرت بحوالي 130 مليون جنيه إسترليني منها 54 مليون جنيهه على هيئة سندات لغطاء النقد و 76 مليون جنيهه أرصدة بنكية، ثم سمحت بالإفراج عن بعض المبالغ التي تقدر بنحو 3 مليون جنيهه للتجارة الخارجية . وبعد 15 مايو 1948 حدث ما حدث للشعب الفلسطيني من نشأت، فانتقل النقد معهم (المبيض، 1989، ص290).

وكانت كمية النقد المتداول في فلسطين قبل النكبة 52.5 مليون جنيهه فلسطيني، يمكن

توزيعها على النحو التالي:

الموجودة في شرق الأردن	6 مليون جنيهه فلسطيني
ما أخذته حكومة فلسطين معها	3 مليون جنيهه فلسطيني
الباقي الموجود مع سكان فلسطين	43.5 مليون جنيهه فلسطيني منها :
أ. كمية النقد الفلسطيني الموجود في فلسطين بعد النكبة	23.0 مليون جنيهه فلسطيني.
ب. كمية النقد الفلسطيني الباقي مع العرب	20.5 مليون جنيهه فلسطيني.

وانتقلت إسرائيل مع بريطانيا سنة 1949 على استبدال النقد الفلسطيني التي في حوزتها، كما اتفقت مع الأردن من 1950/1/1 أن يخصص لها حصة من الأرصدة الإسترلينية المجمدة كرسيد للنقد الأردني، وكذلك استبدلت مصر النقد التي لديها بتسوية مع بريطانيا سنة 1951 (المبيض، 1989، ص290).

وكان دافع بريطانيا لإخراج فلسطين من نفوذ المنطقة الإسترلينية هو تتصل بريطانيا من التزاماتها حيال الشعب الفلسطيني، وتنفيذ وعد بلفور للحركة الصهيونية، بالإضافة لخشيته من بيع السندات التي كانت تستعمل كغطاء للجنيه الفلسطيني، والتخلص من دفع الفوائد عليها، وسحب الأرصدة الإسترلينية التي لفلسطين .

وفي الوقت الحالي ما زالت قضية الأرصدة تشغل بال كثير من السياسيين والاقتصاديين في منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وإذ يعتقد بعضهم بأنه لا زال موجوداً لدى الحكومة البريطانية ما يعادل 60 مليون جنيهه إسترليني ذهبي، هو جزء من غطاء الجنيه الفلسطيني الذي كان بحوزة بريطانيا قبل خروجها من فلسطين (شهاب، 1993، ص16) .

وبعد إنشاء مجلس النقد الأردني عام 1952 تم استبدال الجنيه الفلسطيني بالدينار الأردني في الضفة الغربية والضفة الشرقية . في حين استمرت العملة الفلسطينية بالتداول في قطاع غزة حتى عام 1951 عندما قرر الحاكم المصري استبدالها بالعملة المصرية .

تعتبر مصر من أهم الأقطار العربية من حيث التطورات النقدية والمصرفية، لتحقيق الاستقلال النقدي بعدما كان الاقتصاد المصري مرتبطاً بالاقتصاد البريطاني، رغم اختلاف هياكلهما الاقتصادية ومركزهما الدولية .

وخضع النظام النقدي المصري لنفس التغيرات والتقلبات التي طرأت على النظام النقدي البريطاني، ولذلك كان الجنية المصري فاقداً لشخصيته، حيث كان البنك الأهلي يسيطر على الإصدار، وكانت السياسة النقدية توضع من خلال لجنة العملة التي كان مقرها لندن، وكان الضرر - الذي لحق بمصر في مشكلة الأرصدة - كبيراً جداً، نتيجة لآلية الإصدار المتبعة مع جمود سعر الصرف بين الجنيه المصري والإسترليني، وعلاقة التابع والمتبوع بين الدولتين، ترتفع قيمة الجنية المصري بالنسبة للذهب والعملات المرتبطة به، إذا ارتفعت قيمة الجنيه الإسترليني، فكان التناسب طردياً في الارتفاع والانخفاض بغض النظر عن ظروف مصر الاقتصادية (فهيم، 1947، ص 21).

وبعد خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب في الثلاثينات، قررت الحكومة المصرية بقاء الارتباط بالإسترليني، واستفادت من قوة مركزه واستقراره، ولكن خلال الحرب العالمية الثانية ظهرت خطورة الارتباط بين الجنية المصري والإسترليني، نتيجة تراكم الأرصدة وتجميدها في بريطانيا، مما أثر على الوضع الاقتصادي، ونقص في فعالية الغطاء النقدي، وأصبح البنكنوت مكشوف بالرغم من سلامة مركز الجنيه المصري من الناحية الفنية (الميزانية متوازنة، ضبط ميزان المدفوعات). ونتيجة التبعية النقدية للإسترليني طبقت مصر نفس قواعد مراقبة الصرف بالنسبة للاستيراد والتصدير، وتحملت أعباء ضخمة أثرت على قدرتها الإنتاجية والاستهلاكية، وقدرت حجم الأرصدة الإسترلينية المتراكمة لحساب مصر مقابل إصدار الجنيه المصري حوالي 430 مليون جنيه، واتخذت مصر خطوتين للتخلص من الإسترليني كغطاء وحيد للإصدار والتبعية النقدية للإسترليني:-

1- الانضمام لاتفاقية صندوق النقد الدولي عام 1945، وتحديد قيمة الجنيه المصري بالذهب والدولار الأمريكي عوضاً عن الجنيه الإسترليني، وكانت بداية استقلال الجنيه المصري الذي أصبح مرتبطاً بنظام دولي يتحدد فيه سعر الجنيه بالعملات الأخرى

على أساس محتواه الذهبي، أو سعر تعادله مع الدولار الأمريكي القابل للتحويل للذهب.

2- خروج مصر من المنطقة الإسترلينية في عام 1947، وفرض الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي، وتصفية الأرصدة الإسترلينية وفق اتفاقيات مالية، وتعديل قاعدة الإسترليني المتبعة (علي، 1986، ص150) .

وبالتالي فقد أصبح للحكومة دور في الرقابة على كمية الأوراق النقدية المصدرة ضمن قانون البنوك والائتمان لعام 1957، إذ أصبحت تحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الإصدار بقرار من رئيس الجمهورية، في حين يحدد أنواع ونسب الأصول الأخرى بقرار من وزير المال والاقتصاد، حسب الظروف السائدة طبقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وذلك لتحقيق مرونة كافية في الإصدار، وتحقيق استقلالية النظام النقدي المصري ضمن التشريعات المرنة حسب ضروريات الاقتصاد المصري (علي، 1986، ص151) .

ودعمت الحكومة رصيدها الذهبي لزيادة الثقة بالجنيه - بعد خروجه من المنطقة الإسترلينية - في أسواق الصرف الخارجية، كمحاولة لاستقلاله في حال تحقيق مقومات الاستقلال . والراصد لتلك الأحداث يرى أن السلطات النقدية اتبعت سياسة ذات شقين:

- وضع حلول مؤقتة (قصيرة الأجل) تعالج المشاكل الطارئة مثل توجيه التجارة الخارجية نحو البلاد الشرقية من خلال الاتفاقيات الثنائية التي إتبعتها مصر.
- التفكير في سياسات طويلة الأجل من أجل استقلال الجنيه المصري من خلال تشجيع المشاريع الاستثمارية (فهمي، 1974، ص60).

ونتيجة للاعتداء الثلاثي على مصر الذي زاد من الحصار الاقتصادي ومصادرة الأرصدة الأجنبية في هذه الدول، أصبح ضمان الإصدار مكون من الذهب والأذون والصكوك المصرية، والتخلص من الصكوك الأجنبية، مما أضفى فرصة عظيمة على الإصدار وانتهى دور العلاقة بالإسترليني منذ سنة 1956 (فهمي، 1974، ص66).

وعملت السلطات النقدية على إرساء الجنيه المصري على أساس وطيء، لتحقيق استقلاليته، وخصوصاً في مجال دعم التجارة الدولية سواء أكانت من خلال الخصومات التشجيعية أو العلاوات.

وقد حاولت السلطات النقدية إتباع سياسة جديدة، مستفيدة من التجارب التي مر بها الجنيه المصري مع الجنيه الإسترليني، وذلك بتسليط الضوء على نقطتين هامتين، لهما أبرز الأثر في دعم النقد :

أ- حظر استيراد وتصدير البنكنوت المصري .

ب- تسوية الديون الناشئة ذن التجارة الدولية بالنسبة لبلاد العملات الحرة فقط، بينما دول الاتفاقيات فيتم الدفع لها بعملة حسابية (فهمي، 1974، ص77).

نشأت اتفاقيات الدفع بالجنيه المصري نتيجة الحصار الاقتصادي على مصر بعد تجميد الأرصدة الإسترلينية، ومع انتهاء هذه الاتفاقيات الثنائية أصبح الجنيه المصري في عزلة نقدية (فصل العلاقة بين الجنيه المصري وعملات الدول الأخرى في أسواق الصرف الأجنبية) والمعنى الفني للعزلة هو أن الجنيه المصري لم يعد صالحاً لتسوية الديون الدولية وكانت تتم التسويات بالإسترليني الحسابي فيما يتصل بدول الاتفاقيات، وبذلك كان السعر الرسمي للجنيه المصري مقوماً بالدولار وإضافة إلى كونه رمزياً في الوقت ذاته .

وتم تحويل البنك الأهلي المصري عام 1961 إلى البنك المركزي المصري، للإشراف على إدارة النظام النقدي المصري، وحقق البنك أهدافه من حيث إصدار العملة، واستقرار قيمتها الداخلية والخارجية . وتعرضت مصر لعجز كبير في ميزان المدفوعات خلال فترة السبعينيات. وللحد من ذلك طبقت مصر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، سواء من خلال رخص الاستيراد، أو من خلال تنازل المصدرين عن إيراداتهم من العملات الصعبة للحكومة حسب سعر صرف محدد، واتبعت مصر نظام صرف معقد، بسبب الأداء الاقتصادي الضعيف، والعجز المستديم والمزمن في الحساب الجاري وميزان المدفوعات (علي، 1986، ص240).

ومنذ بداية التسعينيات اتبعت مصر سياسة تحرير سعر صرف العملات الأجنبية، وعمليات التبادل التجاري بدون أي قيود إدارية، وذلك بعد تحول البنك المركزي من التحكم بالقطاع النقدي - عن طريق نظام الاقتصاد الموجه لتحقيق أهداف السياسة النقدية والائتمانية عام 1961 - إلى استخدام أدوات التحكم غير المباشرة مع بداية التسعينيات فور التحول لاقتصاديات السوق من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أعلنها النظام الحاكم بمصر، وتقليص التدخلات الحكومية في التجارة الخارجية، والسماح للمواطنين بفتح حسابات

بالعملات الأجنبية، وتقديم الضمانات ضد المخاطر الاستثمارية (غير التجارية) الذي زاد من الاستثمار العربي والدولي في مصر والثقة في الاقتصاد المصري .

وقد اعتمدت مصر الدولار أساساً لتحديد سعر صرف عملتها منذ مايو 1962 بحيث يظل سعر الصرف المحلي ثابتاً بالنسبة للدولار، ويتغير سعر صرف العملة بالنسبة للعملات الأخرى تبعاً لتغير أسعارها بالنسبة للدولار، مع اعتماد أسعار صرف موازية ضمن ترتيبات صرف متعددة في وقت الأزمات وقد استمر الأمر كذلك حتى عام 1979، ومن ثم اعتمدت مصر سعر صرف رسمي للتداول حتى تحرير مصر لأسعار صرف العملات الأجنبية عام 1991، وظلت العلاقة بين الدولار والجنيه معمول بها حتى الآن، رغم التخفيض المتكرر للجنيه أمام الدولار، حيث انخفضت قيمة الجنيه من 2 جنيه لكل دولار في عام 1990 إلى 3.38 جنيه لكل دولار عام 1999 (البنك المركزي المصري، 1999، ص3).

وفي الأونة الأخيرة، ظهرت دعوات قوية لفك الارتباط بين الدولار الأمريكي والجنيه المصري - وخاصة بعد التطورات الاقتصادية العالمية وخصوصاً إتفاقيات الجات وعملة اليورو - وتدعو هذه الدعوات لربط الجنية بسلة من العملات، وتكون مرجحة بأوزان نسبية تعكس هيكل ميزان المدفوعات المصري، أو معايير اقتصادية أخرى، وقد بلغ إجمالي النقد المصدر من الجنيه المصري حتى عام 1998 حوالي 31659 مليون جنيه مصري، فيما قدر احتياطي البنك المركزي المصري من العملات الصعبة بحوالي 18.26 مليار دولار في عام 1998، مما يزيد الأمان والاستقرار في سعر الصرف وسوق النقد (البنك المركزي المصري، 1999، ص3).

1-2-3 تجربة لبنان النقدية:

مرت لبنان بعملات وأنظمة نقدية مختلفة حتى وصلت إلى الاستقلال النقدي بما يتناسب وما حققته من استقلال سياسي وما واجهته من تطور اقتصادي بطيء نسبياً.

وبعد الحرب العالمية الأولى رفض اللبنانيون التداول بالنقود العثمانية لانعدام قيمتها، وحلت السلطات الفرنسية محلها الأوراق النقدية المصرية، والتي ألغيت في عام 1920 وأقامت مقامها الليرة اللبنانية، بعد إصدارها من قبل مصرف لبنان وسوريا، وتغطيتها بموجودات الفرنك الفرنسي، ومن ثم التوقيع على اتفاقية عام 1924، إذ جعل الفرنك الفرنسي قاعدة لليرة على أساس 20 فرنك / ليرة، ومنح المصرف امتياز إصدار الليرة مدة 15 سنة،

على أن يكون وكيلاً للحكومة اللبنانية، وإيداع الأموال الحكومية لديه . وخضعت الليرة اللبنانية خلال سنوات الانتداب (1920-1940) لجميع التقلبات التي تعرض لها الفرنك وبشكل مستقل عن العرض و الطلب عليها، و وضع ميزان المدفوعات اللبناني(علي، 1986، ص 81).

وقد أدت الحرب العالمية الثانية بجانب طبيعة التبعية النقدية لنظام النقد الفرنسي لحصول تضخم نقدي كبير في لبنان، تمثل بارتفاع كل من النقد المتداول بنسبة 980%، والودائع بنسبة 982%، وتكاليف المعيشة بنسبة 562%، وذلك مقارنة بها لعام 1939 (علي، 1986، ص 82).

وفي عام 1944 عقد اتفاق نقدي بين الحكومة اللبنانية وفرنسا، تعهدت فيه فرنسا بإعادة تقييم الموجودات المقدمة بالفرنك في غطاء العملة، ولدى دائرة الرقابة على الصرف في حال أي تخفيض للفرنك بالنسبة للجنيه الإسترليني وهو ما حصل في نهاية 1945 .

وبعد مفاوضات عديدة مع الحكومة الفرنسية حول الاتفاقية السابقة، تم عقد اتفاق آخر اعتبر غير مناسب للحكومة اللبنانية سواء من حيث الرقابة، أو تخفيض قيمة العملة، أو الالتزام بامتياز إصدار العملة حتى عام 1964، وعلى اثر ذلك استقلت الليرة اللبنانية عن الليرة السورية في عام 1949 نتيجة رفض الحكومة السورية للاتفاق السابق، وانفصلت الوحدة الجمركية بينهما، وتحررت الليرة اللبنانية بعد الاتفاقية من أي سعر رسمي باستثناء السعر المعلن لدى صندوق النقد الدولي عام 1948 . وقد تحقق الاستقلال النقدي للبنان في مايو عام 1949 بعد صدور قانون العملة الذي نص على الأيقل الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل لذهب عن 50% من قيمة غطاء النقد المصدر، وبقيّة عناصر الغطاء عبارة عن سندات حكومية أو أوراق تجارية، مما خلق درجة من المرونة في عرض النقد .

وفي عام 1949 تأسس صندوق تثبيت القطع بهدف تثبيت الليرة اللبنانية في سوق الصرف الحرة، وظل ذلك حتى صدور قانون النقد والتسليف لعام 1964 الذي أنهى امتياز بنك سوريا ولبنان بإصدار العملة، وإقامة مصرف لبنان المركزي مكانه، ليمارس الوظائف الأخرى للبنوك المركزية حيث قام بوظيفة الملجأ الأخير للمصارف العاملة في لبنان . واستفادت قطاعات الناتج الوطني من تمويل طويل الأجل أدى إلى استقرار معدل نمو الناتج المحلي، وقد تميزت الليرة اللبنانية في سوق الصرف الحرة باستقرار كبير، ولم ينحرف سعرها الحر في المتوسط بمعدل 2.7% خلال الفترة (1966-1950) (علي، 1986، ص 122)، وخلال ذلك تطور الوعي المصرفي لدى السكان اللبنانيين، وزادت الثقة دون

الاعتماد على أي فلسفة نقدية مباشرة، وكانت قوى العرض والطلب على النقد والائتمان في السوق الحرة ذات العوامل المؤثرة على التوازن.

" وتدفقت رؤوس الأموال الضخمة على لبنان، بسبب الموقع الجغرافي والاستراتيجي، ونظام الاقتصاد الحر، وتوجيه الاقتصاد نحو التجارة والخدمات، وقانون سرية المصارف لعام 1956 والهيكل الضريبي المتساهل، وقوة العملة اللبنانية التي تعود جزئياً لبقاء ميزان المدفوعات على مصلحة البلد، بالإضافة إلى غياب القيود على حركة رأس المال، وتوفر الكفاءات الإدارية ورأس المال البشري، وتمتع لبنان بنظام سياسي واقتصادي حر انعكس بحرية على حركة رأس المال، وسوق الصرف الحرة، والحرية التامة للتجارة الداخلية مما جعل لبنان بلداً تجارياً، ومركزاً لتجارة الاستيراد وإعادة التصدير، والخدمات ومركزاً مهماً لرأس المال العربي والأجنبي..." (علي، 1986، ص 190).

اتبع لبنان منذ الاستقلال سياسة اكتناز الذهب كأفضل وسيلة لتغطية الليرة، والمحافظة على استقرارها، إذ وصل احتياطه من الذهب في بداية السبعينات حوالي 262 طن . وقد استخدمت الحكومة اللبنانية سياسة محافظة، بجانب مصرف لبنان و ذلك لعدم مس احتياطي الذهب، واعتباره من المقدرات للمحافظة على الليرة والحد من تدهورها، إلا أن تخلي الدولة اللبنانية عن سياسة الاستقرار النقدي، وامتصاص احتياطي الدولار بعقد صفقات التسليح، وإطلاق الشائعات لتخويف المواطنين بمصير الليرة، بالإضافة لإصدار (الدولار الحسابي) لاحتساب الرسوم الجمركية، كلها عوامل أدت إلى التآمر على الليرة اللبنانية في مطلع الثمانينات وانهيار قيمتها، وذلك من خلال انخفاض قيمة الليرة بالنسبة للدولار من 3.6 في بداية الثمانينات إلى 842 ليرة لكل دولار في بداية التسعينيات واستمر الانخفاض إلى 1502 ليرة لكل دولار في عام 1998، ولذلك دعا كثير من الاقتصاديين والباحثين لإصدار ليرة جديدة خالية من الأصفار، لضرورات اقتصادية ومالية ونقدية ونفسية، وإطلاق تسمية جديدة على ورقة نقدية جديدة تعادل قيمتها 1000 ليرة لبنانية (الصياد، العدد 2804، ص 31).

وأوردت إحدى الدراسات أن خسارة لبنان من تجميد ثروته الذهبية تبلغ 1992 مليون دولار في الفترة ما بين عام (1980-1998)، حيث كانت قيمة الثروة اللبنانية في عام 1980 تعادل 4611 مليون دولار، استناداً على أن معدل السعر الذي سجل في ذلك العام 500 دولار للأونصة، بينما تقدر قيمة الثروة اللبنانية في عام 1998 حوالي 2619 مليون دولار، كل ذلك يعود إلى انخفاض أسعار الذهب عالمياً (الصياد، العدد 2805، ص 32) .

استعادت استونيا استقلالها الوطني عن الاتحاد السوفيتي أواخر عام 1991، وظلت بعد ذلك بضعة شهور داخل منطقة الروبل القديم، وعانت مثل باقي دول الاتحاد السوفيتي السابق من نفس ارتفاع التضخم، حيث كانت معدلات التغير السنوية في أسعار المستهلك للسنوات 90، 91، 1992 على التوالي 17.2%، 210.6%، 1069.3% وانخفض الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل التغير لنفس السنوات -3.6%، -11.8%، -31.6% على التوالي (السياسة الدولية، عدد 116، ص 149) وفي حزيران من سنة 1992 أنشأت استونيا عملتها الوطنية الكرون ضمن نظام سعر الصرف الثابت المستند لمجلس النقد، وغطاء كامل بنسبة 100% بالنسبة للمارك، وحددت على أساس 8 كرون لكل 1 مارك ألماني، وبناء على ذلك تم تحديد العملات الأخرى القابلة للتحويل.

وفور تأسيس مجلس النقد أعلن عن تحويل الكرون كحساب جاري، وحققت استونيا عوائد إيجابية بعد تأسيس مجلس النقد الخاص بها، مثل توجيه حركة التجارة من روسيا ودول الاتحاد الأخرى لغرب أوروبا، وانخفاض معدل ارتفاع أسعار المستهلك من 17% خلال الربع الثالث لعام 1992 إلى 7% في الربع الرابع، بالإضافة لانخفاض سعر الفائدة (Richard, w.1995).

هذا وفي أواخر عام 1994 ارتفع CPI بمعدل شهري 1.4%، وتضاعفت احتياطات وممتلكات السلطة النقدية في استونيا من الذهب والعملية القابلة للتحويل حوالي 3 مرات خلال النصف الأول من عام 1994، متجاوزة الكمية المطلوبة لدعم الكرون في التداول بأكثر من 15%، وذلك يعود لتحويل المواطنين مخزون عملتهم الصعبة للعملية المحلية، وإعادة ودائع المواطنين في الخارج، مع تدفق الاستثمار الخاص الأجنبي لاستونيا (Richard, w.1995).

وقد إختارت استونيا مجلس نقد لإصدار العملة، مع تغطية النقد المصدر تغطية كاملة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، مع قابلية هذا النقد للتحويل قانونياً إلى المارك الألماني بسعر محدد، وبالنسبة لوظائف البنك المركزي الأخرى (غير إصدار العملة) التي ليست من صلاحيات السلطة المستقلة مثل الإقراض الطارئ إلى البنوك التجارية فقد عهدت إلى إدارة مستقلة تدير هذه المسؤولية (اوزباند، وديلانو. 1993، ص 2).

وكانت تستمد العملة الاستونية (الكرون) قوتها من السكان الاستونيين الذين اظهروا قبولهم لتداول العملة بعد طرحها للتداول .

بالإضافة لذلك تعهدت أغلبية الأحزاب السياسية الاستونية الرئيسية بالالتزام والمحافظة على الكرون ودعم قوته وجعلها عملة قابلة للتحويل.

وسادت أغلبية الدول المتحولة إلى اقتصاديات السوق، العمل على خصخصة القطاع العام لديها، ومن ضمنها استونيا التي بذلت جهوداً تسويقية كبيرة، استهدفت المستثمرين الاستراتيجيين، ولكن لم تستطع استونيا بيع سوى أقل من 50 مؤسسة كبيرة عام 1993، وان كانت المفاوضات - آنذاك - تجري على قدم وساق من أجل بيع حوالي خمسين مؤسسة أخرى . وقد صاحب التقدم في مجال الخصخصة استمرار إصلاح النظام المصرفي، وتقوية أنظمة المحاسبة والمدفوعات، مما أدى إلى انخفاض عدد البنوك في استونيا إلى النصف منذ استقلالها نتيجة عمليات الدمج (البنك الدولي، 1994، ص136).

1-2-5 تجربة لاتفيا النقدية:

تنضم لاتفيا إلى جانب استونيا في كونها إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إذ إتجهت منذ البداية إلى إنشاء عملة لاتفية خاصة بها في 7 أيار 1992، عندما قامت برفع جميع القيود على حيازة العملات الأجنبية وتداولها، بالإضافة لتحرير الأسعار بعد ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي كان لا بد من إنشاء بنك مركزي مستقل (ليس بوسع أحد التأثير عليه وقراراته وأعضاؤه يعينهم البرلمان كل 6 سنوات ولا يجوز فصلهم ومن غير المسموح لهم بالعمل في أنشطة مصرفية أخرى سواء حكومية أو خاصة)، يتمتع بحماية من التأثيرات السياسية ويدير السياسة النقدية والاقتصادية للدولة (دوغلاس، وأبرامز . 1993، ص29).

وبعد ضمان استقلالية البنك المركزي تم طرح العملة الجديدة ببسر على قدر الإمكان، تجنباً للتغيرات العنيفة في جو يسوده عدم التفاؤل من السكان خوفاً من فشل الاستقلال النقدي الجديد، وظل الروبل الروسي قوة إبراء قانونية بجانب الروبل اللاتفى الجديد الذي يكافئ الروبل الروسي الذي لم يتم مصادرته لزيادة الثقة في العملة الجديدة (الروبل اللاتفى)، وخوفاً من تدمير سمعة المصرف المركزي والعملة الوطنية والدولة المستقلة الناشئة.

وتم تصحيح النظام المالي بما يتوافق ومبادئ اقتصاد السوق من تحرير سعر الفائدة وسعر الصرف، واتباع سياسة نقدية ملائمة ومنتشدة أدت لزيادة قيمة العملة رغم الانتقادات التي وجهت لبنك لا تفيًا في البداية، واتبعت لا تفيًا ثلاث سياسات رئيسية :

1- دفع جميع المرتبات والأجور بالعملة اللاتفية الجديدة، وبذلك أعطت نوع من القوة للعملة الجديدة .

2- إصدار تعليمات للمصارف بتحويل كميات غير محددة من الروبل الروسي إلى العملة اللاتفية عند الطلب .

3- إنشاء صندوق تثبيت سعر صرف الروبل اللاتفي بالنسبة للروبل الروسي لإغراض التحويل (ديبسي، 1993، ص28).

ونتيجة تلك السياسات - بمجرد طرح الروبل اللاتفي - أصبح مقبولاً بشكل قانوني، حتى في سوق البضائع المستعملة، وقد تحقق الاستقلال النقدي للاتفيا، مما مكن السلطة النقدية من تحقيق الاستقرار النقدي من خلال القدرة على إحصاء أوراق النقد الجاري تداولها والتحكم بها.

وحققت لاتفيا فائضاً متزايداً في ميزان المدفوعات مع منطقة الروبل سواء في صورة نقود، أو تحويلات مصرفية، وأصبحت تتدفق النقود تجاه لاتفيا مما رفع قيمة العملة اللاتفية بالنسبة للروبل الروسي.

وتمت آلية طرح العملة في البداية من خلال سعر الصرف الثابت بين الروبل اللاتفي والروسي (1:1)، وإعطاء الصيغة الرسمية للخروج من منطقة الروبل، بعد ذلك تم إيقاف سعر الصرف الثابت، وتطبيق سعر الصرف المعموم للعملة الوطنية الدائمة، وهي اللاتس، منذ عام 1993، وتم فتح حسابات مصرفية منفصلة مع كل من جمهوريات منطقة الروبل السابقة، وتطبيق أسعار صرف مستقلة إزاء كل من هذه العملات، ولم يتحقق الاستقرار الحقيقي إلا بعد فصل ارتباط الاقتصاد اللاتفي عن العملة الروسية، وسمح للاتس بالتداول بجانب الروبل اللاتفي، وكان يساوي 200 روبل لاتفي، وتم إجراء التحويل بسهولة للأوراق النقدية الجديدة،

وأصبح تحديد التعاقدات والأسعار باللاتس، ومنع تحديد الأسعار بالعملية الأجنبية ولم تعد الروبلات اللاتفية قوة إبراء قانونية (ديبسي، 1993، ص 29) .*

وكانت إحدى فوائد طرح العملة اللاتفية تتمثل في الانخفاض في معدل التضخم، والاستقرار في أسعار الصرف، حيث انخفض التضخم في المتوسط من حوالي 20% في يوليو 1992 إلى نحو 0.5% شهرياً خلال أيلول 1993، أدى ذلك إلى تقوية سعر الصرف، الذي أدى بدوره إلى زيادة تدفق الاستثمارات المباشرة في عام 1993، بأكثر من الضعف مقارنة بعام 1992، وبالتالي أدى ذلك إلى ظهور عملية خصخصة القطاع المصرفي في لاتفيا .

* (كلمة رئيس بنك لاتفيا تستند إلى اللقاء الذي ألقاه السيد اينارس ديبسي في ستوكهولم ، السويد في إبريل 1993).

** خلاصة التجارب النقدية السابقة :

تم استعراض المبادئ الأساسية للتجارب النقدية السابقة التي مرت بها الدول في إصدار عملاتها الوطنية والتي تعكس واقع وخصوصية كل دولة ضمن ظروفها الخاصة. ويمكن أن نأخذ هذه التجارب كدروس مستفادة من الواقع العملي لهذه الدول في إطار الجهود الرامية إلى تحديد متطلبات إصدار العملة الفلسطينية، والاستفادة من الإيجابيات والابتعاد عن السلبيات، والمساوئ التي أثرت على عملات هذه الدول ومن هذه الدروس المستفادة، يمكن إجمال النقاط التالية :

- 1- يجب دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية لفلسطين، قبل اتخاذ أي إجراءات متسارعة من شأنها تدمير الاقتصاد الذي لا يحتمل أي تجربة غير ناجحة، كما حصل في مصر ولبنان .
- 2- يجب تكوين النظام النقدي بناءً على الحرية الاقتصادية من خلال السماح بحرية التجارة الدولية، والتعامل بالعملة الأجنبية، وحرية حركة العملة المحلية ضمن المعقول في ظل العولمة الاقتصادية، وتطوير الأسواق المالية العالمية .
- 3- يجب توفير الكفاءات البشرية المختصة في إدارة شؤون النقد، والإدارة الكفؤة .
- 4- استقلالية مجلس النقد أو البنك المركزي عن السلطة التنفيذية وبخاصة وزارة المالية .
- 5- يجب اختيار نظام سعر الصرف حسب الحاجة الاقتصادية والتنموية، والقدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية .
- 6- يجب اختيار عملة الربط بناءً على مصلحة الاقتصاد والتجارة الخارجية بدون أي تحيز لأي دولة .
- 7- الإجماع الوطني - سواء من جانب السكان، أو الأحزاب الوطنية، أو الجمعيات الرسمية- على إصدار العملة عنصر مهم في زيادة الثقة فيها والطلب عليها .
- 8- التمهل في إحلال العملة المحلية مكان العملات الأجنبية المتداولة حسب رغبات السكان وقدرتهم على الثقة فيها، وعدم الإلزام بالتعامل في العملة المحلية في بداية تداولها، والسماح بتداول العملة الجديدة بجانب العملات المتداولة .
- 9- نجاح مجلس النقد الفلسطيني القديم أعطى الثقة للجنبة الفلسطيني، والحفاظ على قيمته ساهم في تطوير الاقتصاد الفلسطيني .
- 10- إبرام الاتفاقيات اللازمة لدعم العملة الجديدة، وجلب التأييد الدولي على مستوى الحكومات والمؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، بالإضافة للبنوك المركزية المجاورة .

الفصل الثاني تطور النظام النقدي الفلسطيني

سيركز هذا الفصل على دراسة النظام النقدي الذي مرت به فلسطين خلال الفترة 1950-2000 ، باعتباره قاعدة أساسية للاقتصاد الفلسطيني الذي مر بتحويلات إقتصادية ونقدية، وستعرف على التحويلات التي مر بها القطاع النقدي، والتبعية التي تعرض لها من قبل الأنظمة النقدية للدول المجاورة، قبل الاحتلال، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية حتى عام 1993 . إذ بدأت ملامح النظام النقدي الفلسطيني تتبلور من خلال الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة، وإنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي أخذت على عاتقها القيام بتطوير النظام النقدي، ليصبح قادرا على دعم متطلبات الدولة الفلسطينية ومن ثم التطورات النقدية بعد عام 1993.

1-2 : خلفية نظرية :

يعتبر النظام النقدي نظام تاريخي، يتطور ويتغير مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه، حيث أنه لا يولد من فراغ، أو يتخذ وضعاً ساكناً، بل هو ينتج من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة معينة، وهناك نوعين من الأنظمة النقدية:

- 1- النظم النقدية السلعية (المعدنية) التي تكون فيها قاعدة النقد عبارة عن كمية محددة من سلعة واحدة أو أكثر، وتبقى فيها القوة الشرائية لكل وحدة من النقود المتداولة مساوية للقيمة الشرائية لقاعدة القيمة .
- 2- النظم النقدية القانونية (الورقية) هي عكس النظم السلعية، حيث في مثل هذا النظام يمكن أن تكون قاعدة النقد - ببساطة - وحدة النقد المحلية مثل الدينار الأردني، أو الجنيه الفلسطيني، دون تحديد ما تساويه وحدة النقد من الذهب أو الفضة (علي، 1978، ص73).

وقاعدة النقد الورقية لا تتحدد في مظهر مادي معين، وإنما هي تتمثل في مجموعة الشروط والقيود التنظيمية التي تضعها الدولة لإصدار النقود الورقية القانونية، وهذه القيود والشروط تعتبر التزامات على الاقتصاد وحقوقاً لحاملي النقود، وتنشأ نتيجة مجموعة من العمليات الاقتصادية المعنية، سواء من خلال نشاط الدولة أو نشاط الاقتصاد أو النشاط الخارجي .

مما سبق يمكن حصر مكونات أي نظام نقدي من ثلاث عناصر رئيسية (الشمري، 1998، ص56):-

- 1- النقود المتداولة في المجتمع بأنواعها المختلفة .
- 2- التشريعات والتنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة والتحكم في القطاع النقدي والسياسة النقدية .
- 3- المؤسسات النقدية والمصرفية التي تتولى مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه، والتحكم في كميته بالزيادة أو بالنقصان (البنك المركزي، والبنوك التجارية، والبنوك الاستثمارية).

وحجر الأساس في أي نظام نقدي هو عبارة عن القيمة الأساسية التي تساويها قيمة وحدة النقد، وقوة النظام تتوقف على قبوله من الشعب وزيادة الثقة فيها، بالإضافة لقدرته في تسوية المعاملات الخارجية .

ولكي يكون النظام النقدي نظاماً كفوفاً يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية :-

- 1- قدرة السلطة النقدية في التحكم على كمية النقود، أو عرض النقد في الدولة، ولذلك يجب أن تتوفر في السلطة النقدية المرونة اللازمة لكي تتحكم في عرض النقد بما يتناسب مع حجم الاقتصاد المحلي ويساعد على نموه .
- 2- إمكانية التحويل بين فئات النقود المختلفة، بحيث يتم تحويل النقود الورقية إلى المعدنية أو الائتمانية بسهولة وبدون أي خسارة في عملية التحويل حسب حاجة الجمهور .
- 3- المحافظة على الاستقرار النسبي في أسعار النقود، بحيث يمنع حدوث التضخم أو الركود الاقتصادي في البلد، وبالتالي تفقد النقود الكثير من وظائفها، أو ربما انهيار النظام النقدي بأكمله .
- 4- قابلية التحويل بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى بسهولة وبدون خسائر، وذلك بثبات سعر الصرف .
- 5- توفير الكميات اللازمة من العملة الوطنية أو الأجنبية حسب الطلب، سواء لتمويل صفقات التجارة الخارجية أو لأسباب خاصة .

2-2 : النظام النقدي في المناطق المحتلة خلال الفترة (1950 _ 1993) :

ستتناول دراسة هذا الموضوع بعد تقسيمه إلى فترتين، ما قبل عام 1967 وما بعد عام 1967، للظروف السياسية التي مرت بها فلسطين:

2-2-1 : النظام النقدي في الأراضي المحتلة خلال الفترة (1950-1967) :

استعرض الباحث في الفصل السابق طبيعة النظام النقدي في فلسطين خلال الانتداب، وقدرته على معالجة بعض المشاكل الاقتصادية، بالرغم من أن ذلك كان لخدمة السكان اليهود ومؤسساتهم النقدية والتجارية وزيادة سيطرتهم على الاقتصاد الفلسطيني، حتى الوقت الذي تم فيه تصفية مجلس النقد الفلسطيني ومصادرة أملاكه وحساباته، وتقسيم احتياطياته بين الدول المجاورة. وطبقاً للاتفاق بين البنك الفلسطيني الإنجليزي المحدود وحكومة إسرائيل، تم إنشاء البنك الفلسطيني الإنجليزي (إدارة الإصدار) التي قامت بإصدار الجنيه الإسرائيلي وقد استمر ذلك حتى قيام بنك إسرائيل عام 1954 (الاسكوا، 1987، ص 39) .

واتخذت الأردن ترتيباً مماثلاً لتحويل العملة من أجل إصدار عملة خاصة، وأنشئ مجلس النقد في نهاية 1950، وأعلن الدينار الأردني كسند قانوني في جميع أنحاء المملكة بما فيها الضفة الغربية، وكان مجلس النقد الأردني مقتصرًا على المحافظة على أرصدة من الجنيهات الإسترلينية مقابل إصدار الدينار الأردني، وبذلك لم تكن لهذا المجلس سيطرة على المعروض من النقود، وبعد أن أصبحت الضفة الغربية جزءاً من الأردن بعد ضمها إدارياً، اعتبر الدينار الأردني هو العملة الرسمية المتداولة فيها، فيما خضعت المصارف العاملة في الضفة الغربية لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني، حيث كانت جميع المصارف التي عملت في الضفة الغربية هي فروعاً لبنوك أردنية تتواجد مراكزها الرئيسية في الأردن (عاشور، 1995، ص 97) .

أما في قطاع غزة فقد استمر الجنيه الفلسطيني العملة المتداولة حتى عام 1951، ومن ثم حدثت ترتيبات بين البنك الأهلي المصري وبنك باركليز، بخصوص إحلال الجنيه المصري محل الجنيه الفلسطيني في قطاع غزة، وبذلك انتهى التداول بالجنيه الفلسطيني ولم يعد بمثابة سند قانوني، حيث كان قطاع غزة تحت إدارة الحكومة المصرية، وكانت العملة المصرية متداولة ضمن القوانين والأنظمة المالية السائدة (عاشور، 1995، ص 98).

وأخيراً نلاحظ بأن النظام النقدي الفلسطيني بدأ يفقد مكوناته في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بتبعية النظام النقدي لكل من مصر والأردن .

2-2-2 : النظام النقدي في الأراضي المحتلة خلال الفترة (1967 - 1993) :

أصدرت الحكومة الإسرائيلية العديد من الأوامر العسكرية - خلال فترة الاحتلال - للتحكم بالأنشطة المصرفية والنقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أوجدت هذه الأوامر مجموعة معقدة من القواعد المالية في المناطق المحتلة، وقد أغلقت جميع البنوك الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأدخلت الليرة الإسرائيلية إلى التداول، وسمحت لفروع البنوك الإسرائيلية بفتح فروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد منحت السلطات العسكرية عن طريق مدقق المصارف سلطة السيطرة على العمليات المصرفية والنقدية بما فيها تراخيص المصارف والمعاملات التي تجري بالنقد الأجنبي، وقد أخضعت بالتدريج الأنشطة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأحكام التي تنص عليها القواعد واللوائح الإسرائيلية، مع تعديل القوانين واللوائح المالية الأردنية والمصرية التي كانت سارية المفعول قبل عام 1967، أما القدس الشرقية فقد وضعت تحت السيطرة المباشرة للتشريعات المالية الإسرائيلية السارية داخل حدود إسرائيل بعد عام 1948 (الاسكوا، 1987، ص 41) .

وبالنسبة لاستخدام النقود وتداولها في المناطق المحتلة، فقد سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدايته باستمرار التداول بالدينار الأردني، إضافة إلى العملة الإسرائيلية (الليرة ثم الشيكل فيما بعد) التي اعتبرت سند قانوني . وتم في عام 1986 الموافقة على إعادة فتح بنك القاهرة عمان وسمح له بالتعامل بالدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي معاً تحت إشراف كلاً من البنك المركزي الأردني والإسرائيلي، وقد سمح بتحويل الدينار الأردني إلى العملة الإسرائيلية، بالأسعار الرسمية، وباشتراك صندوق النقد الدولي، ويتم تعديل سعر الصرف كلما دعا التغيير في قيمة العملات لذلك، مما خلق طابعاً مميزاً في المناطق المحتلة، حيث أصبح هناك عملتان للتداول (أبو الرب، 1990، ص 512) .

أما في قطاع غزة فقد أعلن عدم قانونية الجنيه المصري وتم سحبه بالتدريج من التداول، وبذلك بقيت العملة الإسرائيلية السند القانوني الوحيد في قطاع غزة، مع السماح للسكان بحيازة العملة المصرية لغرض الإيفاء بعمليات المواطنين المرتبطة بالإدارة المصرية حتى بعد مجيء الاحتلال الإسرائيلي، وسمح عام 1981 لبنك فلسطين المحدود باستئناف أعماله المصرفية كأول مصرف فلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، مع

اقتصار تعامله بالشيكل الإسرائيلي، وبذلك ظلت العملة الإسرائيلية هي عملة التبادل الرسمية، مما جعل قطاع غزة أقل استقلالاً من الضفة الغربية، بالرغم من تداول الفلسطينيين في القطاع للدينار الأردني والجنيه المصري بشكل غير رسمي من خلال الصرافين (الاسكوا، 1987، ص43) .

وخلال تلك الفترة منحت السلطات الإسرائيلية تراخيص لبنوكها، لفتح فروع لها في الأراضي المحتلة، وقد وصل عدد الفروع للبنوك الإسرائيلية في عام 1986 إلى 36 فرعاً: منها 17 فرعاً في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، و5 فروع في قطاع غزة، بالإضافة إلى 14 فرع في المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت في الأراضي المحتلة (بسيسو، 1995 "2" ، عدد4، ص4) .

ورغم عددها الكبير، إلا أنها لم تقم بالدور المتوقع منها كمؤسسات تمويلية، إذ اقتصرت نشاطها على توفير الخدمات المصرفية للمستوطنين، فضلاً عن عزوف المواطنين - تحت الاحتلال - عن الإيداع لدى هذه البنوك والتعامل معها، إلا في حالات نادرة (كالتجار الذين يجبرون على التعامل مع البنوك بغرض الاستيراد والتصدير من خلال إسرائيل) وذلك لأسباب تتعلق بعدم تقنهم بالنظام النقدي والمصرفي الإسرائيلي، ناهيك عن الاعتبارات السياسية المعروفة .

والبنوك الإسرائيلية من جهتها لم تقرض إلا جزءاً ضئيلاً من ودائعها، بلغت نسبته 10% عام 1977، وانخفضت هذه النسبة إلى 8% عام 1984، على الرغم من تزايد الحاجة إلى التمويل من كافة قطاعات الإنتاج (عبد الله، 1997، ص34) . وبالمقابل كانت تستخدم الأرصدة الفائضة من ودائع المواطنين لدعم الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال إيداع البنوك الإسرائيلية حوالي 60% من مجمل الودائع التي تعود لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة لدى مراكزها في إسرائيل، ناهيك عن أسعار الفوائد والعمولات المصرفية التي اتسمت دوماً بالارتفاع وزيادة عبئها على المقترضين، فقد وصلت في بعض الحالات إلى ما بين (35% - 50%) (بسيسو، 1995 "2" ، عدد4، ص5) .

وتعكس حالة الخدمات المصرفية التي قدمت من قبل البنوك الإسرائيلية مساهمتها القليلة في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي المحتلة، فلم يصل الانتماء المقدم من قبلها في المتوسط عن 4% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي المحتلة خلال الفترة من عام 1968 إلى عام

1975، وانخفضت هذه النسبة إلى 1% خلال الفترة بين عام 1977 إلى عام 1987، وتعكس هذه المؤشرات مدى فشل البنوك الإسرائيلية في تغطية الحد الأدنى من متطلبات الحياة الاقتصادية لمواطني الأراضي المحتلة (عبد الله، 1997، ص 34) .

وبالنسبة للتعامل بالعملة الأجنبية داخل المناطق المحتلة، فإن سلطات الاحتلال أصدرت عدة أوامر عسكرية منعت المواطنين العرب من التعامل بالعملة الأجنبية والذهب والسندات، باستثناء التجار والمؤسسات المرخصة لذلك الغرض، وأية مبالغ يتم العثور عليها داخل المناطق المحتلة سواء أجنبية أو أردنية دون وجود تصريح لدخولها تصادر وتحول إلى صندوق تنمية المناطق (أحمد، 1993، ص 138) .

ومع استمرار التغير في قيمة العملة الإسرائيلية، لجأ السكان الفلسطينيون إلى الاحتفاظ بالدينار الأردني كمخزن للقيمة نتيجة استقرار سعر صرفه مقابل الشيكل، وقد أدى هذا الإجراء إلى انخفاض العمليات التي تتم مع فروع البنوك الإسرائيلية العاملة في المناطق المحتلة - كما أوضحنا في الفقرة السابقة - يضاف إلى ذلك أن إيداع العملة الأردنية في المصارف الإسرائيلية لا يحقق فائدة للمواطنين، بل يدفعون عمولة كبيرة مقابل ذلك (أحمد، 1993، ص 140) .

ولهذا لجأ المواطنون لاكتناز الدينار الأردني، بالإضافة إلى الدولار الأمريكي الذي يعتبر مخزن للقيمة في المناطق المحتلة نتيجة استقراره النسبي، وبذلك استخدمت العملة الإسرائيلية في المناطق المحتلة كوسيلة للدفع وتلبية الحاجات اليومية الصغيرة وتكاد لا تكون مستخدمة إلا كوسيلة للتبادل، ومع ذلك فإن حجم العملة المتداولة، وسرعة تبادلها تحددت بما درجة استخدامها في التعاملات مع الأفراد الإسرائيليين والمؤسسات الإسرائيلية، أو من خلال هؤلاء الأفراد وتلك المؤسسات، بالإضافة لاستخدامها لدفع أجور العاملين في إسرائيل وفي الإدارة المدنية . وضعف الثقة بالشيكل الإسرائيلي باعتباره عملة السلطة المحتلة زاد نتيجة للتخفيض المتكرر في قيمته، رغم التبعية الاقتصادية والارتباط الهيكلي بين الاقتصاديين إلا أن استخدام العملة الإسرائيلية لم يحقق تقدماً كبيراً بالنسبة لأداء الوظائف الأساسية للنقود (منظمة التحرير الفلسطينية، المجلد الثاني، 1993، ص 1018) .

بناءً على ما سبق يمكن توضيح أوضاع النظام المصرفي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بالنقاط التالية :

1- غياب سلطة نقدية وطنية :

يخضع النظام النقدي في كل دولة من دول العالم إلى بنك مركزي، أو سلطة نقدية مركزية وطنية، لضمان الاستقرار النقدي في هذه الدول، والإشراف على النظام البنكي للقيام بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي افتقد هذه السلطة النقدية، ومارس بنك إسرائيل سلطة البنك المركزي على البنوك الإسرائيلية ذات الفروع في المناطق المحتلة، بالإضافة لتنظيم عمليات بنك فلسطين المحدود، لكن من المشكوك فيه أن يكون الملاذ الأخير في الإقراض ليضمن استقرار البنك، إلا أن نظام الصرف والتحويل في المناطق المحتلة ومصادر الإقراض الرئيسية، هي خارج ميدان رقابته، ويمنع الاحتلال البنك المركزي الأردني من ممارسة أي رقابة مباشرة أو إشراف على الشؤون النقدية والمالية في المناطق المحتلة (العبد، 1989، ص223). وبذلك كان غياب السلطة النقدية هو العائق الأساسي لنظام نقدي يعمل بفعالية .

2- غياب عملة وطنية : فقد تعددت العملات - في الضفة الغربية وقطاع غزة - المتداولة بعد عام 1950، ولم توجد بها عملة وطنية بسبب ظروف الاحتلال، مما أفقدها عوائد إصدار العملة الوطنية، وعوائد استثمار الاحتياطي النقدي .

3- نظام نقدي مزدوج : نتيجة للتطورات التي حدثت عام 1967، فإنه طبق فعلياً في المناطق المحتلة نظام نقدي فريد من نوعه، يعتمد على الجمع بين العملة الإسرائيلية والعملة الأردنية، بالإضافة إلى استخدام الدولار الأمريكي، وقد ساعدت الحقائق التجارية وعادات السكان بالنسبة للاستهلاك والادخار والاستثمار في المنطقتين على دعم استخدام العملتين، مما يعكس مدى ارتباط الوضع السياسي والاقتصادي للأراضي المحتلة بالأردن وإسرائيل، بالرغم من أن هذا النظام النقدي كان من مصلحة الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدم توفر عملة وطنية، وذلك عن طريق الاستفادة من تحويل المدخرات والتعاملات بالعملة الضعيفة - ذات التضخم العالي في القوة الشرائية - إلى العملة الأكثر استقراراً وأماناً للمواطنين والمستثمرين الفلسطينيين، كما حصل في عام 1988 - 1989 (أزمة الدينار الأردني) وكذلك أزمت العملات الإسرائيلية المتكررة .

4- غياب الإطار السياسي والتشريعي : إن غياب سلطة وطنية فلسطينية، أخضع النظام المصرفي والنقدي في الأراضي المحتلة، للأنظمة والقوانين والتشريعات الإسرائيلية والأردنية التي هي في الغالب في صالح الدول صاحبة التشريعات .

5- تمزق النظام النقدي : نتيجة للنقاط السابقة لم يستطع النظام النقدي السائد في فلسطين أن يوفر مصادر تمويلية، لتنمية ذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وكان النظام متشتت من جانبيين:

أ- إن القطاع الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني هو ممزق، وأن الترتيبات النقدية والتمويلية تعكس ذلك، سواء من ناحية الاعتماد على تحويلات العمال أو بالاستيراد والتصدير والأنشطة التجارية وليس الإنتاجية .

ب- تشتت المعنى التمويلي الخالص، أي عملية الحصول على قروض تمويلية يعتمد لحد كبير على الثقة الشخصية والعلاقات الفردية مع بعض التجار والصرافين في ظل محدودية تحويل النقود والاقتراض والإقراض في فلسطين(العبد، 1989، ص226).

نستنتج مما سبق ما يدل على محدودية النظام النقدي السائد في الأراضي المحتلة قبل عملية السلام لعدم توفر العملة الوطنية وغياب السلطة النقدية الوطنية والتشريعات اللازمة لتسيير النظام المصرفي، وأن الأراضي الفلسطينية المحتلة اعتمدت على الأنظمة النقدية لكل من الأردن وإسرائيل . ومحدودية الوجود للبنوك التجارية في الأراضي المحتلة أجبر كثير من السكان الفلسطينيين على حفظ مدخراتهم نقداً أو كموجودات أجنبية في الخارج وخصوصاً الأردن، مما أدى لاستنزاف الأموال القابلة للاستثمار من السوق المحلي، بالإضافة إلى أن الاحتفاظ بالعملة لدى السكان يمثل قرصاً بدون فائدة، لصالح البنوك المركزية المصدرة للنقد، وبالتالي نقل موارد هامة من الاقتصاد الفلسطيني إلى تلك الدول صاحبة العملات المتداولة على شكل ضريبة صك العملة .

2-3: الترتيبات النقدية ضمن الاتفاقيات الاقتصادية :

استمرت التبعية النقدية في الأراضي الفلسطينية لكل من البنك المركزي الأردني وبنك إسرائيل، بالإضافة إلى عدم التحكم في الأوضاع المصرفية حتى بداية مفاوضات السلام، وتوقيع اتفاقية باريس الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والملحقة باتفاق القاهرة، حيث اتفق من خلالها على الترتيبات النقدية بينهما خلال المرحلة الانتقالية، وكذلك تم توقيع الاتفاقية الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية وتم من خلالها الاتفاق على الترتيبات النقدية الخاصة بتداول الدينار الأردني، وعمل البنوك الأردنية في مناطق السلطة الفلسطينية، وفيما يلي تفصيل لهذه الاتفاقيات الموقعة .

2-3-1 : الاتفاقية النقدية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل :

لقد أدت مفاوضات السلام إلى توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية في أبريل 1994 والتي حددت الترتيبات النقدية خلال الفترة الانتقالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلاقتها مع الحكومة الإسرائيلية، كما ورد في المادة الخامسة في البروتوكول الاقتصادي، حيث اتفق على التالي (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1994، ص67):

1- إنشاء سلطة النقد الفلسطينية للقيام بجميع وظائف البنك المركزي، ما عدا أهم وظيفة من وظائف البنوك المركزية، ألا وهي إصدار العملة الوطنية الفلسطينية في الفترة الحالية، وبالتالي أفقدت سلطة النقد إمكانية تفعيل دور السياسة النقدية لإدارة السياسة الاقتصادية الفلسطينية من خلال التحكم في عرض النقد وسعر الفائدة .

2- عدم السماح للسلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار عملة فلسطينية خلال المرحلة الانتقالية، وتأجيل البت في هذه المسألة من قبل اللجنة الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة، لحين توفر إمكانيات إصدار العملة، أو اتخاذ أي ترتيبات نقدية أخرى . مع ضرورة التنسيق المسبق بين الجانبين حول التغييرات المحتملة في السياسات النقدية لكلا الطرفين، مما يؤثر على كلا الاقتصادين .

3- استمرار استخدام الشيكال الإسرائيلي في مناطق السلطة الوطنية كإحدى العملات الرئيسية المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية، وكوسيلة للدفع لكل

الأغراض بما فيها المعاملات الرسمية التي تستلزم ذلك، سواء في البنوك أو المعاملات الجارية أو الضرائب، وبذلك أصبحت العملة الإسرائيلية عملة قانونية متداولة من قبل السلطة الوطنية والسكان الفلسطينيين ولكن بدون مطالبة الحكومة الإسرائيلية بأي مبالغ مقابل استخدام العملة الإسرائيلية في مناطق السلطة والتي تعود فائدة استخدامها على البنك المركزي الإسرائيلي. حيث كان ممن المفروض على المفاوض الفلسطيني مطالبة الجانب الإسرائيلي بهذه المبالغ والتي لا تقل عن 61 مليون دينار أردني سنويا .

ومن ناحية أخرى ظل الاقتصاد الفلسطيني تحت تأثير سعر صرف الشيكل والسياسات النقدية الإسرائيلية التي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي الفلسطيني .

4- سمح الاتفاق النقدي لسلطة النقد الفلسطينية بتحويل فائض المبالغ المحصلة بالشيكل الإسرائيلي في مناطق السلطة لعملة أجنبية حسب الكمية الزائدة من الشواكل في تدفقات ميزان المدفوعات ضمن حدود معينة حسب أسعار الصرف الرسمية (في بنك إسرائيل)، إلا أن ميزان المدفوعات الفلسطيني مع إسرائيل لا يمكن أن يحقق أي فائض وفقاً لترتيبات الاتفاقية الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية، لأن محددات الطلب على الشيكل أعلى من محددات عرض الشيكل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

تم تقدير هذه القيمة بالدينار الأردني بالاعتماد على مصدرين :

- الأول من خلال تقدير البنك الدولي بأن نسبة الدينار الأردني المتداول في الأراضي الفلسطينية هي 45% من إجمالي كمية الدينار والشكل المتداولة في الأراضي الفلسطينية
 - الثاني فهو من خلال تقدير التوفير على الخزانة الأردنية نتيجة استعمال الدينار الأردني كعملة رئيسية .
- انظر : - (1994) The world report on pace and the Jordan economy
- د. محمود الجعفري، الاتفاقية التجارية الأردنية - الفلسطينية (متطلبات التعديل) ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة تقارير الأبحاث، رقم (14)، شباط 1997، ص4
 - د. محمود الجعفري، الاتفاقية التجارية الأردنية - الفلسطينية (متطلبات التعديل) ، ص78 .

2 - 3 - 2 : الاتفاقية النقدية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن :

تطورت طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الشعب الفلسطيني والأردني منذ فترة زمنية طويلة، وحفاظاً على هذه العلاقات المترابطة، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات بين البلدين، ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية التعاون في مجال شؤون النقد والمصارف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية في يناير 1994 حيث أتفق على:

1- استمرار تداول الدينار الأردني في مناطق السلطة الفلسطينية، كوسيلة دفع قانونية ورئيسية في معاملات ومدفوعات السلطة الوطنية ومؤسساتها الرسمية، إلا أن الجانب الفلسطيني لم يطالب الجانب الأردني بأي مبالغ مقابل استعمال الدينار الأردني في مناطق السلطة الوطنية كعملة وطنية والتي لا تقل عن 50 مليون دينار أردني سنوياً.

2- تعمل السلطة الفلسطينية على تنظيم مدفوعاتها المحلية بالدينار الأردني، لحين صدور العملة الفلسطينية، بالإضافة إلى فتح حساب لصالح سلطة النقد الفلسطينية في البنك المركزي الأردني، والعكس بالعملة الأردنية أو الأجنبية لتسهيل التبادل التجاري والخدمات بين البلدين .

3- تلتزم السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية بالتنسيق المتبادل من خلال سلطاتهما النقدية حول تنظيم الأوضاع النقدية والمصرفية، واستقرارها في مناطق السلطة، وخصوصاً تداول العملة الأردنية، وألية عمل فروع البنوك الأردنية في المناطق، وضمان عدم اتخاذ أي إجراءات نقدية مفاجئة تؤثر على الاستقرار الاقتصادي لأي من البلدين، بالإضافة للتحايط المستمر حول إمكانية إصدار العملة الفلسطينية، والإجراءات المحتملة لسحب الدينار الأردني في تلك المرحلة (بسيسو، عدد 2786، 1995 "1" ، ص 13) .

وبذلك تكون الاتفاقية الفلسطينية الأردنية قد أبرزت الأطر التنظيمية والقانونية للعلاقات النقدية والمصرفية بينهما، سواء فيما يتعلق بإعادة فتح وعمل البنوك الأردنية، ومنح تراخيص للبنوك الجديدة، أو الرقابة على هذه البنوك، وتداول العملة الأردنية ضمن التنسيق المشترك بين الجانبين .

تتأثر السلطات النقدية المركزية في تأدية وظائفها وتحديد أهدافها بالمجتمع التي تنشأ فيه تأثيراً كبيراً، والعلاقة بين الاستقرار والتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع، وبين تطور ونمو السلطات النقدية المحلية علاقة وطيدة، وغالباً ما تنشأ هذه السلطة النقدية بعد تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول، وتكون إما تابعة للحكومة، أو مستقلة عنها بهدف خدمة المصلحة العامة، وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتكون في قمة الجهاز المصرفي الذي تقوم بتوجيهه ومراقبته والإشراف عليه، بالإضافة للمهمة الأساسية ألا وهي إصدار العملة الوطنية المستقلة ضمن المحددات الاقتصادية المتوفرة في البلد .

ومن المعروف بأن السلطة النقدية تقوم بوضع السياسات والدراسات حول هيكالية الجهاز المصرفي، حسب احتياجات الاقتصاد المحلي ضمن الأنظمة والقوانين المتواجدة . إلا أن الوضع في فلسطين كان بشكل مختلف، فقد تم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية في حزيران 1995، بعد أن استطاع المفاوض الفلسطيني الحصول على هذا الحق من خلال اتفاقية باريس الاقتصادية، في حين كانت هناك العديد من البنوك وفروعها المنتشرة في مناطق السلطة الوطنية قبل إنشاء سلطة النقد .

وتستهدف سلطة النقد إدارة الأنشطة المتعلقة بالطلب والعرض على النقد في الاقتصاد الفلسطيني، من أجل تفعيل أداء ودور الجهاز المصرفي، في توفير متطلبات إعادة إعمار وتنمية الاقتصاد الفلسطيني من ناحية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي ضمن الإمكانيات المتوفرة حسب الأهداف المنصوص عليها في مشروع قانون سلطة النقد، في حين تسعى سلطة النقد لتحقيق ذلك من خلال* :

1- استكمال بناء مؤسسات النظام المصرفي، وتنظيمها وتطويرها وفق متطلبات الاقتصاد الفلسطيني، بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وفق الأسس والمعايير المصرفية الدولية، والتي قبلت سلطة النقد أن تخضع لها وفقاً لاتفاقيات وقرارات بازل الدولية، بالإضافة لاستكمال التشريعات والقوانين المنظمة لسوق النقد الفلسطيني ورأس المال من حيث ترخيص البنوك ومراقبتها، وتنظيم عمل الشركات المالية والصرافة .

* بالإضافة الى المصدر تم الاستفادة من مقالات شخصية في إدارة الأزمات والسياسات النقدية - سلطة النقد الفلسطينية.

2- تطوير المؤسسات والأنشطة المتعلقة بتعبئة المدخرات الوطنية المتاحة، والمعونات المتوقع الحصول عليها، بهدف تعزيز الأنشطة الاستثمارية اللازمة، لتطوير وتحريك الاقتصاد الفلسطيني من الاعتماد على المساعدات الخارجية، وذلك عن طريق تطوير البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض والتأمين والصرافة، ومؤسسة ضمان القروض، وتشجيع الصادرات، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع المؤسسات النقدية العربية والدولية مثل صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك المركزية الأخرى.

3- المراقبة والإشراف على الأنشطة النقدية والعلاقات المصرفية الخارجية، وذلك فيما يتعلق بتوفير متطلبات الاقتصاد الوطني من العملات الأجنبية وتنظيمها، بالإضافة لتعزيز احتياطي السلطة الفلسطينية من الذهب والعملات الأجنبية (القابلة للتحويل)، وإدارة وتدعيم مركز ميزان المدفوعات الفلسطيني، وتلبية احتياجات أنشطة التجارة الخارجية من العملات الأجنبية .

4- العمل كبنك للسلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات العامة الفلسطينية، داخل فلسطين وخارجها، وما يتطلبه ذلك من إدارة حساباتها بالعملات الأجنبية والمحلية، وإدارة الدين العام الداخلي والخارجي للسلطة وتنظيمه بما يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني (الوكيل المالي للسلطة ومؤسساتها العامة) .

5- العمل كمستشار اقتصادي ومالي للسلطة الفلسطينية، وتقديم المشورة لها وفق نتائج التحليلات الاقتصادية والنقدية المنتظمة التي تجريها سلطة النقد عن مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني على أسس علمية، لاتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية .

6- ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات وفق الشروط والمتطلبات التي يحددها قانون إصدار النقد، وتأمين احتياطاته النقدية الضرورية، وذلك في ظل توقيت يتسم بالجدوى العملية بضمان بناء قاعدة اقتصادية تسمح بممارسة هذا الإصدار باستقرار، وتنظيم أنشطة عرض النقد في الاقتصاد الوطني حسب احتياجات مختلف الأنشطة الاقتصادية من ناحية، وضمان تحقيق الاستقرار النقدي، وثبات المستوى العام للأسعار من ناحية أخرى .

7- العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والشركات المالية المتواجدة في مناطق السلطة الفلسطينية، ومراقبتها بما يكفل سلامة مركزها المالي بهدف حماية حقوق المودعين، وسلامة النظام المصرفي، وذلك عن طريق القيام بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض للمؤسسات المصرفية المختلفة لتوفير متطلبات السيولة وتنظيمها من خلال أدوات السياسة النقدية (بسيسو، 1995، "1"، ص13).

نلاحظ بأن الاختصاصات السابقة التي حددت ضمن قانون سلطة النقد الفلسطينية الذي أصبح نافذاً منذ بداية عام 1998، هي من اختصاصات جميع البنوك المركزية في كل الدول، بما في ذلك امتياز إصدار النقد الفلسطيني في الوقت المناسب لذلك. وتهدف الوظائف السابقة لإعادة بناء النظام المصرفي والإشراف عليه، ورفع كفاءته إلى المستوى الذي يمكنه من القيام بالدور المطلوب منه في عملية إعادة البناء الشاملة التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني، وتحول سلطة النقد ممارسة الرقابة على البنوك وتنظيم النظام المصرفي حسب الآليات والسياسات المتوفرة ضمن المرحلة الانتقالية رغم المصاعب والمعوقات التي تواجهها سلطة النقد في تحقيق ذلك، إما بسبب عدم إصدار العملة الفلسطينية المستقلة، لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، أو الإختلالات الهيكلية في بعض القطاعات الاقتصادية مما تسبب في ارتفاع معدل البطالة والتضخم والتعبية للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة لعدم وضوح طبيعة مرحلة الحل النهائي من الناحية الاقتصادية والسياسية، لما لها من تأثير على حركة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

إلا أن سلطة النقد استطاعت تحقيق الكثير من المهام والإنجازات، وعملت على تنمية الجهاز المصرفي وتطويره حسب الإمكانيات المتوفرة وهي كما يلي:

1. الإعداد والمصادقة على العديد من التشريعات المصرفية والنقدية، مثل قانون سلطة النقد الفلسطينية - الذي تم إصداره ونشره في الجريدة الرسمية بعد إقراره في 16/12/1997 - الذي بدأ العمل به عام 1998، والانتهاج من إعداد قانون المصارف، وإعداد مشروع قانون الدين العام، بالإضافة لإقرار القرار الخاص بتنظيم مهنة الصرافة في مناطق السلطة الفلسطينية. وبعد المصادقة على القوانين المعدة، تكون سلطة النقد قد أنجزت في النواحي التشريعية بما يلي حاجة القطاع المصرفي وبما يحقق الاستقرار النقدي في فلسطين (المجلس التشريعي الفلسطيني، 2000).

2. أما من النواحي المؤسسية، قد تم توزيع الهيكلية التنظيمية لسلطة النقد على سبع إدارات كالتالي : إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة الأبحاث والسياسات النقدية، الإدارة المالية، الإدارة الإدارية، إدارة مراقبة البنوك، الإدارة المصرفية، إدارة الاستثمار والعمليات الخارجية، بالإضافة لبعض الوحدات والمستشارين المتخصصين التابعين لمكتب المحافظ، وفي السنة الماضية تم تعيين نائب لمحافظ سلطة النقد، وتشكيل مجلس إدارة لها مما يزيد من الثقة في السلطة النقدية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع، ص74).

3. أما في مجال العلاقة مع البنوك وتنظيم الجهاز المصرفي، فقد أصدرت سلطة النقد تراخيص للبنوك الفلسطينية وفروع البنوك العاملة بما يتناسب واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني، حيث وصل عدد البنوك المرخصة للعمل في مناطق السلطة الوطنية 22 بنكاً حتى أكتوبر 1999 لها 114 فرعاً منتشرة في المحافظات الفلسطينية .

كما تقوم سلطة النقد بتطبيق معايير ومقررات لجنة بازل حسب اتفاقية باريس الاقتصادية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية رأس المال للبنوك المحلية والوافدة، ومراقبة سيولة البنوك وضبط التعاملات الأجنبية، وكذلك تحديد نسبة التسهيلات المباشرة للودائع، لزيادة فعالية البنوك ومساهمتها في خدمة الاقتصاد الوطني، بالإضافة لتحديد مسؤوليات السلطة النقدية الأم والسلطة المضيفة (سلطة النقد الفلسطينية، 1999 "1"، ص13).

4. وفي مجال إدارة الأموال، فقد واصلت سلطة النقد استثمار الأموال المودعة لديها، كاحتياط نقدى إجباري مفروض على نسبة من الودائع لدى البنوك العاملة، حيث تتولى سلطة النقد استثمار تلك الأموال لدى البنوك العاملة في فلسطين، أو البنوك المراسلة في الخارج وفقاً لعروض أسعار الفائدة التي تتلقاها من تلك البنوك، لضمان سلامة واستقرار هذه الاحتياطيات (بسيسو، 1995 "1"، ص13) .

5. وفي مجال دور سلطة النقد كوكيل مالي للسلطة الفلسطينية، فقد أنهت الاستعدادات اللازمة لاستقبال حسابات السلطة الفلسطينية، وتنفيذ المدفوعات والإيرادات بالنيابة عنها، وذلك وفقاً لقانون سلطة النقد، وذلك من خلال نقل جميع حسابات السلطة الوطنية من البنوك إلى سلطة النقد الفلسطينية .

6. وفي مجال توفير المعلومات، فقد قامت سلطة النقد بإصدار نشرة يومية لأسعار صرف العملات المتداولة في فلسطين وغيرها من العملات الأجنبية والمعادن الثمينة، كما تقوم بنشر إحصائيات ربع سنوية عن المصارف وبعض المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة لتقرير سنوي يحتوي على كافة التطورات الاقتصادية والنقدية والمالية، كما أنها تقوم الآن بالإعداد لإصدار نشرة ميزان المدفوعات الفلسطيني حسب المقاييس العالمية . وتقوم أيضا بإعطاء دورات تدريبية لموظفي سلطة النقد والمؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين في معهد التدريب والدراسات المصرفية الذي افتتحته سلطة النقد خلال العام السابق، للإطلاع على التطور المصرفي والتكنولوجي في العالم من خلال إيفاد خبراء من المؤسسات والبنوك العربية والدولية، وأخيراً إنشاء صفحة خاصة بسلطة النقد الفلسطينية على شبكة الإنترنت تتضمن الأوضاع النقدية والمصرفية في فلسطين .

7. أعدت سلطة النقد المؤتمر المصرفي الأول واستعرضت من خلاله الكثير من الدراسات حول هيكلية النظام المصرفي الفلسطيني، وإمكانية تطويره من قبل الكثير من الباحثين المحليين والأجانب، بالإضافة لعقد مؤتمر النقد الفلسطيني بالتعاون مع جامعة الدول العربية في القاهرة حول هيكلية النظام النقدي المستقبلي وإمكانياته المختلفة .

2-4 : التطورات النقدية والمصرفية بعد عام 1993:

شهد القطاع النقدي والمصرفي مع بداية عملية السلام في أواخر عام 1993 مرحلة جديدة، أحدثت تغييرات واضحة على الأوضاع النقدية والمصرفية للمناطق الفلسطينية . وكان يعاني النظام المصرفي من الفوضى وعدم التنظيم لعدم وجود سلطة نقد فلسطينية تنظمه حسب متطلبات الاقتصاد المحلي، ومن عدم توفر البنوك (المحلية والعربية والأجنبية)، وعدم توفر العملة الوطنية للتداول بها، بالإضافة إلى ضعف الآلية المصرفية وتعدد التشريعات والقوانين النقدية والمصرفية التي يخضع لها، نتيجة لتعدد العملات المتداولة، وبالأخص الشيكل الإسرائيلي .

ومع إنطلاق العملية السلمية، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة، أدى إلى تمهيد الطريق أمام إعادة بناء النظام النقدي والمصرفي في فلسطين من خلال الترتيبات النقدية التي تنظم العلاقات النقدية والمصرفية، خصوصاً ما يتعلق باستخدام العملات الأجنبية، وافتتاح وتشغيل البنوك الأجنبية في ظل غياب العملة المحلية، وتحاول سلطة النقد تنظيم السوق النقدي بالتأثير على عرض النقد (متعدد العملات) في فلسطين حسب الإمكانيات المتوفرة لديها ضمن الترتيبات المتفق عليها .

2-4-1: التطورات المصرفية :

إتسمت فترة ما بعد بسط السلطة الوطنية الفلسطينية سيطرتها على المناطق الفلسطينية بتغييرات هيكلية في النشاط المصرفي نتيجة لزيادة التوقعات بأخذ القطاع المالي الدور الريادي في عملية التنمية الشاملة لفلسطين.

فقد حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني إنجازات ملموسة خلال الخمسة سنوات الأخيرة، ضمن الترتيبات النقدية المتبعة التي تم بموجبها إعادة افتتاح جميع فروع البنوك التي كانت قائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عام 1967، إلى جانب افتتاح فروع أخرى لبنوك جديدة، وتم ترخيص العديد من البنوك المحلية والفروع الأجنبية في مناطق السلطة الفلسطينية من قبل سلطة النقد، على أن فروع البنوك الأردنية تحتاج لترخيص من سلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى أن أي فروع لبنك أجنبي يرغب بالعمل في مناطق السلطة يتم ترخيصه بعد موافقة البنك المعني وسلطة النقد الفلسطينية، وذلك حتى انتهاء فترة

المرحلة الانتقالية، وسنقوم بشرح المؤشرات المصرفية للقطاع المصرفي الفلسطيني للتعرف على الإمكانيات والمشاكل التي تواجه هذا القطاع.

2-4-1-1: حجم البنوك:

زاد عدد البنوك و فروعها في فلسطين من بنكين لهما 13 فرعاً في نهاية عام 1993، إلى 22 بنك و 114 فرعاً في أكتوبر 1999 . وبذلك تمكنت سلطة النقد من إحداث تعديل في هيكل البنوك العاملة، الذي اتسم بضعف الوجود المصرفي الفلسطيني .
ويلاحظ بأن نسبة نمو الفروع الوطنية خلال الأعوام السابقة أعلى من البنوك الأخرى، وذلك ناتج عن سياسة سلطة النقد بتشجيع البنوك الوطنية على التوسع والنمو، إذ بلغت البنوك الوطنية العاملة في أكتوبر 1998 نسبة 41% من البنوك العاملة في فلسطين، أما نسبة فروع البنوك الوطنية فبلغت 41.23% من مجموع فروع البنوك العاملة (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص 3) .

نخلص مما سبق إلى أن عدد البنوك غير الوطنية وفروعها العاملة فلسطين تهيمن على القطاع المصرفي الفلسطيني، ويعود إلى أن ملكية بعض البنوك غير الوطنية العاملة في فلسطين تعود ولو جزئياً على الأقل لفلسطيني الشتات مثل البنك العربي، وتخضع هذه البنوك لرقابة سلطات نقدية أجنبية، وتخضع أعمالها لموافقة هذه السلطات، مما يحد من السلطة الرقابية الفلسطينية عليها.

٥٤٢٨٥٢

وبمقارنة عدد الفروع مع عدد السكان، نجد أن كل فرع من فروع البنوك العاملة في فلسطين يخدم 26.313 نسمة، وهذا يدل على أن عدد الفروع ما زال ناقصاً، ولم يصل لدرجة المجتمعات المجاورة كالأردن، إذ أن كل فرع من فروع البنوك العاملة في الأردن، يخدم أقل من 10.000 نسمة، ويتراوح متوسط هذه النسبة في الدول العربية بين 6000-20000 نسمة/ فرع (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع، ص 34) .

وذلك يؤكد أن فلسطين بحاجة لزيادة عدد الفروع العاملة وخصوصاً في محافظة القدس، والمناطق الريفية التي تفتقر لهذه الخدمات، جنباً إلى جنب مع استكمال بناء مؤسسات الدولة . وهناك دراسات قامت بها سلطة النقد، تؤكد بأن فلسطين بحاجة إلى 200 فرع مصرفي لزيادة متطلبات التنمية والوعي المصرفي (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع، ص 34).

ارتفعت موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين من آب 1998 إلى آب 1999 بنسبة 15%، حيث بلغت 3622.16 مليون دولار في آب 1999 . وباستعراض التطورات الرئيسية في جانب الموجودات نجد أن التسهيلات الائتمانية قد شُكّلت ما نسبته 25% من مجموع الموجودات والتي بلغت 905.09 مليون دولار في آب 1999، مقابل 711.13 مليون دولار في آب 1998، محققة نسبة نمو مقدارها 27% و التي تقدر بقيمة 193.96 مليون دولار. (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص8).

وبلغت قيمة الموجودات الأجنبية حتى آب 1999 حوالي 2029.29 مليون دولار . وتمثل هذه الموجودات زيادة بمقدار 296.17 مليون دولار بالمقارنة مع عام 1998، وتصل الأهمية النسبية لها من إجمالي الموجودات إلى 56%، علماً بأنها كانت تشكل 53.3% في آب 1998 . وسجلت الأرصدة لدى البنوك العاملة في فلسطين في آب 1999 حوالي 129.62 مليون دولار مسجلة انخفاضاً بقيمة 57.29 مليون دولار عن العام السابق، بينما سجلت الأرصدة لدى سلطة النقد في نفس الفترة 315.5 مليون دولار مسجلة ارتفاعاً بقيمة 44.6 مليون دولار عن العام السابق (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص8).

وبالنظر إلى جانب المطلوبات، فقد شكّلت ودائع العملاء المقيمين ما نسبته 74% من مجموع المطلوبات، مع العلم بأن ودائع العملاء المقيمين ارتفعت بمقدار 18% عنها في عام 1998، بينما شكّلت المطلوبات الأجنبية حوالي 8.5% من إجمالي المطلوبات التي ارتفعت بنسبة 4% عنها في عام 1998 . أما نسبة رأس المال فقد شكّلت 6.5% من إجمالي المطلوبات التي ارتفعت بنسبة 7.6% عنها من آب 1998 (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص8).

* تم الاستعانة بمجمع أعداد النشرة الإحصائية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية في تغطية هذا الموضوع .

شهدت البنوك التي افتتحت في فلسطين إقبالا ملحوظا ومتزايدا من السكان للتعامل معها نتيجة لنمو الثقة الجماهيرية في القطاع المصرفي، الأمر الذي انعكس إيجابيا على أنشطتها، حيث زادت استقطاب المدخرات الفلسطينية بشكل حاد من 220 مليون دولار في عام 1993 إلى 2708.25 مليون دولار في آب 1999 (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص16).

وبالنظر إلى الأرصدة لدى البنوك في الخارج تبين أنه في آب 1999 بلغت 1922.35 مليون دولار، وتمثل 71% من مجموع الودائع المودعة لدى البنوك . وهذا يعتبر مؤشرا سلبيا على تهريب الأموال الفلسطينية للخارج، وعدم استثمارها في مجالات الاقتصاد الفلسطيني، ويعود السبب في ذلك لعدم توفر البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة، وعدم التيقن للترتيبات المستقبلية في فلسطين سواء النقدية أو التجارية أو السياسية (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص23).

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للودائع، نلاحظ الفجوة الواضحة بين المحافظات الجنوبية والشمالية في استقطاب الودائع، حيث تبلغ نسبة الودائع في المحافظات الجنوبية 24.5% ، وفي المحافظات الشمالية 75.5% من إجمالي الودائع، وبالتالي بقيت حصة قطاع غزة من مجمل الودائع في فلسطين أقل من حصتها في عدد السكان، التي تبلغ 35% من عدد سكان فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص14).

أما فيما يخص توزيع الودائع حسب نوع العملة، فكانت نسبة الودائع بالدولار والدينار والشيكل إلى إجمالي الودائع على التوالي 62.5% ، 22.8% ، 13.6% ، مما يدل على زيادة الثقة من قبل السكان في فلسطين للعملات القوية الأكثر استقرار مثل الدولار الأمريكي، ومن ثم الدينار الأردني وكانت النسبة قليلة بالنسبة لودائع الشيكل مقارنة بالعملات الأخرى، بسبب عدم ثبات قيمتها والتضخم المرتفع في إسرائيل (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص18) .

أما بالنسبة لتوزيع نسبة العملات حسب نوع الوديعة في البنوك، نجد أن الحسابات الجارية كانت فيها نسبة الودائع للدينار والشيكل والدولار في آب 1999 إلى إجمالي الحسابات الجارية على التوالي 20% ، 29% ، 19% ، وبالنسبة لحسابات التوفير كانت على التوالي

58% ، 9% ، 33% ، أما بالنسبة للودائع لاجل فكانت على التوالي 16% ، 7.45 ، 75.5% ، نفس العملات في نفس الفترة (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص20).

مع العلم بأن نسبة 44.7% من إجمالي الودائع هي ودايع لاجل بالدولار وهي موزعة ما بين 14% من هذه الودائع في المحافظات الجنوبية، و30% منها في المحافظات الشمالية، وقد كانت زيادة حصة الدولار بشكل أساسي على حساب الدينار الأردني، خاصة في الضفة الغربية، مما يعزز دوره في اعتباره مخزون للقيمة في فلسطين وبشكل أقل الدينار الأردني . أما الشيكال الإسرائيلي فإن دوره مهيم في التعاملات التجارية، بسبب الاعتماد التجاري الكبير على إسرائيل، مما يستدعي الإبقاء على حد أدنى من الودائع المقيمة بالشيكال حفاظا على قيمتها من الانهيار . وتعتبر حصة الشيكال من إجمالي الودائع في المحافظات الشمالية 15% أعلى منها في المحافظات الجنوبية 9.4% ، لكون المعاملات الاقتصادية بين المحافظات الشمالية وإسرائيل أكثر تشابكا منها بين المحافظات الجنوبية وإسرائيل منذ بدء عملية التسوية، خاصة في مجال العمالة(سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص18).

ويمكن الاستنتاج بأن الدولار يقوم بوظيفة مخزن للقيمة بالنسبة للمدخرات الفلسطينية مقارنة بالعملات الأخرى، والدينار الأردني يستخدم كمخزن للقيمة، ولكن بشكل أقل بكثير وخصوصا في قطاع غزة، أما الشيكال الإسرائيلي فيستخدم كوسيلة للمبادلات التجارية، وذلك ناتج عن درجة ثبات قيمة هذه العملات وقدرتها على تأديتها لوظائفها الأساسية في فلسطين.

ونلاحظ أيضا إنخفاض نسبة إجمالي الودائع للنتائج المحلي الإجمالي التي بلغت في نهاية عام 1998 حوالي 51.7% ، وبذلك لم تصل مثل الدول المجاورة التي تتراوح بين 70-80% ، وتأكيدا لذلك أظهرت إحدى المسوحات الاقتصادية التي قام بها (ماس) في نهاية حزيران 1996 والذي شمل الأشخاص فوق 18 سنة بأن 2.5% من أفراد العينة يملكون ودايع مصرفية بالخارج، وبالأخص 74% من هذه الودائع في الأردن(حامد، 1996، ص15).

وما زال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يملكون ودايع مصرفية بالخارج، بالإضافة لتخزين الأموال بشكل تقليدي وخاصة عند سكان الأرياف والعمال الذي لا يتطلب عملهم التعامل مع البنوك في نقاضي أجورهم، بالرغم من أن قسما كبيرا من هذه الودائع قد استقطب من قبل النظام المصرفي الفلسطيني .

تعتبر التسهيلات الائتمانية بشكل عام في فلسطين ضعيفة، إذ بلغت في آب 1999 حوالي 905.09 مليون دولار، وهي بنسبة 33.4% من إجمالي الودائع الفلسطينية المودعة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وتشكل نسبة التسهيلات لكل من القروض والجاري مدين والتسهيلات غير المباشرة من إجمالي التسهيلات الائتمانية على التوالي 42.7%، 53%، 4.3%، ونلاحظ بأن الائتمان في فلسطين يركز بشكل أساسي على حسابات الجاري/ مدين (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص 24).

وتعتبر نسبة التسهيلات مرتفعة مقارنة ببداية بناء القطاع المصرفي، حيث بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع في نهاية عام 1996 حوالي 24.7%، وكان ذلك نتيجة للسياسات والأساليب التي اتبعتها سلطة النقد الفلسطينية، لتفعيل مبدأ المشاركة في تطوير الاقتصاد الفلسطيني، عن طريق تحسين الأداء الائتماني للجهاز المصرفي من خلال التأكيد على ضرورة مساهمة البنوك في استخدام نسبة مقبولة لا تقل عن 40% من الأموال المتاحة للجهاز المصرفي (الودائع) كتسهيلات ائتمانية، ويعتبر ذلك تدخلاً مباشراً من قبل سلطة النقد (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص 20، ص 24).

وبالنظر إلى هيكل التسهيلات الائتمانية من حيث العملة، تبين أن نسبة الأموال المقرضة للمواطنين بالدينار والدولار والشيكل في آب 1999 على التوالي 33.6%، 63%، 2.4%، أما بالنسبة لتسهيلات الجاري مدين لنفس العملات على التوالي 17.2%، 45.3%، 36.5%، مما يدل على أن مساهمة الدولار في تسهيلات القروض مرتفعة عن الشيكل والدينار، بعكس تسهيلات الجاري مدين مساهمة الدولار أقل من العملتين، ولذلك فإن تعامل البنوك بشكل عام بثلاث عملات يزيد من درجة التعقيد المصرفي، سواء من حيث تأمين التسهيلات الائتمانية والحفاظ على الودائع حسب العملة أو إرضاء المراكز الرئيسية للبنوك غير الوطنية حسب العملة الدارجة فيها، مما يتطلب من البنوك دراية ومعرفة في إدارة العملات وأسعار الفائدة، ومخاطر صرف العملات (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص 24).

ويعتبر إقراض البنوك التجارية للقطاعات المنتجة للسلع مؤشراً جيداً على مساهمة البنوك في خلق قاعدة إنتاجية تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الإقراض محدود في فلسطين، حيث بلغت مساهمة التسهيلات المقدمة لقطاعي الزراعة والصناعة في آب 1999

حوالي 12.6% من مجموع التسهيلات، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بدورها المتوقع في المرحلة المقبلة (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15، ص 26) .
ولذلك يتوجب على سلطة النقد توجيه الائتمان وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة والمشجعة للإقراض سواء من حيث الضمانات اللازمة والتشريعات المصرفية، ومؤسسات ضمان الودائع والقروض، بالإضافة لمؤسسة تشجيع الصادرات . والعامل الأكثر أهمية في ذلك توفر العملة الوطنية المستقرة التي يثق بها السكان المحليين، ويحافظون على سلامتها .

وأخيراً إن أي سياسة يؤخذ بها لتشجيع القروض والاستثمارات، يجب أن تكون من خلال ضمانات كافية، خوفاً من الدخول في حالات تعثر وانهيار تنعكس على كل القطاع المصرفي، كما حصل في بعض الدول مثل دول شرق آسيا.

2-4-2 : عرض النقود واستخدامها في فلسطين:

تعتبر الترتيبات النقدية خلال المرحلة الانتقالية - لاتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية - في فلسطين فريدة من نوعها، بالمقارنة مع الدول الأخرى في الوقت الحالي من حيث تعدد العملات الأجنبية المتداولة، بالإضافة إلى أن طبيعة العملات المتداولة وحجمها تحدد عشوائياً من قبل السكان الفلسطينيين حسب مصادر حصولهم عليها واستخداماتها المختلفة لتحقيق رغباتهم ومعاملاتهم وحسب درجة الثقة بها.

وتكمن المشكلة في عدم توفر أي إحصائيات رسمية ودقيقة حول حجم النقود المتداولة في فلسطين، فيما تتوفر بعض الإحصائيات من بعض المصادر غير الرسمية من قبل بعض الباحثين حول النقود المتداولة سواء للدينار الأردني أو الشيكل الإسرائيلي أو الدولار الأمريكي . وسيتم في هذا الفصل تحليل استخدام العملات المتداولة في فلسطين خلال الفترة الحالية حسب وظيفتها ومصادرها، بالإضافة لتقدير حجم النقود المتداولة، وكذلك توضيح طبيعة الخسائر التي يتأثر بها الاقتصاد الفلسطيني من جراء استخدام مجموعة العملات الأجنبية .

يتداول السكان الفلسطينيون ثلاث عملات بشكل رئيسي هي الدينار الأردني، والشيك الإسرائيلي، إضافة للدولار الأمريكي، وهذا حسب الترتيبات النقدية المتفق عليها خلال المرحلة الانتقالية بما تخص استخدام الدينار والشيك، أما الدولار فهو يتداول لكونه عملة قابلة للتحويل دولياً، ويلجأ السكان لاختيار العملة المستقرة في قيمتها، للحفاظ على قدرتها الشرائية من التآكل، حيث أن استمرار التغير (التذبذب) في قيمة العملة، يدفع المواطنين للتخلص منها لصالح عملات أكثر استقراراً وثباتاً، وهذا ما دفع السكان إلى الاحتفاظ بالدينار الأردني كحافظ للقدرة الشرائية، نتيجة لاستقرار سعر صرفه مقابل العملات الأخرى وخاصة استمرار التآكل في قيمة العملة الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات، وتغير إنطباع السكان بالنسبة للدينار بعد تآكل سعر صرفه مقابل العملات الأخرى وخاصة أمام الدولار، حيث فقد الدينار الأردني في عام 1988/1989 حوالي 57% من قيمته (عبد الرزاق والزغموري، 1990، ص 4).

وقد دفع هذا الأمر السكان والمؤسسات للتخلص من كميات الدينار الأردني المتداولة في فلسطين واللجوء لاستخدام الشيك الإسرائيلي والدولار الأمريكي بشكل رئيسي كحافظ للقيمة نتيجة استقرارهما النسبيين، إلا أن الدينار الأردني استعاد جزءاً كبيراً من مكانته من قبل السكان والمؤسسات في فلسطين في بداية التسعينيات بعد استقرار قيمته في الأردن وزيادة احتياطياته، هذا في الوقت الذي بدا فيه الدولار الأمريكي يحتل جزءاً من حصة الدينار الأردني.

يضاف لذلك حدوث انخفاض كبير في قيمة العملة الإسرائيلية في نهاية الجزء الثاني من تسعينيات القرن الماضي التي سببت مشاكل عديدة للمواطنين والمستثمرين، وأدت إلى تآكل نسبة عالية من رواتب الموظفين، وتدني مستوى معيشتهم، وكذلك تأثيرها السلبي على حركة التجارة الخارجية، مما دفع المواطنين والمستثمرين لاستخدام الدينار الأردني والدولار الأمريكي في كثير من المعاملات الرسمية وغير الرسمية ضمن الإمكانيات المتاحة، مما جعلها تؤدي غالبية وظائف النقود في الواقع الفلسطيني على حساب العملة الرئيسية في المعاملات الجارية (الشيك الإسرائيلي) والتي تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم المبادلات التجارية، بحكم العلاقات الاقتصادية والسياسية المفروضة على فلسطين في هذه المرحلة.

فبالرغم من الارتباط الهيكلي بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني، إلا أن استخدام العملة الإسرائيلية لم يحقق تقدماً كبيراً بالنسبة لأداء الوظائف الأساسية للنقود، وبالرغم من تعدد العملات الأجنبية المستخدمة في فلسطين، إلا أن تعددها يعتبر فائدة للاقتصاد الفلسطيني، يحمي كثيراً من المدخرات بالرغم من تكلفة التحويل بين العملات .

وفيما يلي عرض باختصار لطبيعة استخدام العملات المتداولة في فلسطين:

• مصادر عرض الشيك الإسرائيلي واستخداماته:

نتيجة لطبيعة العلاقات الاقتصادية المفروضة مع إسرائيل، يستخدم الشيك الإسرائيلي في كثير من المجالات الرئيسية، ويمكن إجمال مصادر عرضه الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني كما يلي:

- عوائد العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات.
- عوائد المقاصة مع إسرائيل حسب اتفاقية باريس الاقتصادية.
- عوائد الصادرات الفلسطينية مع (أو عبر) إسرائيل.
- الرسوم والخدمات الأخرى التي يوجد ارتباط فيها مع إسرائيل.
- تدفقات الشيك بين المصارف الإسرائيلية والمصارف العاملة في فلسطين.

ومن خلال المصادر السابقة يتم تدفق الشيك الإسرائيلي إلى فلسطين، إلا أن الطلب على الشيك الإسرائيلي (استخداماته) تفوق عرضه، وذلك لسبب رئيسي وهو العجز المزمّن في الميزان التجاري مع إسرائيل، حيث أنه 90% من الواردات إلى الأراضي الفلسطينية تأتي عبر إسرائيل (ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 5، ص 31)، والتي يتم التعامل معها بالشيك الإسرائيلي، بالرغم من اعتماد قيمتها بالدولار الأمريكي، ومن ثم يتم تحويله إلى الشيك، وكذلك تتم كافة المبادلات التجارية في فلسطين بالشيك الإسرائيلي في تداول السلع والخدمات، ويتم أيضاً دفع رواتب غالبية موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية بالشيك الإسرائيلي، وهذا يبين سيطرة الشيك على المعاملات التجارية والجارية.

♦ مصادر عرض الدولار الأمريكي واستخداماته:

يعتبر الدولار الأمريكي من أقوى العملات في العالم، لذلك يستخدم كعملة احتياطية بالدرجة الأولى في كثير من دول العالم، وهذا ما دفع المؤسسات الفلسطينية والسكان لاعتماد الدولار كعملة احتياطية وقياسية للتعاملات وخصوصاً : الموازنة، ودائع المواطنين لأجل، العقارات، رواتب الموظفين في غالبية المؤسسات الخاصة والدولية، ويتم توفير الدولار في السوق الفلسطيني من خلال : الصرافين، البنوك التجارية العاملة في فلسطين، المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى المساعدات والهبات والمنح من الدول الأخرى .

♦ مصادر عرض الدينار واستخداماته:

يلعب الدينار الأردني دوراً كبيراً في أسواق التداول الفلسطينية، لطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التاريخية بين البلدين، وخصوصاً في المرحلة الانتقالية، وذلك ناتج عن:

- الثقة المتزايدة في الدينار الأردني بحكم العلاقات السياسية والاقتصادية منذ زمن طويل، أعطته محل ثقة في نفوس الفلسطينيين على حساب الشيكال الإسرائيلي.

- تحركات رؤوس الأموال الفلسطينية في المؤسسات المالية والتجارية بين الأردن وفلسطين.

- تعود السكان وخاصة في المحافظات الشمالية على استخدام الدينار الأردني كوسيلة للتبادل في المعاملات الجارية لبعض السلع .

- يستخدم في معاملات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل مثل عقود الإيجار وعقود الزواج، ورواتب الموظفين في المؤسسات الخاصة باعتباره مخزون للقيمة.

- كذلك يعتمد السكان الدينار الأردني في تخزين احتياطهم الشخصي من العملة بالطريقة التقليدية، حيث ما زالت كميات من الدينار الأردني يدخرها السكان في بيوتهم دون دخولها حقل التداول أو الادخار المصرفي .

- ولهذا يعتبر الدينار الأردني عملة رئيسية متداولة كمخزن للقيمة، وأداة للادخار بالإضافة لدوره كوسيط للتبادل لكثير من السلع والخدمات في فلسطين، ولذلك يجب تطوير وتدعيم العلاقات بين الطرفين، وتجنّب الأردن أي دور هامشي خلال مرحلة الترتيبات الاقتصادية النهائية، بهدف مساعدة الاقتصاد الفلسطيني في التصدي لمحاولة إسرائيل للهيمنة عليه وتعميق تبعيته.

يتبين مما سبق بأن العملات الأجنبية المتداولة في فلسطين تؤدي وظائف النقود بشكل متفاوت، وتحدد أسعار صرف العملات في الغالب بناءً على عوامل خارجية من قبل السلطات النقدية التي تصدر هذه العملات، وتقوم سلطة النقد الفلسطينية بالرقابة على الالتزام بتلك الأسعار في السوق النقدي الفلسطيني.

2-2-4-2: عرض النقد:

يقصد بعرض النقد، أنه كمية النقود المتوفرة تحت تصرف المجتمع في لحظة زمنية معينة، وتبين في الأدبيات الاقتصادية أن هناك فرق في مكونات عرض النقد بين المفهوم الضيق (M1) الذي يتكون من النقود السائلة (المتداولة) بأيدي أفراد المجتمع، إضافة إلى الودائع تحت الطلب، وللمفهوم الواسع (M2) الذي يتكون بالإضافة إلى عناصر (M1) من شبه النقود (الودائع الزمنية) (الهندي والهوراني، 1982، ص 191)، وتختلف الدول في اعتماد أي المقياسين حسب درجة التأثير والثبات فيها.

فإذا أردنا معرفة قيمة عرض النقد في الدولة، فما علينا إلا معرفة قيمة النقد التي تصدره السلطة النقدية في فترة محددة وطرح النقود الموجودة في البنوك التجارية من هذه القيمة، مما ينتج مقدار النقود المتداولة بأيدي الجمهور ونضيف الودائع تحت الطلب في حال M1، وإضافة الودائع لأجل في حال M2.

ويمكن تصنيف العوامل المؤثرة على عرض النقد حسب مصدرها إلى:

- 1- عامل ميزان المدفوعات الذي يؤثر على حجم الموجودات الأجنبية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي.
- 2- عامل الانتماء المصرفي للقطاعين العام والخاص، حيث تؤثر ميزانية الحكومة، وسياسات البنوك التجارية والانتمائية والاستثمارية والاحتياطية على البنك المركزي

كمصدر للسيولة، وملجأ أخير للإقراض، بالإضافة إلى مدى تطور العادة المصرفية عند السكان (خليل، 1994، ص565).

ولعدم وجود نقود مصدرة في فلسطين والاعتماد كلياً على تداول عملات أجنبية صادرة عن السلطات النقدية - التابعة لها هذه العملات - وهذه السلطات هي البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي الإسرائيلي، والبنك المركزي الأمريكي . وتجدر الإشارة إلا أنه قبل تطبيق الترتيبات النقدية المتفق عليها ضمن إطار اتفاقية باريس الاقتصادية، وكذلك الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الأردنية، كان يتم تقدير عرض النقد المتداول في المناطق الفلسطينية وفقاً لنتائج ميزان المدفوعات الفلسطيني، فكلما زادت الصادرات من السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال، زادت التحويلات (العوائد) النقدية من الخارج، التي تعمل على زيادة النقود المتداولة، وبهذا تتغير الكتلة النقدية وفقاً لنتائج ميزان المدفوعات.

ولقد أظهر تقرير البنك الدولي لعام 1993 - عن السلام في الشرق الأوسط - أن مجموع النقود المتداولة من الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية تقدر بحوالي 1.8 مليار دولار، منها 55% شيكل، و 45% دينار، ومما يلفت الانتباه عدم توفر تقديرات عن كمية الدولار رغم تداوله بحكم المضايقات التي كانت تضعها سلطات الاحتلال على تداول الدولار في المعاملات (Arnon, S. 1996, p13).

وهناك تقديرات متضاربة لحجم النقود المتداولة في فلسطين، فهناك تقرير (ورد في أيلم المال والبنوك - ملحق لصحيفة الأيام) أوضح بوجود نصف مليار دينار أردني، وما بين 5-6 مليار شيكل، أما الدولار فيصعب تقدير الحجم المتداول منه (الأيام، العدد1285، ص2) . بينما يقدر د. سمير عبد الله النقود المتداولة بما لا يقل عن 20% - 30% من ودائع العملاء لدى البنوك، وتتشكل بواقع 30% دينار أردني، 60% شيكل إسرائيلي، 10% دولار أمريكي (عبد الله، 1999، ص5).

قام الباحث في هذه الجزئية بمحاولة تقدير عرض النقد في فلسطين بشكل مبدئي، لتقدير حجم النقد المتوقع عند إصدار العملة الوطنية، حيث تتوفر بيانات عن الودائع تحت الطلب كجزء من عرض النقد (M1)، لذلك تم الأخذ بعين الاعتبار مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نسبة النقد المصدر إلى الناتج المحلي الإجمالي وهيكلية الودائع في النظام المصرفي في الأردن لتقدير عرض النقد (M1) في فلسطين حسب نوع العملة، على اعتبار أن هناك

تشابه في عادات التداول والعلاقات المصرفية والمالية في كلا البلدين، وذلك للأسباب التالية:-

- أ - استخدمت الأردن وفلسطين وحدة شبه نقدية منذ عام 1927 ولغاية الآن رغم فترات ومتغيرات عديدة مرت بها كلا البلدين.
- ب - هناك حركة استثمارية متبادلة بين فلسطين والأردن سواء من خلال الشركات أو المصارف، حيث توجد تدفقات ملموسة لرؤوس الأموال الفلسطينية سواء من الأردن إلى فلسطين أو بالعكس .
- ج - اكتساب الدينار الأردني ثقة عالية من قبل المواطنين والمستثمرين على حساب الشيكل الإسرائيلي في بعض المعاملات، واستخدامه كعملة قانونية في فلسطين حسب الترتيبات النقدية بين الأردن وفلسطين .
- د - وللأسباب السابقة افترضنا تشابه العادة المصرفية، وسرعة دوران النقود بين البلدين، بالرغم من التفاوت الحقيقي في بعض الأمور، إلا أن ذلك أفضل طريقة لمحاولة تقدير المؤشرات النقدية في فلسطين.

وفي محاولة تقدير مقدار النقود المتداولة في فلسطين، أخذ الباحث بعين الاعتبار النقاط التالية :-

- 1- تقدير عرض النقد في فلسطين بناء على تماثل سرعة دوران النقود بالنسبة لـ (M1) بين فلسطين والأردن .
- 2- تحديد نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد (M1) .
- 3- تحديد نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- 4- تحديد نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب.
- 5- أخذ المتوسط السنوي للنسب السابقة من خلال السنوات الخمس (1994-1998) في كل من الأردن وفلسطين.

جدول رقم (1-2)

أهم المؤشرات النقدية في الأردن (بالمليون دولار أمريكي).

المتوسط السنوي	1998	1997	1996	1995	1994	
2354.1	2294.8	2315.8	2170.27	2491	2498.8	عرض النقد (M1)
6719.15	7394.1	6973.58	6642.51	6508.26	6077.3	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2.856	3.22	3	3.06	2.613	2.432	سرعة دوران النقود (دورة)
1421.89	1345.35	1392.51	1342.6	1499.63	1547.8	النقد المتداول
932.23	949.43	923.27	827.67	991.34	972.0	ودائع تحت الطلب
%21.2	%18.2	%20	%20	%23	%25.3	نسبة النقد المتداول إلى GDP (%)
%60.4	%58.6	%60	%62	%60	%61.4	نسبة النقد المتداول إلى M1 (%)
%153	%142	%151	%162	%151	%159	نسبة النقد المتداول إلى الودائع (%)

المصدر:

- التقرير السنوي لعام 1999 الصادر عن البنك المركزي الأردني.
- النشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني لأعداد مختلفة.
- تم احتساب النسب في الجدول بواسطة الباحث.

جدول رقم (2-2)

تقدير عرض النقد في فلسطين (بالمليون دولار)

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	المتوسط السنوي	معدل النمو السنوي %	*1999	*2000
سرعة دوران النقود (دورة)	2.43	2.613	3.06	3.01	2.43	2.867	7.4%	3.067	3.294
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	2975	3574.9	3896	4173.1	4507	3825.2	11%	5002.8	5553.1
عرض النقد (M1)	1223.3	1368.1	1273.2	1386.4	1399.7	1329.7	3.7%	1450.7	1504.4

المصدر:

- ♦ تم احتساب سرعة تداول النقود في فلسطين كما هي في الأردن .
- ♦ اعتمد الباحث تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لـ GDP .
- ♦ إستماع الباحث بالتقارير الشهرية والسنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
- ♦ تم احتساب عرض النقد، و النقد المتداول، و المعدل السنوي للنمو بواسطة الباحث.
- ♦ تم احتساب مؤشرات هذه السنوات من خلال معدل النمو السنوي الذي احتسبه الباحث.

يوضح الجدول (2-1) تقدير المؤشرات النقدية في الأردن خلال الفترة من (1994-1998)، حيث وجد أن متوسط نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب تقدر حوالي 15.3% ، بينما بلغ متوسط نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 21.2% ، أما متوسط نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد (M1) تساوي 60.4% . وبتطبيق هذه المؤشرات على الوضع الفلسطيني خلال عام 1998، إستطاع الباحث تقدير قيمة عرض النقد (M1)، والنقود المتداولة في فلسطين بعدة مقاييس :

1- في حالة تشابه سرعة دوران النقود:

تعبر سرعة دوران النقود عن العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد، وتتأثر في أي دولة بعوامل داخلية وخارجية على المدى القصير والطويل، إذ أن العوامل التي تؤثر على سرعة تداول النقود على المدى الطويل (درجة تطور النظام المالي والائتماني،

عادات المجتمع المتعلقة بتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى درجة كثافة السكان، وسرعة التنقل)، أما العوامل التي تؤثر في المدى القصير (فترات التضخم والانكماش، والعوامل التي تؤثر على سلوك الأفراد والمشروعات فيما يتعلق بحجم الأرصدة النقدية السائلة التي يفضلون الاحتفاظ بها حسب الظروف) (شافعي، 1985، ص122).

هذا وقد افترض الباحث بأن العوامل السابقة متاسقة من ناحية التأثير مع الاقتصاد الأردني، وبالتالي تم تقدير عرض النقد (M1) في فلسطين لعام 1998 بمقدار 1398.8 مليون دولار، وهي تعادل نسبة 61% من عرض النقد الأردني لنفس العام، بينما بلغ متوسط مقدار عرض النقد في فلسطين خلال الفترة 1994-1998 حوالي 1329.79 مليون دولار وهي تعادل نسبة 56.5% من متوسط قيمة عرض النقد في الأردن لنفس الفترة، وقد تم تقدير عرض النقد في فلسطين لعام 2000 بناء على حساب معدل النمو السنوي للفترة 1994 - 1998، كما هو موضح في جدول رقم (2-2)، والتي قدرت بمعدل 3.7% سنوياً وبالتالي يكون عرض النقد حوالي 1504.4 مليون دولار في عام 2000.

وقد بلغ متوسط قيمة الودائع تحت الطلب لنفس الفترة حوالي 486.096 مليون دولار والتي من خلالها نستطيع تقدير قيمة النقود المتداولة في فلسطين، إذ بلغت قيمتها حوالي 843.69 مليون دولار، تعادل ما نسبته 59.3% من قيمة النقد المتداول في الأردن خلال نفس الفترة.

2- في حالة استخدام نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب:

تعتبر هذه النسبة مؤشراً آخر للدلالة على مقدار النقد المتداول في فلسطين بالمقارنة مع الأردن، حيث بلغ متوسط نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب خلال الفترة 1994-1998 حوالي 15.3%، مع العلم بأن متوسط قيمة الودائع تحت الطلب في فلسطين بلغت حوالي 486.096 مليون دولار، وبالتالي فإن متوسط قيمة النقد المتداول في فلسطين لنفس الفترة بلغ حوالي 743.73 مليون دولار، وهكذا تبلغ قيمة متوسط عرض النقد (M1) في فلسطين لنفس الفترة حوالي 1229.83 مليون دولار، والتي تعادل ما نسبته 52.24% من متوسط قيمة عرض النقد في الأردن.

بينما إذا اعتمدنا نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب للعام 1998 كمؤشر للدلالة على قيمة النقد المتداول، نلاحظ بأن قيمة النقد المتداول في فلسطين لعام 1998 حوالي 936.47 مليون دولار وبالتالي يبلغ عرض النقد لنفس السنة حوالي 1676.43 مليون دولار وهو أعلى من عرض النقد بالنسبة للطرق الأخرى .

3- في حالة استخدام نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن عن طريق هذا المؤشر أيضاً تقدير قيمة النقد المتداول في فلسطين، حيث بلغ متوسط نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-1998 في الأردن حوالي 21.2% سنوياً، وبالتالي يكون متوسط قيمة النقد المتداول في فلسطين لنفس الفترة حوالي 810 مليون دولار، وبذلك يكون متوسط مقدار عرض النقد (M1) حوالي 1297 مليون دولار، وهي تعادل نسبة 55.14% من متوسط مقدار عرض النقد في الأردن، بينما لو اعتمدنا بيانات عام 1998 في تقدير هذا المؤشر نلاحظ بأن قيمة النقود المتداولة في فلسطين لعام 1998 تقدر بقيمة 820.27 مليون دولار وبالتالي يصبح عرض النقد لنفس السنة حوالي 1513 مليون دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المتوسط البسيط لنسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي للأسعار الجارية للدول الأربع (تونس، المغرب، مصر، الأردن) تصل إلى 12.5% (محمد، 1999، ص6) .

4- في حالة استخدام نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد (M1):

من المعروف بأن النقد المتداول مكون رئيسي لعرض النقد في الدولة، ومع ذلك سنعتبره مؤشراً آخر في تقدير قيمة النقد المتداول في فلسطين، فقد بلغ متوسط نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد (M1) في الأردن للفترة 1994-1998 حوالي 60.4% ، وبالتالي يكون متوسط مقدار النقد المتداول في فلسطين لنفس الفترة حوالي 803.19 مليون دولار وعرض النقد لنفس الفترة حوالي 1289.29 مليون دولار.

فيما لو استخدمنا نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد (M1) لعام 1998 في الأردن - التي تقدر بنسبة بلغت 58.6% - فتكون قيمة النقد المتداول في فلسطين لعام 1998 حوالي 819.71 مليون دولار، وعرض النقد لنفس العام حوالي 1512.45 مليون دولار.

♦ إعتد الباحث في حساب مقدار النقود المتداولة وعرض النقد في فلسطين بالإعتماد على المتوسط للأربع مؤشرات السابقة كما هو موضح في الجدول (2-3) .

جدول رقم (2-3)

متوسط النقد المتداول وعرض النقد في فلسطين (بالمليون دولار)

المؤشر	النقد المتداول		عرض النقد	
	متوسط الفترة 1994-1998	عام 1998	متوسط الفترة 1994-1998	عام 1998
-1	847.69	706.08	1329.79	1398.8
-2	743.73	983.08	1229.83	1676.43
-3	810	820.27	1297	1513
-4	803.19	819.71	1289.29	1512.45
متوسط الأربعة	801.15	832.44	1286.48	1525.17

المصدر: قام الباحث بحساب هذه النسب من خلال الجدولين (1-2) ، و (2-2).

يتضح من خلال الجدول (2-3) بأن قيمة النقود المتداولة في فلسطين لعام 1998 تتراوح ما بين 706 - 983 مليون دولار، وبمتوسط 832.44 مليون دولار للأربع مؤشرات التي نستدل من خلالها على هذه القيمة بالمقارنة مع المؤشرات النقدية الأردنية المماثلة، بينما بلغ نفس المؤشر حسب متوسط الفترة للأعوام 1994-1998 حوالي 801.15 مليون دولار، وتشير النتيجة السابقة إلى أن القيمتين متقاربتين .

أما فيما يتعلق بتقدير قيمة عرض النقد في فلسطين، فقد بلغت قيمة عرض النقد (M1) لعام 1998 حوالي 1525.17 مليون دولار حسب متوسط الأربعة بدائل الموضحة لتقدير عرض النقد لعام 1998، فيما بلغت قيمة عرض النقد (M1) حوالي 1286.48 مليون دولار حسب متوسط الأربعة بدائل لمتوسط الفترة 1994 - 1998 .

♦ تقدير تركيبة النقد المتداول:

يتميز السوق النقدي الفلسطيني بتداول ثلاث عملات رئيسية فيه بشكل قانوني، إذ يعتبر الشيكل الإسرائيلي عملة التداول الرئيسية، ويستخدم في إتمام المبادلات التجارية اليومية، في حين يعتبر كل من الدينار الأردني والدولار الأمريكي عملتي إيدار، أو مخزن للقيمة ووسيلة للدفع الأجل، مع إمكانية تغير هذه الآلية في الاستخدام للعملات المتداولة حسب أوضاع السوق النقدية لهذه العملات وثقة المواطنين بها.

وقد قدر الباحث إجمالي النقود المتداولة في فلسطين ضمن افتراضات تم توضيحها سابقاً، بدون التطرق لتركيبه النقد المتداول .

ولعل أنسب طريقة لحساب تركيبة النقود المتداولة في السوق النقدي الفلسطيني هي المسح النقدي، إلا أن الباحث إعتد النسب التي قدرها سمير عبد الله بالنسبة لتركيبه العملات المتداولة في المناطق الفلسطينية، والتي شكلت ما نسبته 60% شيكل إسرائيلي، 30% دينار أردني، 10% دولار أمريكي (عبد الله، 1998، ص5) . في حين لا نستطيع إعتداد تركيبة الودائع أو القروض في الجهاز المصرفي الفلسطيني كمقياس في توزيع النقد المتداول بسبب طبيعية استخدام هذه العملات وإختلاف درجة الثقة فيها، وكذلك لم يأخذ الباحث بنتائج الدراسة الميدانية التي قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) لتقدير نسبة استخدام كل عملة من العملات المتداولة في شراء السلع الرئيسية والإيجارات، لأن آلية الدفع بالنسبة للسلع الرئيسية والمعمرة والإيجارات تختلف عن آلية الدفع بالنسبة للسلع الاستهلاكية والمعاملات اليومية .

وبناء على النسب السابقة يستخلص الباحث بأن نصيب العملات المتداولة في السوق الفلسطيني من متوسط قيمة النقود المتداولة للأعوام (1994-1998) والتي قدرت بقيمة 801.15 مليون دولار، تتوزع بين : 480.6 ، 240.34 ، 80.12 مليون دولار للشيكل، والدينار، والدولار على التوالي.

بينما يقدر نصيب العملات في السوق الفلسطيني من قيمة النقود لعام 1998 حسب متوسط الأربعة بدائل، التي قدرت بحوالي 832.44 مليون دولار، تتوزع بين : 499.46 ، 249.73 ، 83.25 مليون دولار لنفس العملات السابقة على التوالي .

وبالتالي تم تقدير نصيب العملات من عرض النقد (M1) لعام 1998 في فلسطين بناءً على مجموع (نصيب العملات المتداولة لعام 1998 + نصيب الودائع تحت الطلب في البنوك حسب نوع العملة) التي تقدر قيمته 1525.17 مليون دولار، تتوزع قيمته حسب نوع العملة على النحو التالي : 717 ، 388 ، 415 ، 5.2 مليون دولار للشيك، الدينار، الدولار، وعملات أخرى على التوالي .

وبنفس الطريقة تم تقدير عرض النقد (M2) لعام 1998 بناءً على مجموع (نصيب العملات المتداولة لعام 1998 + نصيب الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) في البنوك العاملة في فلسطين حسب نوع العملة لعام 1998 + نصيب الودائع الادخارية (حسابات التوفير وودائع لاجل) في البنوك العاملة حسب نوع العملة لعام 1998) التي تقدر قيمته بحوالي 3253.69 مليون دولار، تتوزع قيمته حسب نوع العملة على النحو التالي : 842.9 ، 831.22 ، 1554.57 ، 25 مليون دولار للشيك، الدينار، الدولار، وعملات أخرى على التوالي .

2-4-3 : فعالية السياسة النقدية ضمن الترتيبات النقدية:

تستخدم السلطة النقدية في الدولة أدوات السياسة النقدية مثل سعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، وسياسة السوق المفتوحة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة ألا وهي تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات (العياش، 1998، ص128) . وتتباين الأدوات والأهداف النقدية في أهميتها من بلد لآخر حسب الحاجة، مع العلم أن السيطرة على هذه الأدوات قد لا يتحقق بالسرعة المطلوبة.

وتتأثر السياسة النقدية لسلطة النقد الفلسطينية بطبيعة الترتيبات النقدية المتفق عليها مع الدول المجاورة، خلال المرحلة الانتقالية التي تحد بشكل فعال من ممارسة سياسة نقدية مستقلة، للعوامل التالية :

1- عدم توفر العملة الوطنية يحد من القدرة على استخدام بعض الأدوات النقدية اللازمة للتأثير على الكتلة النقدية في السوق النقدي، من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الفلسطينية وخصوصاً قيام سلطة النقد الفلسطينية بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض، للحفاظ على سلامة النظام المصرفي ضمن أسعار الفائدة التي تتفق عليها، بالإضافة

لذلك لا تستطيع القيام بسياسة السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقد داخل مناطق السلطة الفلسطينية، لعدم المقدرة على إصدار السندات والأذونات الحكومية بدون توفر العملة الوطنية.

2- تعامل الاقتصاد الفلسطيني في التداول بعملات أجنبية (شيكل، دينار، دولار)، تحتم على سلطة النقد الفلسطينية تطبيق بعض الإجراءات الرقابية التي تماثل في الغالب نفس النسب المفروضة في الدول صاحبة هذه العملات، مثل نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالمصارف التي تقوم بفرض نسب مختلفة حسب نوع العملة، حيث تختلف النسبة بين عملات الدولار، والدينار، والشيكل على التوالي 10%، 14%، 8%، (عورتلي، 1998، ص7)، مما يسبب بعض الإرباك في الرقابة على هذه العملات، حيث أن نسبة الاحتياطي على الشيكل الإسرائيلي بقيت بيد البنك المركزي الإسرائيلي حسب اتفاقية باريس الاقتصادية التي تجبر سلطة النقد على تطبيق نفس النسبة المتبعة في إسرائيل. أما بالنسبة للدينار الأردني فقد فرضت سلطة النقد نفس نسبة الاحتياطي المتبعة بالأردن لتحقيق الاستقرار النقدي في الأردن وفلسطين، وعدم فرض أي إجراءات من شأنها أن تؤثر على سوق الدينار الأردني سواء في الأردن أو فلسطين.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة السائدة في فلسطين، فيعتمد على أسعار الفائدة السائدة في سوق الدولة صاحبة العملة، بالإضافة لتأثير العرض والطلب على هذه العملة في الاقتصاد المحلي. ويكون دور سلطة النقد هو الحفاظ على أسعار الفائدة في الأسواق وعدم انحرافها عن المستوى العام، لأي سبب من قبل أحد أجزاء النظام المصرفي، مع العلم بأن حدوث أي خلل في السياسات بين الدول من ناحية أسعار الفائدة وتكلفة الودائع، يؤدي للتذبذب الواسع حسب نوع العملة والوديعة والى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يؤثر على المناخ الاستثماري، وتمويل متطلبات التنمية.

3- صعوبة التنسيق المسبق بين سلطة النقد الفلسطينية وكل من البنك المركزي الأردني والإسرائيلي في السياسات والإجراءات التي تتخذها، وخصوصاً البنك المركزي الإسرائيلي يؤثر على النظام النقدي والمصرفي.

♦ ولأسباب السابقة، تعتبر السياسة النقدية في فلسطين غير فعالة، حيث أن فاعليتها تقاس بالعوامل التالية:

أ- مساهمتها في التقليل من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني مثل العجز الكبير في ميزان المدفوعات، وانخفاض البطالة والتضخم، وهذه المشاكل ما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني منها .

ب- مساهمتها في تحقيق التوازنات الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني بين كل من:

1- المدخرات الوطنية، والقدرة على استثمارها، وهذا ما نلاحظه في خروج الودائع الفلسطينية عن طريق المصارف الأجنبية لخارج مناطق السلطة الوطنية، ومحاولة سلطة النقد للحد من هذه الظاهرة من خلال استخدام نسبة عالية من التسهيلات الائتمانية تقدر بنسبة 40%، وغير ذلك من الأدوات اللازمة لاستقطاب المدخرات الفلسطينية سواء المحلية التي ما زالت بأيدي السكان، أو رأس المال المغترب، والذي يزيد عن 80 مليار دولار مع القدرة على استثمار هذه المدخرات في الاقتصاد الفلسطيني (القدس، العدد 10769، ص2).

2- العلاقة بين القطاع النقدي والنتائج القومي الحقيقي من حيث القدرة على التحكم في عرض النقود، وفق احتياجات الاقتصاد الوطني، بدون الإفراط في طباعة النقود لأي سبب كان، لأن ذلك يولد التضخم والدمار للدولة ومواردها المتاحة.

3- تطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية في البلد كضرورة استراتيجية، سواء بهدف الحد من الواردات وتوفير العملات الصعبة، أو تشجيع التصدير، وتحقيق عوائد من جراء ذلك بالعملات الصعبة، مما ينعكس بشكل إيجابي على زيادة إيرادات الدولة ودعم سعر صرف العملة المحلية، وهذا لم تتمكن سلطة النقد الفلسطينية من التأثير عليه حتى الآن.

ج- مدى قدرة السياسة النقدية على احتواء الآثار المدمرة على الاقتصاد الفلسطيني الناتجة عن التوقعات التشاؤمية التي تسود البيئة الاقتصادية والسياسية في فلسطين.

د- التنسيق ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وأهمها الاستقرار النقدي .

يتبين مما سبق وبكل وضوح أن سلطة النقد الفلسطينية - رغم الهيكلية التشريعية والإدارية والرقابية التي أنجزتها - منذ إنشائها أن قدرتها على استخدام سياسة نقدية تؤثر في القاعدة النقدية محدودة لتحقيق الأهداف العامة، وذلك لعدم وجود العملة الوطنية وطبيعة الترتيبات النقدية مع الدول المجاورة، مما يحد من قدرة سلطة النقد في التأثير على الكتلة النقدية، وبالتالي على قدرتها في تبني سياسات نقدية ملائمة والتأثير من خلالها بأي أداة ملائمة لذلك، مثل القيام بمهمة ملاذ أخير لإقراض البنوك العاملة في فلسطين وتفعيل نافذة الخصم، بالإضافة لعدم تطبيق نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تحتاجها متطلبات الاقتصاد الفلسطيني، وعمليات السوق المفتوحة للتأثير على عرض النقد في السوق النقدي، وعلى أسعار الفائدة من خلال إصدار السندات والأذونات الحكومية لتمويل مشاريع استثمارية وتنموية، وتفعيل دور السوق المالي الفلسطيني.

ومن هنا نستطيع القول أن دور سلطة النقد الفلسطينية، هو القيام بدور المراقب المشرف على سلامة أداء الجهاز المصرفي بدون التأثير بشكل مباشر على ذلك، حيث يمكن لسلطة النقد توجيه الائتمان حسب النشاطات المرغوب فيها، ولكنها لا تستطيع القيام بدور فعال في رسم وتنفيذ سياسة نقدية واضحة المعالم .

الفصل الثالث

مبررات إصدار العملة الفلسطينية

ليس هناك أدنى شك في ضرورة توفر العملة الوطنية، سواء على المدى القريب أو البعيد، كرمز من رموز السيادة للدولة الفلسطينية المزمع إعلانها من أجل تحسين مستويات المعيشة للشعب الفلسطيني، إذ أن وجود عملات أجنبية يتم تداولها بشكل قانوني في فلسطين على حساب توفر العملة الوطنية هو أمر يدعو إلى الاستغراب، ولا يتفق مع المصلحة المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى أن العملات المتداولة في فلسطين، تعتبر مظهراً من مظاهر التبعية للدول صاحبة هذه العملات وخصوصاً إسرائيل، لذلك ترغب جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إحلال العملة الفلسطينية مع تزامن مرحلة الاستقلال والسيادة، في ظل توفر الظروف السياسية والاقتصادية التي تسمح بإصدار العملة .

وتم في هذا الفصل استعراض الآثار الناتجة عن استخدام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى المبررات والمزايا التي تدعم فكرة إصدار العملة الوطنية .

3-1 : الآثار الناتجة عن غياب العملة الفلسطينية:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات التي تتميز بخصوصية مفردة، تختلف فيها عن دول العالم، سواء من حيث التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، أو تداول (استخدام) ثلاث عملات رئيسية في قطاعات الاقتصاد القومي، بالإضافة لعدم إصدار العملة الوطنية الفلسطينية، لتوجيه السياسة النقدية لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني.

وقد أثرت هذه العملات المتداولة على القطاعات الاقتصادية بشكل سلبي من ناحيتين، الأولى جراء تذبذب أسعار صرفها خلال الفترة السابقة، بدون أي تعويض من السلطات النقدية التابعة لها هذه العملات، والثانية نتيجة لعدم تعويض الاقتصاد الفلسطيني عن ضريبة استخدام العملات الأجنبية والتي تحقق عوائد دورية تعود على الدول صاحبة العملات المتداولة، مع الأخذ بعين الاعتبار، بأن الترتيبات النقدية التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل والأردن لم تضمن أي تعويضات أو عوائد للاقتصاد الفلسطيني.

وسنركز في هذا الفصل على تقييم هذه الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن ذلك والتي يمكن تقسيمها إلى :

1- خسارة ضريبة السيادة (السينوريج): حيث أن رسوم صك العملة (ربح السيادة) هي مقياس الموارد الحقيقية التي تحصل عليها الحكومة بإصدار العملة واستخدامها في مدفوعات التحويلات أو شراء السلع والخدمات (Urbach, k.1995 , p.129)، حيث يخسر الاقتصاد الفلسطيني سنوياً نسبة كبيرة من عوائد إصدار العملة الوطنية بشكل مباشر نتيجة استخدام العملات الأجنبية التي تعود بالفائدة على البنوك المركزية صاحبة هذه العملات، وخصوصاً البنك المركزي الإسرائيلي، والبنك المركزي الأردني، والتي حققت مكاسب مادية من جراء استخدام عملاتها في الاقتصاد الفلسطيني منذ زمن طويل. وقد أغفلت اتفاقية باريس الاقتصادية المطالبة بعوائد الإصدار من خلال تحديد حصة السلطة الوطنية الفلسطينية في ذلك .

ويمكن إحتساب حصة الاقتصاد الفلسطيني من عائدات استخدام العملات الأجنبية عن طريق إحتساب نسبة ربح الإصدار سنوياً ما بين 3- 4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (الأيام، 1285 ، ص3)، للسنوات الممتدة بين (1967-1998)، حيث تختلف قيمة ربح الإصدار تبعاً لكمية النقد المصدر وحجم الأرصدة التي تحتفظ بها السلطات النقدية من العملات الأجنبية (القابلة للتحويل)، لتغطية النقد المصدر، وسعر الفائدة التي يمكن الحصول عليها على تلك الاحتياطات، ومعدل التضخم المالي ومعدل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (2-4)

مخاطر الاقتصاد الفلسطيني من استخدام العملات الأجنبية الناتج عن ريع الإصدار للفترة من 1968 - 1998
(بالمليون دولار)

السنة	إجمالي الناتج المحلي	%3 * GDP	%4 * GDP
1968	539.09	16.1727	21.5636
1969	604.4	18.132	24.176
1970	670.84	20.1252	26.8336
1971	818.66	24.5598	32.7464
1972	893.55	26.8065	35.742
1973	858.15	25.7445	34.326
1974	1047.55	31.4265	41.902
1975	1059.62	31.7886	42.3848
1976	1221.56	36.6468	48.8624
1977	1209.12	36.2736	48.3648
1978	1364.57	40.9371	54.5828
1979	1342.93	40.2879	53.7172
1980	1538.87	46.1661	61.5548
1981	1442.7	43.281	57.708
1982	1566.87	47.0061	62.6748
1983	1507	45.21	60.28
1984	1583.14	47.4942	63.3256
1985	1573.02	47.1906	62.9208
1986	1876.53	56.2959	75.0612
1987	1827.23	54.8169	73.0892
1988	1820.82	54.6246	72.8328
1989	1835.89	55.0767	74.4350
1990	2208.79	66.2637	88.3516
1991	2118.3	63.549	84.732
1992	2651.7	79.551	106.068
1993	2596	77.88	103.84
1994	2975	89.25	119

142.996	107.247	3574.9	1995
155.89	116.88	3896	1996
166.924	125.193	4173.1	1997
180.28	135.21	4507	1998
2276.118	1707.087	-	المجموع

المصدر:

- إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات 1968-1992 بالأسعار الحقيقية على أساس أسعار 1991 من خلال كفا الإحصاءات الإسرائيلية لعام 1993

- Occupied territories, national accounts statistics selected indicators (1968-1992), 1993p135.

- السنوات منذ 1993 وحتى 1998 من خلال التقرير السنوي الرابع الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية-

- نسبة عوائد مك العملة (3-4%) من GDP سنويا) من خلال تقدير د. نصر عبد الكريم خلال حديث له في ملحق أيام المال والبنوك الصادر عن جريدة الأيام، العدد 1285.

ويتبين من خلال الجدول (2-4) أن حجم ريع الإصدار يتراوح بين 1707.087-2276.118 مليون دولار منذ عام 1968 وحتى عام 1998 أي بمعدل سنوي يتراوح ما بين 55.067 - 73.423 مليون دولار . وتعتبر هذه خسائر مباشرة تخسرهما الخزينة الفلسطينية بدون أي تعويض من أي دولة من الدول صاحبة العملات المتداولة، فيجب أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار في مرحلة الوضع النهائي للترتيبات الاقتصادية المقترحة، ومطالبة هذه الدول بالتعويض عن هذه الخسائر .

ونلاحظ بأن السينيوريج الناتج عن استخدام العملات الأجنبية خلال عام 1998 يتراوح بين 135.21 - 180.28 مليون دولار، أي يتراوح بين 15% - 20% من قيمة إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 1998 ، حيث بلغت مجموع الإيرادات المحلية قيمة 901.21 دولار (ماس، المراقب الاقتصادي، العدد5، ص56).

ويقدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، و البنك الدولي، خسارة الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة لعدم إستعادة عائدات السينيوريج بحوالي 2% - 5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنويا(شعبان و أ ، 1997، ص33) .

2- الخسائر الغير مباشرة الناتجة عن إستخدام العملات الأجنبية المتداولة في فلسطين بسبب غياب العملة الفلسطينية، والتي تتمثل في تذبذب قيمة بعض هذه

العملات المستخدمة في إتمام العديد من المعاملات الجارية، وخصوصاً الشيك الإسرائيلي نتيجة التضخم المتكرر العملة الإسرائيلية، والتي تؤثر على قيمة المدخرات الفلسطينية .

وقد تنبه مؤتمر ملامح النقد الفلسطيني الذي عقد بالقاهرة سنة 1999، إلى نقطة هامة جداً، يطلب بموجبها إسرائيل بدفع تعويضات للسلطة الفلسطينية، نتيجة استخدام الشيك الإسرائيلي والتي قدرها البنك الدولي ما بين 400- 500 مليون دولار .

فيما تشير دراسات متنوعة أجريت حول الخسائر السنوية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني بسبب استخدام الشيك الإسرائيلي لوحده، بأنها تتراوح ما بين 500 - 600 مليون دولار، بينما يقدر الجانب الإسرائيلي هذه الخسائر بحوالي 400 مليون دولار (قديح، 1999، ص8).

3-2 : مزايا إصدار العملة الفلسطينية :-

تبدأ الدول بالتفكير في إصدار عملاتها الوطنية لاستكمال أحد مقومات السيادة الوطنية، والحد من مظاهر التبعية النقدية للعملات الأجنبية المتداولة فيها، والواقع أن وجود عملة أجنبية تتداول بشكل رئيسي (قانوني) في الدولة، أمر لا يخلو من الاستغراب، ولا يتفق مع المصلحة المالية والاقتصادية للبلاد، فمن الضروري إحداث عملة جديدة على أسس وقواعد مستمدة من التطورات التي حدثت أخيراً في أنظمة النقد الدولية، على أن تكون العملة قوية وممتينة يعتمد عليها ويثق بها السكان، بالإضافة لأصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج لما لهم من دور أساسي في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي في البلد .

ويمكن للدولة تحقيق العديد من الفوائد والمكاسب عند إصدار العملة الفلسطينية، منها :-

1. تدعيم الجهد السياسي والاقتصادي الفلسطيني في رغبته لخلق وقائع سيادية على الأراضي الفلسطينية، تتجمع في النهاية لتشكيل سيادة كاملة تتمثل في قيام الدولة الفلسطينية بكامل عناصرها السيادية المعروفة، باعتبار العملة الفلسطينية هي أحد رموز هذه السيادة.

2. الحد من الآثار الناتجة عن تداول العملات الأجنبية وخاصة الشيكال الإسرائيلي في فلسطين، لما له من آثار مباشرة وغير مباشرة تضر بالاقتصاد الفلسطيني، وتضعف من قوته، وبالتالي إصدار العملة الوطنية يحول هذه الآثار لمنافع تخدم متطلبات الاقتصاد الفلسطيني .
 3. انخفاض تكاليف التحويل بين العملات المتداولة من خلال اعتماد عملة وطنية تتداول بشكل قانوني في غالبية المعاملات .
 4. انخفاض مستويات التضخم الناتجة عن استخدام العملات الأخرى (التضخم المستورد).
 5. الحرية في ضبط أسعار الصرف حسب السياسة العامة التي تضمن الاستقرار والنمو الاقتصادي .
 6. القدرة على استخدام نشط للسياسة النقدية وزيادة الثقة بالنظام النقدي .
 7. زيادة المدخرات المحلية بالعملة الوطنية التي تعمل على زيادة الاستثمارات .
 8. وجود عملة فلسطينية يدعم فكرة طرح أوراق مالية حكومية تساهم في دفع عملية التنمية .
 9. تحقيق إيرادات مالية من جراء صك العملة الفلسطينية (السينيوريج)، إذ أن إيرادات العملة بعد صدور ما تزيد كثيراً عن تكاليفها، وهو ما يوفر لخزينة الدولة إيرادات مهمة، وتقاس على أساس نسبة التغير في القاعدة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتوقف قيمة هذه الإيرادات (الريع) على كمية النقد المصدر، وعلى حجم الأرصدة التي تحتفظ بها السلطات النقدية من العملات الأجنبية لتغطية النقد المصدر، وسعر الفائدة التي يمكن الحصول عليه من تلك الاحتياطات، ومعدل التضخم المالي، ومعدل النمو الاقتصادي (نصر، 1999، ص5) .
- حيث أن الإيرادات الناتجة عن عوائد الإصدار تتحقق بثلاث طرق :-
- أ- الإصدار الأول التي تقرر فيه السلطة النقدية المختصة بالإصدار في الدولة بإصدار العملة الوطنية لتحل محل العملات الثلاثة (المتداولة في فلسطين)، حيث يكون العائد مرتفعاً في ظل إحلال العملة الجديدة محل العملات المتداولة بشكل كامل (دفعة واحدة)، أما في ظل اتباع سياسة التدرج في إصدار وطرح العملة، فإن حجم العائد سيكون أقل من طريقة الإصدار الكامل، وسيعتمد على حجم النقد المصدر في كل مرحلة من مراحل التدرج المختلفة، إذ قد قدر كل من Arnon .A and spivak .A السينيوريج العائد على إصدار العملة الفلسطينية في المدى القصير خلال الخمس السنوات الأولى للإصدار بنسبة 22% من GDP وحوالي 1.2% من GDP على المدى الطويل (Arnon, S. 1995, P14).

ب- الإصدار السنوي الناجم عن التطور الاقتصادي الذي يطرأ على الاقتصاد القومي، إذ تقدر إيرادات الدولة السنوية من صك النقود بنسبة 1% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما صدرت هذه العملة عن مجلس النقد، بينما تصل إلى ما بين 3-4% في حال صدورها عن البنك المركزي (الأيام، العدد 1285، ص3) وذلك لأن البنك المركزي يستطيع استثمار احتياطه النقدي، والقيام بدور المقرض الأخير للنظام المصرفي مما يحقق عوائد على البنك المركزي، بعكس مجلس النقد الذي لا يستطيع استثمار احتياطه النقدي وبالتالي لا يحقق عوائد. من جهة أخرى يقدر البنك الدولي قيمة العائد من ريع الإصدار بحوالي 2% من دخل القطاع العام في الدول النامية (نصر، 1999، ص5).

ج- الإصدار الناجم عن التلف أو الاحتراق أو التمزيق لأوراق النقد الوطنية والتي تنتفع منها السلطات النقدية، التي تصدر هذه العملات، ولا يعود على فلسطين (السكان أو الحكومة) أي تعويضات عن ذلك .

10. استثمار غطاء الأوراق النقدية (عملة الاحتياطي)، إذ أن في حال تداول النقد الأجنبي، يعود لحكومات هذه العملات، أما في حال إصدار عملتنا الوطنية الخاصة، فيعود استغلال الغطاء بعائد كبير لصالح الاقتصاد الفلسطيني .

الفصل الرابع ترتيبات إصدار العملة

تستلزم عملية إصدار العملة المحلية في الدولة ترتيبات محددة يجب مراعاتها من أجل ضمان سير هذه العملية باستقرار مالي واقتصادي، يزيد من فاعلية هذه العملية ودورها في تحقيق متطلبات الاقتصاد الوطني بدون أي مشاكل أو عوائق تواجهه .

وتحقيق الاستقرار النقدي في فلسطين - في ظل إصدار العملة الوطنية - أمر في غاية الضرورة، هذا وتم في هذا الفصل تحليل الترتيبات المؤسسية والإدارية اللازمة لإصدار العملة الفلسطينية في الوقت المناسب لذلك، ضمن الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة لذلك، والتي من شأنها دعم الاقتصاد الفلسطيني وزيادة استقلالته، حيث إن الترتيبات والإجراءات اللازمة لإصدار العملة الفلسطينية متعددة، سواء بالنسبة لتحديد سلطة الإصدار المناسبة، أو سعر صرف العملة الفلسطينية بعد اختيار عملة الربط المناسبة، إضافة إلى توضيح آلية تنظيم وطرح العملة الوطنية في السوق المحلي، لضمان فاعليتها واستقرارها في التداول من خلال زيادة الثقة بها .

4-1 : مفهوم إصدار العملة الوطنية :-

عملية إصدار العملة هي عبارة عن تحويل الأصول التي تملكها السلطة النقدية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، الأوراق المالية الحكومية والدولية) - حسب قانون الإصدار المعد لذلك - إلى أوراق نقدية وطنية بالقدر الذي يتفق والسياسة العامة للدولة، وبما يعطي أوراق النقد الثقة اللازمة بها (رشدي، 1979، ص203).

وتخضع السلطة النقدية لقيود متعددة في إصدار النقود، تتعلق بطبيعة الأصول اللازمة للاحتفاظ بها عندها، كاحتياطي مقابل الإصدارات المطلوبة من الأوراق النقدية، وآلية الإصدار المنصوص عليها حسب قانون الإصدار .

وبمجرد إضفاء المشرع الصفة القانونية لإصدار العملة المحلية يتوجب على السلطة النقدية تنظيم عملية التعامل فيها من حيث آلية الإصدار، وكيفية قبول الأفراد لها في التعامل والتداول حسب وظائف النقود المتعددة .

وبشكل عام يتم إصدار النقود في الدول للأغراض التالية(الزيدانين، 1999، ص77):-

1. الإصدار الأول الذي تقوم الدول بإصداره بعد تحقيق استقلالها السياسي ليحل محل العملات المتداولة فيها، وهذا ما تفكر به سلطة النقد الفلسطينية في الوقت الحاضر .
2. تقوم السلطات النقدية المختصة - بالإصدار - في الدول بتغييرات وتحسينات مستمرة على الأوراق النقدية المتداولة، للمحافظة عليها من التزوير والتمزيق .
3. نتيجة استخدام وكثرة تداول الأوراق النقدية، يتم اهتراء بعضها مما يحتم على السلطة النقدية تبديل هذه الأوراق من خلال إصدارات جديدة .
4. المحافظة على التوازن الاقتصادي في البلاد حسب القوانين والإجراءات المتبعة لذلك.
5. إلغاء النقود المتداولة في السوق واستبدالها بإصدارات جديدة، لأسباب سياسية أو اقتصادية أو لأسباب أخرى.

4-1-1 : حدود إصدار العملة :-

"يتوجب على السلطة النقدية وضع حدود على عملية إصدار العملة الوطنية، ومن هذا المبدأ يعتبر التوازن بين الأصول والخصوم في عملية الإصدار من قبل السلطة النقدية المختصة توازنا مماثلا بين مقدرات الاقتصاد القومي الحقيقية (الناتج القومي الحقيقي) وأدوات الدفع(أوراق البنكنوت)، وبالتالي تعتبر مقدرة السلطة النقدية على إصدار النقود غير محددة فعلا، إلا بقدر تصور المهتمين في الاقتصاد القومي وتنبؤاتهم الخاصة بالإنتاج، والسياسة النقدية والانتمائية الموضوعية من قبلهم لتحقيق الأهداف التي يروها مناسبة" (شبيحة، 1996، ص152) .

وتتضح خطورة عدم التوازن الحقيقي بين القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وكمية أدوات الدفع، من خلال النظر لطبيعة النقود الوطنية المصدرة حيث تعتبر ذات صفة قانونية شرعية، ولها صفة الإلزام في القبول وتسديد الديون، وأداء المدفوعات، ولا يستطيع أحد أن يرفضها، وبالتالي يجب ربط كمية النقود المصدرة بحاجة المعاملات وقدرة الجهاز الإنتاجي لأجل استقرار وثبات الأسعار المحلية، والمحافظة على القوة الشرائية لوحد النقد .

وتوجد وجهتي نظر حول تنظيم عملية إصدار العملة:

أ- الأولى ترى بأن يخضع حجم الإصدار بشكل تلقائي للتغير المقابل في حجم الطلب على النقد المصدر حسب مستوى النشاط الاقتصادي، وبذلك يكون عرض النقد خاضعاً بشكل تلقائي إلى التغير في حجم الطلب. وتعرضت هذه الآلية لانتقاد من حيث أن ترك عملية الإصدار حرة وإخضاعها للطلب على النقود من جانب الأفراد دون قيود، من شأنه أن يخلق زيادة غير مرغوبة في كمية النقد والائتمان (التضخم النقدي) في ظل الرواج الاقتصادي، وانخفاض غير مرغوب فيه في كمية النقد والائتمان (لانكماش النقدي) في ظل الكساد الاقتصادي (شوتر، 1996، ص 255).

ب- الثانية ترى بوجود وضع قيود على عملية الإصدار كتحديد نسب معينة من الذهب والعملات في غطاء الإصدار، بحيث يتناسب حجم الإصدار مع حجم الطلب على النقد اللازم، لتمويل المعاملات حسب أهداف السلطة النقدية، لتنفيذ السياسة النقدية المرغوبة باستخدام الوسائل العلمية، لتحقيق القياس والتنبؤ في الاستقرار النقدي والاقتصادي في الدولة (شوتر، 1996، ص 255).

وبالنظر للاقتصاد القومي الفلسطيني فإنه سيكون مفتوحاً على العالم في ظل الظروف الطبيعية، وفقاً لنظام السوق الحر الذي تنتهجه السلطة الفلسطينية، وبالتالي فإن النقود الوطنية المنوي إصدارها تكون لها قوة إبراء ليس داخل فلسطين فقط، بل يمكن استخدامها في المعاملات الخارجية في ظل السماح بحرية التحويل والتبادل. إلا أن عدم تناسب كمية الدفع مع قدرة الاقتصاد القومي في فلسطين، سيؤدي لانخفاض القيمة الحقيقية للوحدة النقدية، وارتفاع المستوى العام للأسعار، بالإضافة لعدم تناسب سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مع سعر الصرف الحقيقي الذي يؤدي لزيادة الديون الخارجية، ومشكلة توفير السيولة النقدية بالعملة الصعبة لتسديد ديوننا.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور عند إصدار العملة الوطنية، منها:-

أ - أصبح هناك وسائل دفع قانونية متداولة، غير أوراق النقد التي تصدرها السلطة النقدية المختصة، مثل النقود المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية حسب الظروف والإجراءات المتبعة، بالإضافة لأوراق النقد الحكومية والنقود المعدنية المساعدة التي تصدرها

الحكومة، تجعل السلطة النقدية تتبع سياسة إصدار البنكنوت وفق المتغيرات الائتمانية والمالية للحكومة (عبيد، 1996، ص136).

ب - لم يعد الذهب هو الأداة الوحيدة المقبولة لتسوية المدفوعات الدولية ودعم العملات المحلية للدول، بل اتجهت العديد من الدول لبيع الذهب الموجود لديها كأرصدة لأنه لا يدر أي دخل عليها، وأصبحت تستخدم بعض الدول عدد من العملات القابلة للتحويل لتسوية المدفوعات الدولية كالدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني، والين الياباني، واليورو الأوروبي، التي تستند على المراكز الاقتصادية للدول صاحبة هذه العملات، بالإضافة لاستخدامها كاحتياطات لدعم العملة المحلية (عبيد، 1996، ص136).

ج - لم تعد تتوقف قيمة العملة المحلية - ومركزها - في أي دولة على كمية الذهب أو الاحتياطات النقدية الموجودة فيها، وإنما على قدرة الدولة الإنتاجية والاقتصادية وحركة ميزان مدفوعاتها (عبيد، 1996، ص136).

وفقا للعوامل السابقة التي أصبحت تتأثر بها نظم الإصدار الحالية فإن غطاء الإصدار الذي تحتفظ به السلطة النقدية، يختلف من دولة لأخرى، إلا أن غالبية الدول يحتوي غطاؤها النقدي على الذهب والعملات القابلة للتحويل، والصكوك الأجنبية والسندات الحكومية واذونات الخزينة المحلية والأجنبية .

يتوجب على السلطة النقدية في الدولة اختيار سعر الصرف المناسب، لتحقيق الأهداف المرجوة منه ضمن الإمكانيات المتاحة، ولذا يجب تحديد نظام سعر الصرف الأفضل للاقتصاد الفلسطيني، التعويم أم التثبيت ؟.

وإذا اختير التثبيت للعملة الوطنية، فما هي العملة أو المؤشر الأنسب لفلسطين في ربط العملة الوطنية بها ؟ هل يثبت سعر صرف العملة الفلسطينية بعملة قوية كالدولار أو اليورو؟ أو حسب الشريك التجاري ؟ أو لسلة عملات مثل وحدة حقوق السحب الخاصة ؟ أو أي سلة أخرى سواء تخص الشركاء التجاريين لفلسطين أو تخص الدول المجاورة .

وفي حال اختيار نظام سعر الصرف المعوم، فهل التعويم المدار أم المستقل يناسب الاقتصاد الفلسطيني ؟ للإجابة على هذه التساؤلات يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد القومي، ومدى انفتاحه على العالم الخارجي، بالأخص للمقاييس التي تؤثر على سياسة سعر الصرف المناسبة، لإضفاء مزيد من الاستقرار على سعر الصرف، وتحقيق التوازن الاقتصادي في الداخل والخارج (ميزان المدفوعات) . وفيما يلي أهم المعايير التي طرحها الأدب الاقتصادي لتحديد نظام الصرف المناسب:

1- الصدمات الاقتصادية ومصادرها : يعتبر اختلاف تأثير الصدمات الاقتصادية على استقرار الاقتصاد المحلي طبقاً لاختلاف نظام الصرف المتبع، وطبيعة الصدمة ومصدرها، ووفقاً لذلك يساعد سعر الصرف المرن على تقليص آثار أي صدمات سواء من السوق الخارجي، أو من السوق المحلي، بينما يعمل سعر الصرف الثابت على تدفق الأموال من (إلى) الخارج، وتقليل آثار الصدمات على سوق السلع والطلب المحلي (لطفية، 1998، ص 21) .

٥٤٣٨٥٣

2- الانفتاح على الاقتصاد العالمي : تؤثر التقلبات على أسعار الصرف سلباً على حجم التجارة الخارجية، خاصة في ظل تواضع أدوات التغطية في تقلبات أسعار الصرف، حيث تفنقر العديد من الدول النامية أدوات التغطية الكاملة (الكافية) على شكل أسعار صرف آجلة، لذلك يتوجب عليها تثبيت أسعار صرفها وبخاصة في ظل ارتفاع المعاملات الخارجية، أهمها المعاملات التجارية (لطفية، 1998، ص 21) .

3- يعتبر تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق العالمية أحد الشروط الأساسية في اختيار نظام سعر الصرف المعموم، لأهمية سوق رأس المال في تحقيق استقرار سعر الصرف، ووفقا لذلك أشار بلاك Black بأن الدول النامية لا تتمتع بتطور وتكامل أسواقها المالية، ولذلك فهي مجبرة على اختيار نظام سعر الصرف الثابت، للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية واستقرار الاقتصاد المحلي (لطفية، 1998، ص21).

4- سهولة انتقال العمال بين حدود الدولة (الحدود الاقتصادية) يساعد على مواجهة الصدمات الاقتصادية المختلفة المؤثرة على الطلب، حيث يسهل تنقل العمالة إلى الجهات ذات الطلب المتزايد، لذلك يمكن اختيار نظام سعر الصرف الثابت في هذه الحالة .

5- تفضل معظم الدول النامية ربط العملة الوطنية بعملة قوية، وربما عملة الشريك التجاري الرئيسي، لسهولة ذلك وفائدته في التخلص من مخاطر الصرف في جزء كبير من معاملات الدولة الخارجية، وإستقرار الأسعار في البلد الشريك يزيد من الثقة الدولية والمحلية بعملة الدولة المعنية، لأنها ستكون أكثر إستقراراً، مما سيشجع على حركة التجارة والاستثمار إلى قطاعات الاقتصاد الوطني للدولة النامية من قبل الدول الأخرى، وبخاصة الربط بعملة أجنبية رئيسية (قوية)، يعكس تصميم الدولة النامية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي، والانضباط في سياسة سعر صرفها (لطفية، 1998، ص21).

ومما سبق يمكننا القول أنه ليس من السهل اختيار سياسة سعر الصرف المناسبة للدولة في ظل وجود مؤثرات داخلية وخارجية، تؤثر على اختيار نظام سعر الصرف ضمن الظروف الاقتصادية للدولة .

وبما أن الاقتصاد الفلسطيني، هو اقتصاد صغير موجه نحو السوق الحر والمنافسة، والهدف هو إختيار نظام سعر الصرف التي تزيد فعاليته الإيجابية على مساوئه، لذلك فإن نظام سعر الصرف الثابت في حال اتباعه في فلسطين بكل دقة وانضباط، سيضمن تحقيق معدلات منخفضة لمستوى التضخم، وأسعار الفائدة للعملة الوطنية مقارنة بنظام سعر الصرف المرن، بشرط أن يتوفر احتياطي من العملات الأجنبية بشكل كامل نسبة إلى النقد المقدر إصداره لدى السلطة النقدية، بالإضافة إلى التضحية بأهداف السياسة النقدية فيما يتعلق بدعم سعر صرف العملة المحلية، لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة .

ونلاحظ نظريا بأن نظام الصرف المرن يحقق فائدة للاقتصاد الوطني، حيث سيُتيح للسلطة النقدية اتخاذ وتطبيق السياسة النقدية المناسبة بشكل مستقل في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تتطلع إليه فلسطين على العالم حسب درجة السيطرة والانفتاح، وسيساهم في مجابهة الصدمات الخارجية والداخلية ضمن أسعار الصرف المناسبة، وأسعار الفائدة التي تتيح للسلطة النقدية مجابهة أي صدمة تلقائياً.

إلا أن الدول الصغيرة ومن ضمنها فلسطين ليس عندها المقدرة لإدارة نظام الصرف المرن والمحافظة عليه بشكل مستقر في التبادلات الخارجية والداخلية، لأن الدولة الصغيرة المنفتحة على العالم لا تستطيع السلطة النقدية فيها المحافظة على أسعار الفائدة المحلية (ضمن نظام الصرف المرن) في مستويات مشجعة عن أسعار الفائدة العالمية .

كما أن نظام سعر الصرف المرن لا مبرر له في المدى القصير والمتوسط، إلا في حالة عدم قدرة السلطة النقدية في فلسطين على توفير الاحتياطي الكامل لإصدار العملة الوطنية (الجديدة)، وفي هذه الحالة تكون فوائد إصدار العملة المستقلة ضعيفة جداً، وتأكيداً لذلك تدهورت قيمة العملة البلغارية في ظل نظام سعر الصرف المرن بسبب عدم قدرة الدولة على توفير دعم كاف لعملتها (نصر، 1999، ص 11) .

ونتيجة للمشاكل التي ترتبط باتباع سياسة سعر الصرف المرن، فيرى الباحث أفضلية إتباع السلطة النقدية الفلسطينية نظام سعر الصرف الثابت، لأنه الأكثر مناسبة وملائمة للاقتصاد الفلسطيني بعد الاستقلال السياسي، بالرغم من المشاكل التي تنتج عن تطبيق هذا النظام، مثل الحد من استقلالية السلطة النقدية في اتخاذ سياستها النقدية المناسبة، وجعل الاقتصاد المحلي أكثر تبعية لتطورات الاقتصاد العالمي، وخصوصاً تطورات اقتصاد الدولة التي سيتم ربط العملة المحلية بعملتها .

ويقترح الباحث على السلطة النقدية الفلسطينية أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار عند تطبيق نظام سعر الصرف الثابت في ظل إصدار العملة الفلسطينية:-

أ- الرقابة الفعالة على سعر الصرف المعلن، والقضاء على سوق الصرف غير النظامية في حال ظهورها، لأنها تحدث بلبلة في سوق الصرف الفلسطيني مما يضعف من تداولها .

ب- توحيد أسعار الصرف وعدم التمييز بينها سواء للصادرات أو الواردات، أو أي تشجيع ممكن عن طريق سعر الصرف، إذ أن سعر صرف العملة المحلية بالنسبة

للعملات الأجنبية، يحقق دوراً إيجابياً في إزالة اختلال ميزان المدفوعات ويجعل مقارنة الأسعار المحلية بالأسعار الأجنبية عملية ممكنة .

ت- الإعتقاد على معايير واضحة في تحديد سعر الصرف، للحد من حصول المضاربات في الأسواق الفلسطينية سواء حسب أسعار الصرف أو الفائدة، وما حصل في دول شرق آسيا دليل على انهيار العملات من جراء المضاربات غير الواضحة، والتي كان هدفها المس بالعملات الوطنية للدول .

ث- القدرة على التكيف مع تطورات نظام النقد الدولي، وخصوصاً تطورات النظام النقدي المرتبطة به العملة الوطنية، بالإضافة لجاهزية السلطة النقدية لأي طارئ.

تعتبر الترتيبات المؤسسية التي سيتم إصدار العملة الوطنية الفلسطينية من خلالها، لها تأثير كبير على مصداقية السلطة النقدية ومن ثم على العملة المصدرة .

وتستعرض الدراسة الترتيبات المؤسسية المناسبة لفلسطين ضمن الإمكانيات المتوفرة لنظام إصدار العملة الوطنية بناء على واقع الاقتصاد الفلسطيني وتجارب الدول الأخرى . وإتجهت غالبية الدول على أن يكون لديها هيئة واحدة مختصة بإصدار العملة لإعطاء الثقة في أوراق النقد بجميع فئاتها، بدل قيام عدة جهات بإصدار أوراق بنكنوت داخل الدولة، الأمر الذي يفقد العملة قيمتها ويحد من تداولها، وهذا ما حصل في ألمانيا قبل عام 1875 من حيث إصدار النقد من قبل 33 مصرف، وفي اليابان قبل عام 1882 كان يصدر النقد عن 150 مصرف وطني، وفي سويسرا كان يصدر النقد عام 1881 عن 33 مصرف (العياش، 1998، ص127)، إلا أن جميع الدول اختارت تكليف مهمة إصدار النقد لسلطة واحدة تختص بذلك، وقد ترتب على تركيز وظيفة الإصدار في سلطة واحدة ما يلي:

1. توفر سلطة نقدية مختصة بالإصدار، تعطي مزيداً من الثقة في قيمة أوراق البنكنوت المصدرة من قبل السكان الذين يتداولونها، بدلاً من توزيعها على مصارف (سلطات) متعددة تختص بالإصدار الذي يسبب استعمالها ويؤدي لاضطراب في أحوال النقد، ولذلك فإن تكليف سلطة مختصة بالإصدار له عامل نفسي على ثقة الأفراد بالنقود المحلية .
2. تعتبر ضماناً كبيراً ضد الإفراط في إصدار النقد الوطني، الأمر الذي يمكن حصوله في ظل تعدد مصارف (سلطات) الإصدار دون رقابة أو ضوابط .
3. العائد على الإصدار (السينيوريج) يكون أكثر ربحاً في حال قيام سلطة نقدية تختص بالإصدار عن قيام سلطات متعددة بالإصدار .
4. إنشاء مؤسسة مركزية للإصدار يهدف إلى توحيد النقد ويعتبر إستكمالاً لتوحيد الشعب داخل حدود الدولة (راضي، 1984، ص159).

وتكمن إمكانية المحافظة على انضباط النظام النقدي الوطني من خلال اختيار سلطة النقد المختصة بإصدار العملة، بما يتناسب مع واقع الاقتصاد الفلسطيني، وذلك باتباع أحد النظامين :

1. نظام مجلس النقد، سواء التقليدي - الذي كان منتشرًا في المستعمرات البريطانية - ويمتاز بعدم المرونة في تطبيق السياسة النقدية والقوانين التي تحدد عمله، أو غير التقليدي - الحالي - والذي يمتاز بتحبيبه لبعض مهام مجالس النقد، بهدف توفير مزيد من المرونة في إدارة الاقتصاد.

ويعتبر اختيار نظام مجلس النقد هو إعادة إحياء فكرة مجلس النقد الفلسطيني زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي تم حله فور الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

2. نظام البنك المركزي، حيث يتم إنشاء إدارة الإصدار ضمن السلطة النقدية المركزية (سلطة النقد الفلسطينية) ليتم إصدار النقد الفلسطيني من خلالها .

وكان دور المصارف المركزية في الماضي يركز على إصدار النقد وتأمين الاحتياجات المالية للدولة والسيولة للمصارف، ولم يكن دور مؤسسات الإصدار كما هي في الوقت الحالي من حيث مراقبة الكتلة النقدية والتأثير على حجمها، لتحقيق أهداف اقتصادية من أهمها محاربة التضخم، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتقليل نسبة البطالة ورفع معدل النمو الاقتصادي (العياش، 1998، ص25).

ويلاحظ في معظم دول العالم أن عملية إدارة العملة الوطنية (إصدار وإسترداد العملة الورقية والمعدنية) تتشابه مع المهام النقدية الأخرى الواقعة ضمن صلاحيات البنك المركزي، مما يعطيه مرونة في تطبيق سياساته، الأمر الذي يؤثر على ثقة الجمهور في البنك المركزي وسياساته المطبقة، وبالأخص في ظل توفر ضغوطات سياسية على إدارة البنك المركزي (العياش، 1998، ص24).

وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني هي التي تقرر أي من النظامين الأكثر ملاءمة وإستقرار لفلسطين ضمن الظروف المتوفرة فيها، وذلك لان فعالية كلا النظامين يعتمد على شروط أخرى، مثل : الانضباط المالي، تركيبة تدفقات رأس المال (بما فيها نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدى الطويل)، بالإضافة لثبات النظام المصرفي في الدولة .

جدول رقم (2-5)

مقارنة بين مجلس النقد (التقليدي وغير التقليدي) والبنك المركزي من حيث إصدار العملة والأثار المترتبة على ذلك.

مجلس النقد التقليدي	مجلس النقد غير التقليدي	البنك المركزي	
قوانين مشددة	قوانين سهلة	كامل المرونة	السياسة النقدية
لا يمكن	بشكل محدود	بشكل كامل	ملاذ أخير للإقراض
لا يمكن	يمكن ضمن خيارات محددة جداً	بشكل كامل	تمويل العجز
منخفض	منخفض	يعتمد على تأثيرها	التضخم
عدم توفر خيارات	توفر خيارات محدودة	توفر خيارات كاملة	الهزات العكسية
كاملاً	يعتمد لدرجة معينة	لا يعتمد	الاستقلالية
بشكل مطلق	بشكل مطلق عدا الحالات الطارئة	بدون تعهد	تحويل العملة
ثابت	ثابت	عائم	سعر الصرف
أكثر من 100%	أكثر من 30-80%	غير محدد	الاحتياط
صغيرة	متوسطة و صغيرة	كبيرة	حجم الدولة
كاملة	كاملة	كامل و غير كامل	المثاقية

* Hanke, Steve H. and Kurt Schuler, 1991, Currency Board for Developing Countries: A Handbook, an International Center for Economic Growth Publication, ICS Press, San Francisco, CA, 1994.

4-3-1 طبيعة مجالس النقد وفكرة إنشائها :

تتمثل طبيعة عمل مجالس النقد بتوفر خصائص محددة في الدول التي تتبع هذا النظام، وقد برزت فكرة إنشاء هذه المجالس بعد ظهور آراء تنادي بتضييق صلاحيات البنك المركزي من خلال فصل وظيفة إصدار العملة الوطنية ضمن إدارة مستقلة (مجلس نقد)، ويكون هدفه تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي من خلال الرقابة على النظام المصرفي ضمن الصلاحيات الموكلة إليه.

وكانت فكرة مجلس النقد واسعة الانتشار في المستعمرات بأفريقيا وآسيا ومنطقة الكاريبي، وخصوصاً في الدول التي كانت تنضم إلى المناطق النقدية التي كانت قائمة، مثل منطقة الدولار والإسترليني، وعضواً على ذلك مجلس العملة كان مرغوب فيه، وقابل للتنفيذ في الاقتصاديات المفتوحة الصغيرة والجزر الصغيرة (سلطة النقد الفلسطينية، 1999، ص 3).

ويبدو أن نظام مجالس النقد الذي كان منتشرا، قد عاد إلى الظهور من جديد في هذه الفترة، وخاصة في بعض الدول النامية ودول شرق أوروبا، حيث أنه في عام 1950 كانت 38 دولة أو منطقة تتبع نظام مجلس النقد، وفي عام 1970 انخفضت عدد الدول إلى 20 دولة، وفي نهاية 1980 أصبحت 9 دول تتبع هذا النظام في إصدار العملة الوطنية (نصر، 1999، ص 13).

إلا أنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال العديد من الدول، إضافة لتحول بعض الدول من اتباع نظام البنك المركزي في إصدار النقد، إلى نظام مجلس النقد، نتيجة للتقلبات الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها، وأصبحت في الوقت الحالي 14 دولة تتبع نظام مجلس النقد في العالم، وتربط معظم الدول عملاتها بالدولار الأمريكي باستثناء البوسنيا وبلغاريا واستونيا التي تربط عملاتها بالمارك الألماني (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 83).

أما فلسطين فقد إتبع نظام مجلس النقد منذ عام 1927 وحتى انتهاء الانتداب البريطاني وقيام دولة إسرائيل عام 1948، وكان الجنيه الفلسطيني مرتبطا بالجنيه الإسترليني بشكل كامل وبنفس سعر الصرف، وكذلك اتبع الأردن هذا النظام بعد تصفية مجلس النقد الفلسطيني عام 1952، وبقي هذا النظام حتى تأسيس البنك المركزي الأردني عام 1964، حيث حقق هذا النظام الاستقرار النقدي للأردن (محمد نصر، 1999، ص 14).

ويمكن تفهم موقف الدول التي تبنت مؤخرا هذا النظام بعد انهيار أسعار صرف عملاتها، وزيادة معدل التضخم والفائدة بشكل كبير، مثل الأرجنتين التي تجاوز معدل التضخم فيها أربع خانات وكل من بلغاريا واستونيا ولتوانيا التي تجاوز فيها ثلاث خانات، نتيجة لانهيار النظام المالي والنقدي فيها وعجز موازين مدفوعاتها مما عمل على تلاشي الثقة بالعملات الوطنية فيها، فتبنت الدول نظام مجلس النقد لإعادة الانضباط إلى الأوضاع المالية والنقدية بالأخص لتدعيم الثقة الفكرية والنفسية إلى النقد الوطني (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 83).

وهناك دول شرق آسيا مثل ماليزيا و إندونيسيا والفلبين ودول أمريكا اللاتينية مثل المكسيك وكولومبيا التي سقطت عملاتها بشكل كبير وسريع، إذ تراجعت أسعار صرف عملاتها إزاء الدولار الأمريكي بمعدل خانتين سنويا، مما أفقد ثقة المجتمع الدولي بالمؤسسات النقدية والوطنية القائمة فيها، فتبنت الدول أنظمة مجالس النقد (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 83). والتي يمكن توضيح مفهومها فيما يلي .

مجلس النقد هو عبارة عن السلطة النقدية التي تتولى عملية إصدار العملة الوطنية سواء كانت الورقية أو المعدنية، بحيث يتم ربط هذه العملة بشكل كامل بإحدى العملات الأجنبية القوية (القابلة للتحويل)، والتي تتمتع بالاستقرار وتحظى بالقبول على المستوى الدولي (Enoch, C. 1998, P1). وبشكل عام يمكن اعتبار مجلس النقد يركز على المبادئ الرئيسية التالية:-

- 1- لا يجوز إصدار العملة الوطنية دون دفع مقابلها عملة احتياطية بنفس القيمة.
- 2- تحديد معدل صرف ثابت بين العملة الوطنية و العملة الأجنبية الداعمة لها (الاحتياطية).
- 3- ضمان قابلية تحويل العملة المحلية إلى العملة الأخرى وفق معدل الصرف الثابت المعن بشكل آلي (ذاتي) وحسب الرغبة.
- 4- الالتزام على المدى الطويل بالنظام المذكور بوضوح في قانون السلطة النقدية لزيادة المصداقية والشفافية في هذا النظام .

- تتمثل أهمية إصدار النقد من خلال مجلس النقد ليحقق الأهداف التالية (سلطة النقد الفلسطينية، 1999، ص5):-
- 1- الحماية من الضغوط السياسية الداخلية على السلطة النقدية بالإفراط في إصدار النقود وتمويل عجز الموازنة في حالة حدوثه .
 - 2- ضمان استمرارية قابلية العملة للتحويل بحرية، ولذلك يجب توفر وبشكل دائم كميات من النقود الأجنبية الكافية لتغطية القاعدة النقدية .
 - 3- يوفر آلية التعديل التلقائية لعجز ميزان المدفوعات .
 - 4- تشجيع التدفقات الرأسمالية والاستثمارات الناتجة عن انخفاض مستويات التضخم وأسعار الفائدة إلى مستوى الدولة صاحبة العملة الداعمة للعملة المحلية .

إن تبني مجلس النقد من قبل الدولة يحتاج إلى المتطلبات التالية (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص82):

- 1- القدرة على التحكم في الكتلة النقدية داخل الدولة سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية .
- 2- ارتباط سعر صرف العملة الوطنية بإحدى العملات الأجنبية القابلة للتحويل وخصوصا الدولار الأمريكي وأن يكون الاقتصاد في حالة دلورة كاملة .
- 3- اتباع الدولة سياسة السوق الحر والحرية الاقتصادية الكاملة .
- 4- متانة وثبات مؤشرات القطاع المصرفي .
- 5- يجب جذب الاستثمارات الأجنبية لتوفير العملة الأجنبية اللازمة لدعم واسترداد العملة الوطنية .

وحسب مجلة اتحاد المصارف العربية أجريت مؤخرا العديد من الدراسات الدولية حول فاعلية مجالس النقد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي للدول (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص87)، وهذه الدراسات تدعم فكرة العودة لمجالس النقد لتحقيق المزايا التالية:

- 1- وجد بأن متوسط مؤشر التضخم في الدول التي اعتمدت نظام مجلس النقد في إصدار عملاتها أقل بنسبة 4% عن الدول التي اعتمدت فقط سعر الصرف الثابت، بالإضافة إلى أن معدل التضخم في هذا المؤشر كان طفيفاً ضمن هذا النظام وذلك بسبب الحد من زيادة الكتلة النقدية .
- 2- نمو الدول التي اعتمدت نظام مجلس النقد بنسب أعلى من الدول التي كانت أكثر اعتدالاً وإتزاناً.
- 3- يشكل مجلس النقد الآلية التي تساهم في تقارب معدلات الفائدة بين العملة الوطنية والعملية الدولية المرابطة بها (الاحتياطية) .

4- إن اعتماد مجلس النقد يشكل الأداة أو الأرضية لتصويب السياسة المالية، خصوصا في: أ- الدول التي تتداخل فيها السياسة مع الأمور المالية مما يعرقل تسيير المتطلبات

الاقتصادية والنقدية والمالية.

ب-الدول التي تضطرب(تتعدم) فيها الثقة، تلجأ لتبني نظام مجلس النقد بطريقة اختيارية وقائية، أو تتدهور فيها الأوضاع المالية، فتعتمده الدولة إجبارياً للتصحيح وتثبيت الوضع النقدي العام.

5-الدول التي لديها مصارف مركزية غير مستقلة قانوناً أو واقعا بشكل كامل عن السلطات السياسية، بحيث يصبح هذا النظام منعزلاً عن السلطة التنفيذية، مما يدعم الاستقرار النقدي، والثقة بالعملة الوطنية، وتسيير الشؤون المالية بشكل مستقر(اتحاد المصارف العربية، 1994، ص83).

وأوضح تقرير سلطة النقد الفلسطينية بأن هناك ثلاث آراء للإقتصاديين حول فاعلية مجلس النقد :

- أن مجلس النقد يناسب الدول النامية التي تمتاز بصغر حجمها، وانفتاحها على العالم الخارجي إضافة لتنوع وحرية حركة عمالها، حيث تقوم مجالس النقد في هذه الدول بمهمة إصدار النقد وضمان تحويله حسب سعر الصرف الثابت المحدد بالأخص لإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي، وتعتبر هذه المهام بحد ذاتها جزءاً من مهام أي بنك مركزي.
- أن مجلس النقد يناسب جميع الدول بغض النظر عن كونها دولاً صغيرة أو كبيرة، وتم دعوة البرازيل(وهي دولة كبيرة) باللجوء لنظام مجلس النقد للتخلص من المشاكل المتعلقة بالعملة .
- أن مجلس النقد ضروري في البداية لنشيط النظام المالي والنقدي للدول، ويمكن تحويله بعد تحقيق الاستقرار إلى البنك المركزي (سلطة النقد الفلسطينية، 1994، ص6).

4-1-3-4 مساوئ نظام مجلس النقد :

على الرغم من أن مجلس النقد قد أثبت نجاحه في عدد من التجارب العالمية في المحافظة على ثبات سعر صرف العملة الوطنية، واستقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية، إلا أنه واجه العديد من القيود التي تقلل من إمكانات الدولة في مواجهة الأزمات والصعوبات وأهمها:-

- 1 - لا تستطيع السلطة النقدية تحديد أسعار الفائدة المحلية نتيجة تبعيتها لاسعار الفوائد على العملة المربوطة بها، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم المحلي إلى مستوى أعلى

مما هو عليه في بلد عملة الإرتكاز (عملة الاحتياطي)، مما يؤدي لانخفاض معدلات الفائدة الحقيقية في الاقتصاد المحلي (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 84).

2 - في ظل ارتفاع معدل التضخم للدولة عن الدولة صاحبة عملة الاحتياطي تصبح قيمة العملة المحلية أعلى من قيمتها الحقيقية، وبذلك تحد من قدرة السلطة النقدية على استخدام سعر الصرف لمساعدة الاقتصاد المحلي على التكيف مع الصدمات الخارجية، مثل التحويلات الكبيرة والمفاجئة في التدفقات الرأسمالية والاضطرابات على صعيد الأسعار المحلية أو الأجور، مما قد يساهم في حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 84).

3 - عدم السماح للسلطة النقدية من ممارسة وظيفة المقرض الأخير لإنقاذ مصرف محلي، قد يتعرض لازمة مالية محتملة، مما يعرض القطاع المصرفي ككل للانهدار بفعل المخاطرة النظامية (system risk) التي يتبع لها القطاع المالي (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 84).

4 - قوة الضمانات المعتمدة على نظام الصرف الثابت ضمن مجلس النقد قد تواجه مع الزمن بعض الصعوبات الناتجة عن محاولة تغيير سعر الصرف في حالة خفض قيمة عملة الشركاء التجاريين، أو في حالة تغير معامل التجارة مما قد يؤدي إلى عجز مستمر في ميزان المدفوعات (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 84).

5 - في حالة تبني الدولة نظام مجلس النقد والتقييد بجميع متطلباته ووضوابطه لضمان نجاح العملة، نلاحظ أن الضوابط اللازمة لذلك لن تكون تحت تصرف هذه الدولة، وإنما هي ملك للدولة الأجنبية صاحبة عملة الربط للعملة الوطنية، وبالتالي من يضمن أن لا تتخذ الدولة الأجنبية أي إجراءات لا تناسب عملية التثبيت النقدي في الاقتصاد الوطني (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 85).

6 - تتطلب عملية تثبيت سعر صرف العملة الوطنية توفر احتياطات بالعملة الأجنبية التي يثبت سعر الصرف على أساسها، حتى تستطيع السلطة النقدية دعم الاستقرار النقدي، وفي حالة عدم توفر الاحتياطي ستضطر الدولة إلى تخفيض سعر صرف العملة (اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 85).

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير منفتح على العالم من خلال تبني مبادئ السوق الحر، ونلاحظ بأن السلطة الفلسطينية تحاول تطوير المؤسسات المالية والاقتصادية لخدمة الاقتصاد الوطني، ومن هذه المؤسسات سلطة النقد الفلسطينية التي تقوم بجميع وظائف البنك المركزي، بإستثناء إصدار العملة الوطنية - بكل مصداقية - ضمن الأدوات النقدية المتوفرة لديها .

ويجب على السلطة الوطنية الفلسطينية إختيار السلطة التي يجب تكليفها بإصدار العملة الفلسطينية، هل من خلال مجلس نقد فلسطيني مستقل ؟ أم من خلال سلطة النقد الفلسطينية ؟ ولكن من خلال استعراض طبيعة عمل كلا النظامين نرى بأنه من الأنسب لفلسطين إعادة إحياء فكرة مجلس النقد الفلسطيني، وتكليفه بإصدار العملة الفلسطينية لماله من مزايا للاقتصاد الفلسطيني وتحقيق الاستقرار النقدي رغم المساوئ التي تعترض هذه الفكرة. ويعاني الاقتصاد الفلسطيني، خلال الفترة الحالية من عجز كبير في ميزان المدفوعات، والاعتماد على الدول المانحة في تمويل النفقات الاستثمارية ضمن الموازنة العامة، وبخاصة التبعية الاقتصادية لإسرائيل، والتضخم المستورد الناجم عن هذه التبعية واستيعاب جزء كبير من العمالة الفلسطينية في إسرائيل، مما يقودنا لعدم التفكير في إصدار العملة الفلسطينية من خلال سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها البنك المركزي الفلسطيني، إلى أنني أقترح إنشاء مجلس نقد يختص بذلك للأسباب التالية:-

1- عدم تفكير السلطة الوطنية في استخدام طباعة النقود الفلسطينية كأداة لتمويل عجز الموازنة في ظل ظرف معين، أو لتمويل البنية التحتية اللازمة في فلسطين .

2- الحد من زيادة الاقتراض الحكومي والديون الخارجية .

3- ثبات العملة الوطنية الناجم عن قوة العملة المثبتة عليها مما يزيد من درجة الإقبال والثقة بالنسبة للعملة المحلية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية لها.

4-سهولة إدارة العملة من خلال مجلس النقد في فلسطين عن إدارتها من خلال سلطة النقد، في ظل فصل الشؤون المالية للدولة عن طباعة الإصدار، بالإضافة لسرعة تأسيس هذا النظام .

5-يمكن تخفيض مقدار قاعدة عرض النقد الفلسطيني عن طريق تحديد تدفقات رأس المال .

6-تنشأ الثقة في ثبات العملة الوطنية بشكل مباشر نتيجة إتباع نظام سعر صرف واضح ومسيطر عليه وقابل للتنبؤ به، مما يزيد من نجاحها في الأسواق .

أما بالنسبة للانتقادات التي توجه لفكرة مجلس النقد وعدم فاعليته في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وبالأخص عند اختياره في فلسطين، فيمكن الرد على هذه الانتقادات بالنقاط التالية :-

1-الانتقاد الموجه بخصوص عدم المقدرة على ممارسة سياسية نقدية فعالة من أجل استقرار النشاط الاقتصادي يمكن الرد عليه، بأنه ليس من الضروري تفعيل أدوات السياسة النقدية كاملة في بداية إصدار العملة، حيث يكفي الحد من الخسائر الناتجة عن عدم إصدار العملة، وتوفير عملة تداول قوية ذات ثقة عالية تحقق استقرار النشاط الاقتصادي والنقدي في فلسطين .

2- أما بخصوص صعوبة قيام السلطة النقدية الفلسطينية بمهمة ملاذ أخير لإقراض البنوك التي تواجه صعوبات، وذلك للحد من الإفراط في طباعة النقود من أجل حماية قيمة العملة، فيمكن تمويل البنوك في هذه الحالة من خلال إنشاء صندوق طوارئ، يتم تمويله من المساعدات الأجنبية والقروض الميسرة، بالإضافة للأرباح الناتجة عن الإصدار، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تشديد الرقابة المصرفية والإدارية على المصارف العاملة، للحيلولة دون اضطرار هذه البنوك إلى اللجوء للاقتراض من السلطة النقدية كمقرض أخير لهذه البنوك .

3-أما فيما يتعلق بتوفير ما يقابل النقد المصدر من العملات الأجنبية (عملة الاحتياطي)، فيعتبر ذلك ليس بصعوبة قياسية من خلال توفير التغطية الأولية لإصدارات العملة الجديدة من خلال احتياطي العملة الأجنبية البسيط، حيث يمكن

الحصول على هبة أو منحة من الدول الأجنبية التي استعدت بدعم العملة الفلسطينية في حال إصدارها، ومن ثم تتوفر العملة الاحتياطية الكاملة، خلال بدء عملية سحب العملات الأجنبية المتداولة في السوق الفلسطيني، وتبديلها من البنوك المركزية التابعة لها حسب الترتيبات المحتملة التي سيتفق مع هذه البنوك بشأنها .

4- وأخيراً يوجه انتقاد لنظام مجلس النقد بعدم قدرته على التأقلم مع احتياجات السوق (التوسع في عرض النقد لمواجهة النمو الاقتصادي)، إلا أن ذلك ليس بالضرورة أن يحصل، لأن أي نمو اقتصادي يتبعه زيادة في القدرة الاستثمارية والإنتاجية والتصديرية، وبالتالي توفير العملات الأجنبية والتي من خلالها يستطيع مجلس النقد التوسع في الإصدار حسب الحاجة الحقيقية لذلك .

4-4 اختيار عملة الربط :

يرتني الباحث ضرورة توفير عملة احتياطية قوية (عملة الربط) - كما هو موضح في الصفحات السابقة - حسب متطلبات الاقتصاد الفلسطيني، ضمن ترتيبات مجلس النقد المقترح اختياره، بحيث تزيد القوة والثقة بالعملة الفلسطينية بدرجة الثقة بعملة الربط، وهي العملة الدولية التي تتشابه استخداماتها باستخدامات العملات الوطنية وهي كالتالي:-

- 1 - وسيط للمبادلة في المعاملات الجارية والرأسمالية بين دول العالم .
- 2 - وحدة محاسبية في قياس المؤشرات الدولية، بالإضافة لحجم المساعدات والقروض والديون الدولية بين المنظمات الدولية والدول أو الدول فيما بينها .
- 3 - مخزن للقيمة سواء من قبل الأشخاص كملاد آمن في حال تذبذب أسعار العملات الوطنية، أو الإيرادات الحكومية، بالإضافة لاستخدامها في ربط ودعم العملات الوطنية، والمحافظة على قيمتها (الجبالي، 1998، ص261).

ويعتمد الفرق بين العملات الدولية على وجهه نظر الجهة أو الدولة المستخدمة للعملة والتي تتمثل في الاقتصاد الوطني بالسلطة النقدية، بينما على الصعيد العالمي فإن قوى

السوق هي التي تحدد طبيعة العملة المستخدمة، ومع ذلك هناك عدة شروط يجب توافرها في العملة الدولية وهي (الجبالي، 1998، ص 261):

- أ- الثقة في الدولة صاحبة العملة على التحكم في معدلات التضخم .
- ب- الوضع الاقتصادي للدولة المصدرة للعملة ونصيبها في التجارة الخارجية ومدى بعدها عن تأثير الصدمات الخارجية .
- ج- تجنب فرض قيود على أسعار الصرف وحركة رأس المال .
- د- وجود أسواق مالية على درجة عالية من التطور والسيولة مما يزيد من الطلب العالمي على العملة .
- هـ- الاستقرار السياسي في الدولة المصدرة للعملة.

هذا وتعتبر آلية اختيار العملة القوية اللازمة لربط العملة الوطنية الفلسطينية بها، عملية غير سهلة في ظل محاولة سيطرة اليورو الأوروبي على بعض المعاملات الدولية، من خلال منافسة الدولار الأمريكي بعد نجاح الوحدة النقدية الأوروبية، بالإضافة لقوة الين الياباني والجنيه الإسترليني نسبة لباقي العملات .

وإذا أردنا تطبيق الشروط السابقة على العملة الدولية المناسبة لاستقرار الاقتصاد الفلسطيني، نرى بأن الدولار الأمريكي يسيطر على كثير من المعاملات الدولية ويستخدم كعملة احتياطي لدى كثير من السلطات النقدية للدول، بالإضافة إلى اليورو الأوروبي، بعد توحيد العملة في دول الاتحاد الأوروبي الذي أصبح قوة نقدية عالمية يتبأ لها الاقتصاديون بأن تنافس الدولار الأمريكي . فنلاحظ بأن هاتين العمليتين تتمتعان بدرجة عالية من البعد عن تأثير الصدمات الخارجية، ولديها القدرة على إدارة سياساتها الاقتصادية دون التخوف من تأثير هذه الصدمات وبخاصة درجة تطور أسواق المال وعولمتها في كلا الجانبين، والفرق الوحيد - واعتقد انه الأهم في إطفاء درجة عالية من الثقة عليها - هو طبيعة التأثير السياسي على العملة، والتنسيق فيما يتعلق بالسياسات المالية بين دول اليورو التي من شأنها الحد من التضخم، وهذه النقطة التي لم تتحقق في اليورو، مما يمكن أن تؤثر على درجة الثقة في اليورو كعملة دولية قابلة للتحويل .

ونلاحظ أن الدولار الأمريكي يصدر عن سلطة سياسية واحدة متفذة داخل العالم الكبير سياسيا واقتصاديا، بينما يصدر اليورو عن اتحاد مكون من عدة سلطات سياسية، وبالتالي

مطلوب من النظام النقدي الأوروبي أن يبرهن على تماسكه السياسي قبل أن يصبح العالم مستعداً لتقبل اليورو كعملة دولية منافسة للدولار، مما سيؤدي لخلق نظام نقدي عالمي أكثر توازناً من هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد الدولي، وبالتالي يعتقد كثير من المحللين الاقتصاديين بأن الفترة الانتقالية اللازمة حتى يأخذ اليورو وضعه الجديد ستستمر ما بين 5-10 أعوام (الجبالي، 1998، ص262)، وهذا يدعم موقف السلطة النقدية الفلسطينية في حالة اختيار الدولار الأمريكي كعملة ربط للعملة الوطنية بها في حال اتخاذ القرار بإصدار العملة الفلسطينية في الوقت المناسب لذلك .

يتبين لنا مما سبق بأنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار عملة الشركاء التجاريين لفلسطين، بالنسبة لربط العملة المحلية بها سواء الشيكال الإسرائيلي أو الدينار الأردني أو الجنيه المصري، لعدم ثبات هذه العملات وتذبذبها، مما سيؤثر على درجة الثقة في العملة الفلسطينية، ويضعف من قدرتها على المنافسة في السوق المحلي، وأيضاً الشيكال الإسرائيلي في ظل سيطرة حركة التجارة الخارجية لفلسطين من أو عن طريق إسرائيل وزيادة درجة التبعية لها، ولكن سلبات استخدام الشيكال الإسرائيلي - التي أوضحناها من قبل - تحد من التفكير في ربط العملة الفلسطينية بالشيكال الإسرائيلي، أما بالنسبة للدينار الأردني الذي يستخدم بدرجة أعلى من الثقة والأمان من قبل السكان الفلسطينيين بحكم العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، يبدو أنه ليس من مصلحة الاقتصاد الفلسطيني ربط العملة الفلسطينية بالدينار الأردني لاختلاف الأهداف الاقتصادية بين الاقتصادين، لضعف هيكلية الاقتصاد الأردني، والاعتماد على المساعدات الخارجية، وبحكم أن الدينار الأردني يتأثر بتحركات الدولار الأمريكي، ضمن سلة العملات التي يرتبط بها .

لذا يقترح الباحث ربط العملة الفلسطينية بالدولار الأمريكي والتي ترتبط به غالبية العملات العربية بمعدل تحويل ثابت أو شبه ثابت . وبالتالي فإن هذه العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي تتحرك أمام العملات القوية (القابلة للتحويل) وفقاً لحركة الدولار أمام العملات القوية (النجار، 1996، ص205)، وذلك سيدعم طريقة التبادل التجاري ما بين فلسطين والدول العربية المجاورة وأيضاً إسرائيل، بحكم طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني من إسرائيل والتي لا نستطيع التخلي عنها في فترة وجيزة، مع العلم بأن الدولار يكتسب ثقة كبيرة من خلال القطاع المصرفي الفلسطيني، ويعتبر عملة للادخار والمعاملات طويلة الأجل في فلسطين .

ووفقاً للنتائج السابقة، سيضمن السكان والمستثمرون في فلسطين بجدية إصدار عملة قوية تعتمد (ترتبط) على عملة عالمية مستقرة نسبياً، مما سيزيد من الثقة بالعملة الوطنية والطلب عليها داخليا وخارجيا، عن طريق جذب الاستثمارات الفلسطينية والأجنبية في الخارج، اللازمة لتمويل متطلبات التنمية والبنية التحتية للدولة الفلسطينية المقبلة.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار بأن العلاقات الاقتصادية بين فلسطين وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبخاصة للدول المجاورة، يجب أن تكون متينة على نفس الوتيرة، لان الدولة الفلسطينية بحاجة لكل الدعم والمساعدة من كل الدول دون استثناء، وفور تغيير اتجاه النظام النقدي الدولي يمكن إعادة النظر في آلية ربط العملة الفلسطينية حسب متطلبات الاستقرار والثبات العالمي والمحلي .

4-5 تحديد قيمة العملة الفلسطينية :

إن العملة الفلسطينية التي كانت أبان الانتداب البريطاني هي الجنيه الفلسطيني، إلا أن هذا الاسم هو أجنبي ولا يمت لتراثنا وعروبتنا بأي صلة، فلذلك يحبذ على السلطة النقدية أن تطلق اسم الدينار الفلسطيني على العملة الوطنية، وبذلك تعتبر وحدة النقد الفلسطينية(الوحدة القياسية) هي الدينار الفلسطيني، ويمكن تجزئته إلى مائة فلس، ويكون للدينار مضاعفات وأجزاء، وهي بين نقود ورقية ومسكوكات معدنية حيث يفضل تقسيم الأوراق النقدية للعملة الفلسطينية حسب الوحدات التالية :-

خمسون دينار، عشرون دينار، عشرة دنانير، خمسة دنانير، دينار .

أما بالنسبة إلى المسكوكات الفلسطينية فتقسم حسب الوحدات التالية:
دينار، نصف دينار(خمسون فلس)، 250 فلس، 100 فلس.

ويكون لهذه الأوراق والمسكوكات جميعا قوة إبراء قانونية غير محدودة بحيث لا يستطيع الدائن أن يرفض تسديد دينه إذا اختار المدين أية ورقة نقدية من هذه الفئات، وهي جميعا نقود قانونية رئيسية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن اختيار أجزاء الوحدة النقدية لتسهيل التعامل بين الناس، بحيث إذا ارتأت السلطة النقدية وجوب إصدار وحدات نقدية أكثر ملاءمة سواء صغيرة أو كبيرة يجب تحقيق ذلك.

ويجب العلم بأنه قد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني خلال دورته لعام 1988 (التي أعلنت فيها الدولة) عن إقرار الجنيه الفلسطيني كعملة رسمية للدولة ويعادل 2 دولار أمريكي، وقد أوضح أحد الباحثين آنذاك عن إمكانية إصدار أوراق نقدية بقيمة 2 مليار دولار (عطوي، 1992، ص29).

وبفضل كثير من الاقتصاديين أن لا تكون وحدة النقد لها قيمة كبيرة كالدينار الكويتي، أو صغيرة كالدينار العراقي، بل يحد أن تكون قيمة العملة متوسطة كالدولار الأمريكي، وذلك لتتناسب مع أقل من متوسط ما ينفقه الفرد العادي في اليوم لتسهيل حركة المعاملات والمبادلات .

ويتوجب على السلطة النقدية الفلسطينية ضمن ترتيبات إصدار العملة الجديدة تحديد قيمة تبادلية (سعر الصرف) للعملة الوطنية مع الدولار الأمريكي، ومنها يتم تحديد سعر الصرف بالنسبة للعملات الأخرى على أساس ذلك، وتكون عملية التحويل أكثر بساطة إذا ما استخدم معدل بسيط للتحويل .

وأسهل الحلول التي تتبعها السلطات النقدية في تحديد سعر صرف العملة الوطنية عن طريق ربط العملة الجديدة بالعملية القديمة على أساس معدل بسيط، ففي استونيا تم تثبيت الكرون مقابل المارك الألماني، وتم استخدام سعر صرف المارك مقابل الروبل لتحديد معدل التحويل إزاء الروبل، ومن المفيد أن تكون للعملة الجديدة وحدات فرعية بحد أدنى تعادل تقريباً قيمة أصغر عمليات الشراء الشائعة، إلا أن فلسطين لا يوجد بها عملة وطنية متداولة لتطبيق معدل التحويل البسيط بعد انهيار الجنيه الفلسطيني الذي كان يصدر من خلال مجلس النقد الفلسطيني مع انتهاء الانتداب البريطاني .

ومن المعروف بأنه يتداول في فلسطين ثلاث عملات أجنبية بشكل متفاوت، إلا أن الدولار الأمريكي يلاقي قبولاً وثقة من قبل السكان الفلسطينيين وبخاصة المستثمرين، فيما تؤثر درجة الثقة العالية في الدولار الأمريكي على درجة الثقة في العملة الوطنية المقترح إصدارها (في ظل ربطها بالدولار الأمريكي) وخصوصاً في حال توفر قطع نقد صغيرة للتداول كما اقترحناها لتلائم حاجة عدد كبير من السكان .

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة في أمريكا مقارنة مع فلسطين، فما زال الدولار الأمريكي عملة ملائمة للمبادلات والحسابات، ولذلك يحبذ أن تكون قيمة الدينار الفلسطيني قريبة من الدولار الأمريكي .

ووفقاً لما سبق يقترح أن تتساوى قيمة وحدة العملة الفلسطينية مع وحدة الدولار الأمريكي بمقدار (1:1) لسهولة التحويل وملاءمة الوحدة النقدية مع مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً في ظل تقسيم الدينار الفلسطيني المقترح لوحدات فرعية صغيرة، سواء كانت أوراق نقدية أو مسكوكات لتتناسب مع عمليات التبادل والشراء اليومية، ويصبح سعر الصرف الذي تحدده السلطة النقدية للدينار الفلسطيني سعراً إلزامياً وعلى كل المعنيين الالتزام به .

4-6 : آلية طرح واستبدال العملة في فلسطين:

هناك بعض الأمور التي يجب القيام بها خلال مرحلة إصدار العملة الجديدة التي من شأنها المحافظة على الاستقرار النقدي، سواء بالنسبة للعملات القديمة أو العملة الجديدة، حيث يجب إعلام الجمهور بآلية الاستبدال للعملة الجديدة، وكيفية تسوية الحسابات، بالإضافة لكيفية سحب السلطة النقدية للعملات المتداولة، والتخلص منها بالتنسيق مع السلطات النقدية التابعة لها هذه العملات، وهذه المواضيع سيتم بحثها بالتفصيل فيما يلي :

4-6-1: التفاوض مع السلطات النقدية التابعة لها العملات المتداولة:

مع بدء الإجراءات الرسمية للتحضير لإصدار العملة الفلسطينية، يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية إجراء مفاوضات مع البلدان التابعة لها العملات المتداولة في فلسطين (الدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي)، حول كيفية سحبها من الأسواق ضمن ترتيبات خاصة ومسبقاً بدون أي تأثير سلبي على المستوى المحلي بالنسبة للأسعار، والاستقرار النقدي والاقتصادي، وما يترتب عليه من تغيير وجهة نظر الجمهور بالنسبة لتغيير قيمة العملة، وكذلك على المستوى الخارجي سواء من حيث تأثير كمية النقود التي سيتم سحبها من الأسواق على المراكز النقدية لهذه الدول صاحبة العملات المتداولة في ظل استبدالها لهذه العملات وتحويلها للدولار الأمريكي أو بسلع وخدمات وخصوصاً مع إسرائيل، بينما الدولار

الأمريكي سيتم تحويله في الأسواق بالعملة الجديدة التي سيتم تغطيتها بالعملة الصعبة، لذلك لا يوجد هناك حاجة لإجراء أي مفاوضات مع البنك المركزي الأمريكي بخصوص سحب الدولار الأمريكي أو استبداله، وإنما المفاوضات ستتم حول ضخ كميات من الدولار الأمريكي بما يوازي العملة المصدرة لدعمها وزيادة قوتها في السوق النقدي الفلسطيني .

ويرى الباحث بوجود تعهد كل من البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي الإسرائيلي، بقبول العملات التابعة لهما، وتحويلها للدولار الأمريكي، من خلال الاتفاقيات التي سيتم إبرامها مع الأردن وإسرائيل، مع العلم بأن إسرائيل والأردن قامتا باستبدال كميات الجنيه الفلسطيني التي كانت موجودة في حدودهما بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بجنيهات إسترلينية من حساب احتياطي الجنيه الإسترليني الذي كان مربوطاً به الجنيه الفلسطيني في بريطانيا.

إلا أن هناك علاقات تجارية مع كلا البلدين وبخاصة إسرائيل التي لا يمكن في الوقت الحالي الاستغناء عنها، ومهما كانت طبيعة الفصل الاقتصادي بين البلدين مثل العمالة الفلسطينية والمناطق الصناعية والحدودية، والسياحية التي يلزم التنسيق في أمورها، وبالتالي تبقى العديد من المبادلات التجارية والخدمات بين البلدين، ولذلك يرى الباحث الاحتفاظ بجزء من كتلة الشيكال لدى السلطة النقدية، لغرض هذه المبادلات، وكذلك الأمر بالنسبة للدينار الأردني، وبشكل أقوى من الشيكال الإسرائيلي، لقوة الرابطة بين الشعبين الفلسطيني والأردني والتي يمكن سداد قيمتها من خلال تمويل واردات يحتاج إليها الاقتصاد الفلسطيني من كلا البلدين أو بعملات أجنبية يتم الاتفاق عليها.

وأخيراً يحذر الباحث من إمكانية محاولة إسرائيل التأثير على قوة العملة الفلسطينية، أو من خلال بعض تجار العملة عن طريق طرح عملات إسرائيلية، أو أردنية مزورة في الأسواق الفلسطينية، لزيادة حجم المتداول من العملات الأجنبية، ومن ثم تضخم العملة المستبدلة على حساب نقص عملة الاحتياطي، وعلى حساب تضخم الأسعار الذي سيحدث نتيجة البلبلة التي يمكن حدوثها.

مجلس النقد الفلسطيني هو الذي سيقدر سعر صرف العملة الفلسطينية بالقياس إلى العملة الأجنبية سواء عملة الربط (الدولار الأمريكي)، أو أية عملة أخرى بما فيها الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي، وفق القانون حسب سعر صرف الدولار الجاري في ذلك التاريخ، وإن لم يكن في ذلك اليوم، ففي يوم سابق له. ويجب نشر أسعار التحويل مع كل من الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي في جميع وسائل الإعلام بقرار من مجلس النقد لعدم حدوث بلبلة في آلية التحويل، مع الرقابة في توحيد أسعار صرف التحويل للعملات حسب نوع العملة مع العملة الفلسطينية، والحد من المضاربات التي يمكن أن تؤثر عليها، وبناء على ذلك يتوجب على مجلس النقد اتخاذ التدابير اللازمة لإصدار العملة الفلسطينية، لتحل محل العملات الأجنبية المتداولة، وذلك حسب سعر صرف الدولار الأمريكي الذي يجب الإعلان عنه في الجريدة الرسمية ووسائل الإعلام.

وتصبح العملة الجديدة أداة قانونية للتداول منذ اليوم الأول ل طرحها، وفي هذا السياق، يرى الباحث ضرورة السماح باستخدام وتداول العملة الجديدة بجانب العملات القديمة خلال فترة التحويل، وذلك لتخفيف حدة الضغوط من جراء التخلص من أوراق العملة القديمة، إلا أنه يجب ضبط حركة تدفق العملات القديمة في التداول بشكل غير طبيعي.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول قامت بإصدار كوبونات رسمية كخطوة وسيطة تسبق إصدار العملة الوطنية الجديدة، في مواجهة عدم الاستقرار الذي يمكن حدوثه على مستوى الاقتصاد الكلي أو تضخم الأسعار، مؤجلة بذلك طرح عملتها الدائمة ل حين تحسين اقتصادياتها، ويتم تداولها بصفقتها أدوات إبراء قانونية، إلى جانب الأوراق النقدية المعتادة، ويمكن أن لا تصبح هذه الكوبونات هي أدوات الإبراء القانونية الوحيدة قبل إصدار العملة الجديدة، مع العلم بأن هذه الخطوة حدثت في البلدان التي استحدثت عملات وطنية جديدة محلي عملات وطنية قديمة، أو كانت داخل مناطق عملة وانفصلت كما حدث في أوكرانيا، لاتفيا، ليتوانيا، وهذه الخطوة أتاحت للسكان مواصلة إجراء المعاملات دون الحاجة للحصول على أوراق نقد جديدة، مما خففت من إجراءات التحويل والعبء المباشر على المؤسسات التي تجري عملية التحويل (دوغلاس و أ. ، 1993، ص28)، إلا أن الأمر يختلف في فلسطين من

حيث أن العملة الفلسطينية التي سيتم إصدارها ستحل محل عمليتين أجنبيتين، وليس ضمن منطقة عملة واحدة، والظروف هي التي فرضت على الاقتصاد الفلسطيني تداولها.

بينما إذا ارتأت السلطة النقدية الفلسطينية من خلال الدراسات اللازمة بوجوب إصدار كورونات وسيطة بين العملات الأجنبية المتداولة التي سيتم سحبها من السوق النقدي، والعملية الجديدة لغرض تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، فحينها يحد على السلطة النقدية التفكير بشكل عملي في إصدار هذه الكورونات، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حصول تزوير أو سرقة، في حالة سحب كل من الدينار الأردني والشيكال الأردني في وقت واحد، وطرح كورون مؤقتة أو العملة الجديدة الدائمة.

ومن المهم المحافظة على طرح العملة الجديدة وبشكل مبسط بقدر الإمكان من أجل تحقيق الحد الأدنى من التكلفة التي سيتحملها الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك من أجل تركيزها في وضعها الطبيعي مكان العملات الأجنبية المتداولة بشكل آمن، وقد بلغت فترة التحويل وهي الوقت الذي تستغرقه عملية التحويل من 3-7 أيام بالنسبة لأغلب البلدان (دوغلاس وأ، 1993، ص28).

ويرى الباحث بأن احتمالية نجاح طرح عملة جديدة محل العملات الأجنبية المتداولة يتعلق بمدى جاهزية التحضيرات لها وفق النقاط التالية :-

- الإعلان وبشكل واضح عن الخطوط العريضة للخطة المعدة لذلك من قبل السلطة النقدية لإصدار واستبدال العملة الفلسطينية.
- اختيار المؤسسات التي ستتولى عملية التحويل واستبدال العملة.
- معالجة توحيد أسعار صرف العملة الجديدة مع كل من الدينار الأردني والشيكال الإسرائيلي .
- معالجة الودائع والقروض المصرفية.
- معالجة القضايا المالية المختلفة.
- معالجة أي اتفاقيات أو التزامات كانت مبرمة بالعملات الأجنبية المتداولة التي سيتم سحبها من الأسواق.

ينبغي أن يعرف الجمهور كيفية استبدال أوراق النقد والودائع من العملات الأجنبية التي سيتم إحلالها بأوراق نقد بالعملة الجديدة، وعادة ما يشرح الإعلان الصادر بخصوص تغيير العملة، كيفية قيام السكان بتحويل أوراق النقد والالتزامات المالية الأخرى.

ويتوجب على مجلس النقد وسلطة النقد والسلطة التنفيذية في فلسطين، اتخاذ التاريخ المناسب لبدء عملية طرح العملة الفلسطينية الجديدة بأمان واستقرار، بالإضافة لاتخاذ الطرق الهادئة المتزنة في تهيئة المناخ للإصدار من حيث عدم اللجوء للشدة والإجبار في ترغيب الجمهور على قبول العملة الجديدة، وإنما بتتقيفهم بالفائدة المترتبة على استخدام (تداول) عملة وطنية فلسطينية، وبأن يفهم الجمهور بأن استخدام عملات أجنبية في معاملاتهم هو ليس في صالح الاقتصاد الفلسطيني، مع ترك الخيار بعد ذلك في حرية الاحتفاظ بالعملات الأجنبية، دون اتخاذ أي طريقة لإجبار الناس على قبول وتداول العملة الفلسطينية.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن تداول أي عملة هو أمر اقتصادي نفسي، حيث العملة القوية تبقى مرغوبة من قبل السكان والمستثمرين، بينما العملة الضعيفة تنهار وتسقط بدون أن تفيدها أي تدابير لتقويتها أو دعمها بطرق غير طبيعية، إذ أن تداول النقود هو من الأمور الاقتصادية المهمة التي تأخذ مجراها الطبيعي بدون أي عملية اصطناعية، ولذلك يجب إعطاء الحرية الكاملة للناس للتصرف بها كما يرغبون، وعدم الدفاع عن العملة، الأمر الذي سيثير شكوك المواطنين، إلا أنه من الضروري القيام بحملات توعية صحفية وتلفزيونية وإعلامية، ومحاضرات ومنتشورات، بالإضافة لورشات العمل التي توضح طبيعة إصدار العملة الفلسطينية الجديدة، وعلاقتها مع الدولار الأمريكي (عملة الربط)، بالإضافة للعلاقة مع الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي وكيفية التحويل لكافة الأوراق النقدية والمالية.

وفي بداية إصدار النقود يجب إقناع أصحاب المحلات والتجار، وغيرهم من الفعاليات الاقتصادية، وأصحاب المعاملات الجارية بتسعير خدماتهم، وسلعهم بالعملة الفلسطينية، بجانب العملات الأجنبية المتداولة التي اعتاد السكان على تداولها ورسخت في أذهانهم.

ويرى الباحث بأن عملية قبول العملة الفلسطينية ستأخذ وقتاً من قبل الفعاليات الاقتصادية لتقبلها واعتمادها رسمياً في التداول، وأنه من غير المعقول بأن تقابل العملة بالرفض العام، لأنه لا يوجد سبب يستدعي ذلك في ظل الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدولة الفلسطينية المقبلة، والذي من خلاله سيتحقق القبول بالعملة الجديدة بداية، فيما يتعلق بالمدن الكبيرة والدوائر الرسمية كأمر واقع لا مفر منه وبشكل طبيعي دون أي ضغوط .

و أخيراً يحذأ أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار في توقيت إصدار وطرح العملة الفلسطينية الجديدة:-

1- اختيار أول السنة المالية لبداية الإصدار لاعتماد الموازنات والميزانيات للدوائر الحكومية والشركات، وكثير من المحلات التجارية التي تكون حساباتها منظمة حسب السنة المالية.

2- اختيار الوقت الذي يكون فيه استقرار الأسعار والدخل والنظام السياسي، لتسيير عملية التحويل للعملة بشكل مستقر، مما ينعكس على درجة الثقة في العملة الوطنية الجديدة.

تحتاج عملية إصدار العملة الجديدة لترتيبات فنية متزامنة وفق أسس مدروسة لضمان إصدار وطرح العملة الجديدة دون أية مشاكل تؤثر على سير عملية الإصدار، حيث يتوجب بعد انتهاء الدراسات اللازمة لتقييم توقيت إصدار العملة واختيار نظام الصرف والسلطة المختصة بالإصدار، لتحديد قيمة العملة، أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتحديد آلية الطرح والتحويل، وإحلال العملات المتداولة، والتصرف بها وفق القانون اللازم لذلك، وسيتم خلال هذا المبحث تحليل جميع الإجراءات التي تلزم لطباعة وصك وطرح وسحب وإلغاء النقد في فلسطين .

4-7-1 : الإطار القانوني (التشريعي) :

تستند الإجراءات اللازمة لتنفيذ فكرة إصدار العملة الوطنية إلى استصدار تشريع من السلطة التشريعية بعد تقديمه من قبل السلطة النقدية المختصة، لتصبح العملة الجديدة عملة قانونية، ويعطي مجلس النقد سلطة إصدار العملة الجديدة، بالإضافة إلى أنه يحدد معالجة الأنواع المختلفة من الأصول والالتزامات والعقود المالية أثناء طرح العملة الجديدة و بعد طرحها، مع العلم بأن جميع الدول التي طرحت عملات جديدة سنت هذا التشريع قبل إصدار عملاتها، ويصبح هذا القانون جاهزاً للعمل به وفق الصلاحيات المخولة له بعد 30 يوم من إقراره ونشره في الجريدة الرسمية، ويجب أن يتضمن هذا القانون الأمور التالية:-

1-تحديد الجهة المخولة بمتابعة كل ما يتعلق بشؤون أوراق النقد الوطنية من إصدار النقد الجديد وأوراق النقد غير الصالح للتداول، بالإضافة لتوفير ومراقبة العملة الاحتياطية التي ستركز عليها العملة الوطنية وفق الهيكلية الإدارية والتنظيمية المناسبة، لتنفيذ المهام والمتطلبات الملقاة على عاتق سلطة الإصدار، مع توضيح كيفية تعيين المسؤولين عن سلطة الإصدار، ويجب في هذا المضمون أن يتم التعيين وفق الخبرة والكفاءة والابتعاد عن العلاقات الشخصية، وخصوصاً في المراكز الحساسة للحفاظ على استقلالية هذه السلطة.

2-تحديد اسم النقد الفلسطيني وفئات وأجزاء وحدات النقد التي سيتم إصدارها سواء كانت الورقية أو المعدنية .

3- توضيح آلية تحديد سعر تعادل وحدة النقد الوطنية بالنسبة للعملة الرئيسية الاحتياطية أو عملة الربط (سعر صرف الدينار الفلسطيني بالدولار الأمريكي)

4- تسمية الجهة (الجهات) المنوط بها تحديد المواصفات الفنية للعملة بفئاتها المعدنية والورقية، حيث سيتم إصدارها بالمواصفات والمقاييس التي يوافق عليها مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من السلطة النقدية المختصة، بالإضافة لتحديد الأشخاص الاعتباريين المخولين بالتوقيع على الأوراق النقدية المصدرة (الجديدة).

5- تحديد كيفية عرض النقد المصدر وغطائه ومكونات الغطاء ومكان حفظ (إيداع) الغطاء النقدي .

6- اعتبار أن أوراق النقد الصادر عن سلطة الإصدار قانونية ولها قوة إبراء لدفع أي مبلغ في فلسطين بشرط ألا تتجاوز القيمة الاسمية لها .

7- تحديد الموعد المقرر فيه طرح العملة الوطنية .

8- تحديد مدى قانونية العملات الأجنبية المتداولة في فلسطين حسب الاتفاقات الاقتصادية التي ضمنت تداولها بشكل قانوني، وذلك حسب الترتيبات النقدية التي سيتم التوصل إليها مع السلطات النقدية التابعة لها هذه العملات (البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي الإسرائيلي).

9- تنظيم دخول وخروج العملات القانونية المتداولة في فلسطين سواء كانت العملة وطنية أو أجنبية .

10- تنظيم عملية توزيع الأرباح الناتجة عن إصدار النقد الوطني .

11- تحديد العلاقة ما بين مجلس النقد المخول بإصدار العملة الوطنية وكلا من سلطة النقد الفلسطينية - التي ستكون وظيفتها الحفاظ على النظام المصرفي - والسلطة التنفيذية لعدم تداخل الوظائف والصلاحيات .

12- الالتزام بالقرارات الصادرة عن المؤسسات المالية والدولية فيما يتعلق بإصدار العملة. (عبد الفتاح، 1999، ص 3-4) .

4-7-2 : تصميم فئات العملة :

بعد صدور القرار بإصدار النقد الوطني الفلسطيني، يتم تكليف جهة مختصة بمتابعة تصميم فئات النقد الوطني الورقية والمعدنية، بحيث تكون سهلة الاستخدام ومعقدة التزييف، مع العلم بأن مستخدمى فئات النقد هم: الجمهور، والصيارفة، وآلات البيع، ومجلس النقد، وسلطة النقد، بالإضافة للسلطة التنفيذية .

حيث يهتم الجمهور بشكل أساسي في الأمور التالية (دوغلاس و أ. ، 1993، ص 28):

- سهولة تمييز فئة ورقة النقد .
- تواضع حجم الورقة النقدية أو القطعة النقدية .
- طباعة قيمة الورقة النقدية بأرقام كبيرة على وجه الورقة وظهرها .
- طبيعة الصورة التي تطبع على الورقة النقدية سواء كانت لشخصية سياسية أو اقتصادية فلسطينية أو لأي موقع حضاري أو ديني .
- استخدام ألوان مختلفة لكل فئة لسهولة التعرف عليها .
- يساعد التاريخ والرقم المتسلسل والتوقيعات المعتمدة من قبل أشخاص اعتباريين في الدولة والصور والمناظر في تحديد معالم الورقة وتكون مبهجة من الناحية الجمالية.

وفي السياق ذاته تتوفر بعض المعلومات التي تؤكد بدء عروض الشركات العالمية لإصدار النقود الفلسطينية . مع العلم بأنه قد زار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات المطبعة الفيدرالية الألمانية وقد شاهد ورقة نقد فلسطينية قامت المطبعة المذكورة بطباعتها وتعتبر هذه الورقة النقدية اقتراح للعملة الفلسطينية المقترح إصدارها في الوقت المناسب، بدون أي التزام أو تعاقد رسمي بخصوص التصميم النهائي للعملة الفلسطينية. وأوضح فؤاد بسيسو محافظ سلطة النقد الفلسطينية بهذا الشأن أن الكثير من المطابع الدولية تواصل تقديم اقتراحاتها وتصوراتها للشكل الذي ستبدو عليه العملة الفلسطينية (الأيام، عدد 1533، ص 12).

عند إصدار عملة جديدة يجب تحديد كميات النقد المراد إحلاله محل العملات المتداولة في السوق الفلسطيني حسب فئة العملة، سواء الورقية أو المعدنية، لطباعة عدد كاف من أوراق العملة الجديدة وطرحها في السوق بسعر التحويل الرسمي الذي تحدده السلطة النقدية، وتعتبر هذه العملية مسألة معقدة وخصوصاً في الدول التي لم تتداول عملة وطنية من قبل وإنما عملة أجنبية، ولكن هذا غير مستحيل، مع العلم بأن كثيراً من الدول التي كانت تتداول عملات أجنبية قبل إصدار عملاتها الوطنية، عانت من نفس المشكلة مثل العراق - فقبل إصدار العملة العراقية كانت العملة المتداولة في العراق هي العملة الهندية، ولم يكن معروفاً حجم النقد المتداول من العملة الأجنبية في العراق، وكانت تحسب هذه القيمة ضمن مجموع النقد المتداول في الهند، بالإضافة لعدم اهتمام المسؤولين في العراق بهذا الأمر، إلا أن لجنة العملة العراقية استطاعت تقدير حاجة البلاد إلى النقد المتداول لعدم توفر وسيلة حقيقية يعتمد عليها في تقدير مقدار الأوراق النقدية والمسكوكات المطلوبة، وقد تم أخذ الحيطة والحذر من حدوث أي طارئ بالنسبة للطلب على العملة سواء بالنقصان أو الزيادة (الجيلي، 1946، ص212).

نلاحظ مما سبق بأن الوضع النقدي في فلسطين مشابه للعراق، من حيث عدم تداول عملة فلسطينية، وعدم توفر البيانات الحقيقية عن المؤشرات النقدية للعملات المتداولة، وخصوصاً الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني، ومع ذلك سنعتمد النتائج التي قام الباحث بتقديرها من خلال هذه الدراسة في تقدير حجم النقد الفلسطيني المطلوب إصداره وطرحه في السوق الفلسطيني وقت إصدار العملة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات التي سيتم إبرامها مع السلطات النقدية التابعة لها هذه العملات بخصوص آلية السحب والتحويل.

ويختلف قرار السلطة النقدية المختصة بإصدار العملة الوطنية لتحل محل العملات المتداولة في طريقة طرح العملة الجديدة سواء دفعة واحدة، أو اتباع سياسة التدرج في إصدار العملة، مع العلم بأن كثيراً من تجارب الدول والدراسات الأكاديمية قد أشارت بأن أسلوب التدرج في طرح العملة الجديدة أفضل بكثير من أسلوب الإحلال الكامل مرة واحدة (سلطة النقد الفلسطينية، 1999 "أ"، ص 8)، و خصوصاً في ظل إصدار النقد الفلسطيني وفق ترتيبات مجلس النقد التي من خلالها يجب توفير احتياطي كامل من الدولار الأمريكي .

بالإضافة لذلك يعتمد حجم إصدار النقد الجديد على العوامل التالية :

1- طبيعة النشاط الاقتصادي، فكلما نشطت الفعاليات الاقتصادية، ارتفع حجم النقد المصدر المراد طرحه في السوق .

2- مدى تقدم العادة المصرفية واستعمال الشيكات في إتمام المبادلات، إذ كلما زاد استعمال الشيكات في عمليات الدفع قل استعمال التحويلات النقدية، وبالتالي تنخفض عمليات إصدار أوراق النقد .

3- مدى توفر الاحتياطات اللازمة من عملة الربط للعملة الوطنية (الدولار الأمريكي) لاتمام عملية الإصدار بدقة و أمان .

وفيما يلي محاولة لتقدير النقد المتوقع إصداره في ظل طرح العملة الفلسطينية للتداول في عام 2001 : وفق تقديرات الباحث في الجدول (2-4)، يتبين بأن الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية سيصل إلى ما يعادل 5553.1 مليون دولار أمريكي، بينما سيصل عرض النقد (M1) إلى ما يعادل 1504 مليون دولار عام 2000 .

ويمكن الوصول إلى تقدير مبدئي لحجم النقد المتوقع إصداره عند طرح العملة بالاعتماد على متوسط نسبة النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، والتي بلغت 1.22%، بالإضافة لمتوسط نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد (M1) والتي بلغت 60.4%.

ووفقا لذلك فمن المتوقع أن يصل التقدير المبدئي للنقد المتداول في عام 2000 بمتوسط الطريقتين حوالي 1043 مليون دولار في ظل بدء إصدار الدينار الفلسطيني بداية عام 2001 (على افتراض أن قيمة النقد وفق الحد الأدنى المتوقع إصداره في بداية الإصدار سيقصر على النقد المتداول في السوق الفلسطيني ومن ضمنه كميات الدولار المتداولة) .

وفيما يتعلق بالحجم الكلي للنقد المصدر (بمراحله المختلفة)، والتي من خلالها سيتم الإحلال الكامل بالنسبة للعملات المتداولة والودائع في النظام المصرفي في فلسطين، الذي يمثل عرض النقد (M2)، في حين أن ذلك لن يحدث في المراحل الأولى للإصدار ولا ننصح

بحدوث ذلك، لأنه سيخلق بلبله وعدم ثقة، بسبب زيادة عرض النقد الفلسطيني في ظل انخفاض الطلب على العملة الفلسطينية الجديدة، مما سيؤثر على قيمة العملة والتعامل بها.

ومع تحديد كميات النقد المقرر إصدارها في المراحل الأولى لطرح العملة، يجب تحديد فئات العملة المعدنية والنقدية المراد طباعتها وسكها حسب قدر استخدام كل فئة نقدية مقرر إصدارها، وهذا يعتمد على دورة الوحدة النقدية في السوق الفلسطيني حسب الفئة، ورغم عدم تداول عملة وطنية قديمة إلا أنه يمكن أخذ العملات الأجنبية المتداولة في فلسطين كمعيار لقياس دورة الوحدة النقدية لفئات العملة حسب درجة استخدامها في السوق الفلسطيني، وبالمقابل قياس الفئات المقرر إصدارها مع الفئات المتداولة، ومعرفة درجة الاستخدام (الطلب) المتوقع لكل فئة نقدية سواء معدنية أو ورقية .

الفصل الخامس

مقومات إصدار العملة الفلسطينية

تعتبر العملة الوطنية أحد مقومات السيادة السياسية والاقتصادية في الدول، وإحدى روافد التنمية في الاقتصاد القومي، مع الأخذ بعين الاعتبار مقومات ومتطلبات إصدار وتداول هذه العملة ومدى توفرها في الدولة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

وبما أن النظام النقدي لا يعمل مستقلاً عن النظام الاقتصادي العام، فإن مصداقية النقد الوطني ترتكز على قوة الأداء الإنتاجي والتصديري والاستثماري والمصرفي، بالإضافة للقدرة على جذب المدخرات الأجنبية واستغلالها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

وليس طرح عملة جديدة بالأمر اليسير، حيث تتأثر قيمة العملة الوطنية بعدة عوامل تؤثر على دعمها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو فنية، ويجب على الدول توفير (التحكم في) هذه العوامل للقدرة على التحكم في قيمة العملة الوطنية، حيث أنه ليس المهم في إصدار العملة الوطنية ونقول أننا أصدرنا عملتنا لما فيها من فائدة اقتصادية وسياسية، وإنما المهم هو كيفية تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي لإصدار هذه العملة والمحافظة على قيمتها، وزيادة الطلب عليها داخلياً وخارجياً. لما له من تأثير إيجابي على النظام النقدي والاقتصادي في فلسطين.

وسنسلط الضوء في هذا الفصل على دراسة أداء الاقتصاد الفلسطيني ومدى توفر المتطلبات والمقومات اللازمة لإصدار وطرح العملة الوطنية في السوق الفلسطيني من خلال واقع الاقتصاد الفلسطيني، وفق الإمكانيات المتاحة ضمن الاتفاقيات المبرمة مع الدول المجاورة.

1-5 : أداء الاقتصاد الفلسطيني:

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة العملية السلمية في الشرق الأوسط، بدأت بإعادة إعمار مخلفات الاحتلال الإسرائيلي على وعودات الدول المانحة والصدقية، بتقديم الدعم

المادي والفني لاعداد وتطوير فلسطين، وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وفق أولويات المصلحة الاقتصادية والسياسية من خلال الية اقتصاد السوق التي تنادي بها السلطة الوطنية الفلسطينية، عبر تنفيذ سياسات مالية ونقدية ومصرفية، تتلاءم وتلك الأولويات . هذا وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني تحسناً نسبياً خلال الأعوام الأخيرة وذلك إستناداً إلى بعض المعطيات والمؤشرات التي سيستعرضها الباحث فيما يلي:-

- الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي :

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية عام 1998 حوالي 4.5 مليار دولار محققاً معدل نمو حقيقي بحوالي 4% عن عام 1997 ، حيث تتوزع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP بين قطاع الصناعة 16.8% ، وقطاع الخدمات بنسبة 65.7% ، وقطاع الزراعة 6.9% ، بينما تتوزع قيمة GDP بين المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية بنسبة 30.5% ، 69.5% . وبذلك يكون نصيب الفرد من GDP بقيمة 1316 ، 1679 دولار على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ص4).

بينما بلغ إجمالي الدخل القومي للأراضي الفلسطينية عام 1998 حوالي 5.5 مليار دولار وبذلك يمثل صافي الدخل المتحقق لعناصر الإنتاج الفلسطينية في الخارج حوالي 22% من GDP (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، ص5)، مما يعكس مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الأسواق الخارجية في توظيف عناصر إنتاجه وتوليد الدخل، وخصوصاً الأسواق الإسرائيلية التي توظف ما نسبته 23.8% من عدد المشتغلين الفلسطينيين الذين بلغ عددهم 550 ألف عامل في نهاية 1998 (ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 5، ص10).

أما قيمة الدخل الإجمالي المتاح لنفس الفترة حوالي 5.9 مليار دولار والذي يقيس الإمكانيات القومية المتاحة لمواجهة متطلبات الإنفاق المختلفة (العائلية والحكومية والاستثمارية وصافي الصادرات)، ويتبين تضائل أهمية الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني، مما يستدعي من صانعي القرار الاعتماد على الموارد الذاتية والاستخدام الأمثل لهذه الموارد لتطوير القدرات الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الفلسطيني.

استمر ارتفاع عدد العاملين الفلسطينيين في كل من الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي إلى نحو 550 ألف عامل في نهاية عام 1998 ، تتوزع ما بين 430 ألف في الاقتصاد الفلسطيني وحوالي 120 ألف في إسرائيل، وبلغ متوسط الأجور اليومية للعمال الفلسطينيين في كل من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية وإسرائيل على التوالي 64.9 ، 51.9 ، 104.5 شيكل إسرائيلي (ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 5، ص10).

وقد ساهم الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 54% من مجموع فرص العمل الجديدة التي تم استيعابها في ذلك العام، وكانت مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام على التوالي بنسبة 78.9% ، 21.1% من فرص العمل الجديدة، فيما ساهم الاقتصاد الإسرائيلي في استيعاب 46% من فرص العمل الجديدة، وتدل المؤشرات على تزايد عدد العاملين الفلسطينيين غير الرسميين (الذين يعملون في إسرائيل بدون تصاريح)، حيث قدرت نسبة العمال الذين يحملون تصاريح للعمل في إسرائيل بحوالي 37.3% من مجمل عدد العمال الذين يعملون في إسرائيل (ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 5، ص11).

ويتبين مما سبق بمحدودية الاقتصاد الفلسطيني على توفير فرص عمل جديدة توازي معدلات النمو في قوة العمل الفلسطينية، والاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي، مما يزيد من درجة التبعية الاقتصادية والسياسية لإسرائيل .

- البطالة :

استمر إنخفاض معدل البطالة في سوق العمل الفلسطيني والتي تؤثر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، حيث وصل معدل البطالة في سوق العمل عند منتصف عام 1999 إلى نسبة 11.8% مقارنة مع 12.9% في نهاية 1998 تتوزع بين 17.4% في المحافظات الجنوبية، 9.5% في المحافظات الشمالية، ويعود هذا التفاوت إلى القيود المفروضة على دخول عمال المحافظات الجنوبية إلى إسرائيل والتي لا تطبق بنفس الحدة على عمال المحافظات الشمالية، حيث يعمل أكثر من 60% منهم بدون تصاريح ويعتبر ذلك مؤشراً خطيراً خلال مفاوضات الحل النهائي وإغلاق الحدود (ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 5، ص16) . ومن المتوقع نمو حجم القوى العاملة في فلسطين بنسبة 5-6% سنوياً خلال الخمسة أعوام القادمة، ولذلك يجب أن يتم تهيئة المناخ الاستثماري الفلسطيني وزيادة نشاط القطاع الخاص ليتم استيعابهم على عكس الخمس سنوات الماضية

التي تم فيها تضخيم الجهاز الحكومي من خلال التوسع الوظيفي في القطاع العام (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999، ص 26) .

- الأسعار والتضخم :

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية لعام 1998 بنسبة 9.7% ، ويعود ذلك بشكل أساسي لانخفاض سعر صرف الشيكل . ويتزامن ارتفاع معدل التضخم الشهري في الأراضي الفلسطينية مع معدل التضخم الشهري في إسرائيل، وهذا يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وذلك ناتج عن استيراد التضخم الإسرائيلي من خلال التبادل التجاري معها . وهناك تفاوت في درجة التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار المستهلك على مختلف الشرائح الاجتماعية، بسبب تداول عمليتين أخريين في الأراضي الفلسطينية إلى جانب الشيكل الإسرائيلي الذي كان له تأثير على العمال بشكل أكبر . وسبب ارتفاع كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل، ارتفعت القوة الشرائية للاجور والمدخرات المقيمة بها بنسبة 8% ، 8.5% على التوالي خلال عام 1998 ، ولذلك يتعامل المجتمع الفلسطيني بالدينار والدولار كأصول مالية حافظة لقيمة المدخرات .

- مستويات المعيشة :

بلغ معدل إنفاق الفرد في الأراضي الفلسطينية لعام 1998 حوالي 1306 دولار، حيث كان معدل الإنفاق في المحافظات الشمالية أعلى من المحافظات الجنوبية بحوالي 44% ، وارتفع معدل إنفاق الفرد عام 1998 بحوالي 1.4% عن مستواه في عام 1997 بتأثير التضخم . وبلغت نسبة الأسر التي تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية 23.3% ، وتتوزع نسبة الأسر التي تحت خط الفقر في كل من المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية 37.3% ، 15.5% على التوالي . مما يؤكد بأن مستويات الفقر في فلسطين ما زالت عالية، رغم ازدياد نشاطات مكافحة الفقر وانخفاض معدلات البطالة ومستويات التضخم في فلسطين.

بينما تبين في المقابل بأن صافي الصادرات الفلسطينية حقق عجزاً بنسبة 60% من GDP لعام 1998، نتيجة لتغطية النفقات الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني التي تتوزع بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 97.3% والإنفاق الاستهلاكي العام بنسبة 23.9% ،

والإنفاق الاستثماري بنسبة 37.9% (ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 5، ص10)، وبالرغم من ذلك يلاحظ الباحث وجود تباين بين المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية من حيث الفجوة في مستويات المعيشة والإمكانيات الرأسمالية، مما يتطلب ذلك دراسة واضحة لكيفية تقليص (التغلب على) هذه الفجوة القائمة في الإمكانيات والأداء وتحقيق الاندماج الفعلي بين جميع المحافظات الفلسطينية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في جميع المحافظات بجميع الطاقات.

ويمكن تلخيص أبرز سمات الوضع الاقتصادي الفلسطيني الراهن بما يلي:-

1- استمرار وتعمق حالة التجزئة بين المحافظات الفلسطينية جغرافياً واقتصادياً، إذ بالرغم من توقيع الاتفاقيات التي تضمن حركة السلع والخدمات، إلا أن التطبيق يختلف عن الاتفاق والنظرية عن التطبيق، مما يشل الحركة التجارية والاستثمارية، ويخلق تباين في مستويات المعيشة والرفاهية، مما سيؤثر في الطلب على العملة الفلسطينية من حيث القدرة على الطلب على السلع والخدمات المحلية.

2- استمرار وتعمق التشوه البنوي للاقتصاد الفلسطيني من حيث ضيق القاعدة الإنتاجية المحلية، حيث تلعب قطاعات الإنتاج السلعي دوراً محدوداً مما يجعله شديد التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة للاعتماد على إسرائيل في تشغيل نسبة كبيرة من العمالة الفلسطينية، إلا أن السلطة الوطنية بدأت بتحقيق إنجازات حقيقية من حيث الاتفاقيات الاقتصادية والمناطق الصناعية التي تعمل من خلالها على توفير المناخ الاستثماري الملائم لجميع المستثمرين في العالم، بالإضافة للقطاع السياحي الذي بدأ يأخذ دوره نتيجة لهيئة المعالم التاريخية والدينية في فلسطين لجذب السياح وتنشيط الحركة السياحية.

3- استمرار محدودية التكوين الرأسمالي بشقيه العام والخاص قياساً بالتوقعات، وذلك بسبب تدني وفاء الدول المانحة بالتزاماتها، لتمويل عملية إعادة بناء البنية التحتية وزيادة متطلبات المؤسسات الفلسطينية التي تمنع السلطة الوطنية من القدرة على دعم الاستثمار العام، بينما تكمن معوقات القطاع الخاص في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناتج عن التحكم الإسرائيلي في حركة السلع والخدمات، وعدم وضوح السياسات الاقتصادية، وغياب التشريعات والقوانين الواضحة في بعض الأحيان، رغم جهود وزارة الصناعة في تذليل جميع العقبات التي تواجه المستثمرين، وتوفير المناطق الصناعية في جميع المحافظات الفلسطينية وفق المواصفات العالمية.

4- تعتبر السياسة المالية وفي ظل غياب العملة الوطنية هي الأداة الرئيسية المتاحة لإدارة الاقتصاد الكلي في فلسطين، حيث حققت السلطة الوطنية ومنذ قيامها تقدماً ملموساً في إنشاء إدارة مالية عالية الكفاءة، بحيث أنها نجحت في تمويل نفقاتها الجارية من إيراداتها الذاتية والاستغناء عن دعم نفقاتها الجارية من المنح الخارجية.

5- استمرار وتنامي التفاوت بين نمو الناتج ونمو الاستهلاك، وتزايد الاعتماد على الخارج في تمويل الإنفاق الاستهلاكي.

6- استمرار تبعية التجارة الخارجية الفلسطينية للسوق الإسرائيلي بسبب سياسة الحصار التي تفرضها إسرائيل على الصادرات الفلسطينية، سواء إلى السوق الإسرائيلي أو للخارج عبر المنافذ التسويقية، ومحاولة تحويل السوق الفلسطيني كسوق استهلاكي للسلع الإسرائيلية رغم أن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي يفسح المجال نظرياً لازدهار التجارة الخارجية الفلسطينية، من خلال إنفتاح أكبر للسوق الإسرائيلي، أمام المنتجات الفلسطينية الزراعية والصناعية، وكذلك اتساع آفاق التعاون وإمكانيات التبادل التجاري الفلسطيني مع كل من الأردن وفلسطين، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع دول العالم وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

7- الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في إستيعاب نسبة كبيرة من العمالة الفلسطينية بالرغم من عدم الحصول على تصاريح لنسبة كبيرة من العاملين، وخصوصاً في المحافظات الشمالية، مع أن معظم العمالة غير ماهرة، تعمل في المهن الدنيا بالإضافة لذلك تشبع القطاع العام من خلال استيعاب عدد كبير من الموظفين في الأجهزة المدنية والعسكرية وخصوصاً المحررين والعائدين والخريجين.

8- تظهر معدلات التضخم الشهري في فلسطين متزامنة مع معدلات التضخم الشهرية في إسرائيل، مما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً مجال التبادل التجاري الذي يعمل على استيراد التضخم من إسرائيل، ورغم ذلك تختلف معدلات التضخم بين كل من المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، نتيجة انفصالهما اقتصادياً بفعل السياسة الإسرائيلية، وتفاوت اعتمادهما على الاقتصاد الإسرائيلي.

وبشكل عام يواجه الاقتصاد الفلسطيني منذ بضع سنوات إنخفاض حجم تحويلات العاملين في الخارج، وإقفال أبواب تصدير العمالة إلى دول الخليج، والمضايقات في سوق العمل الإسرائيلي، مما يحتم على صانعي السياسة الاقتصادية صياغة إستراتيجية اقتصادية جديدة تهدف إلى الانتقال من تصدير العمالة إلى تصدير السلع.

إلا أن فلسطين تمتلك موارد اقتصادية يمكن استغلالها في ظل الدولة الفلسطينية بشكل أفضل، لتحقيق عوائد إيجابية للاقتصاد الفلسطيني، ويمكن أيجاز هذه المؤهلات كما يلي:-

1- الثروات البشرية التي بنت كثيراً من بلدان العالم، من خبراء وباحثين، ورجال أعمال موزعين في كافة أرجاء العالم، بالإضافة للعمالة الماهرة داخل فلسطين. إذ يمكن الاستفادة من الرأسمال البشري بقدر كبير، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة والمعرفة، مما قد تفتح سلسلة من الإمكانيات المالية والبرمجيات والخدمات المهنية والسياحية.

2- رأس المال النقدي- سواء داخل فلسطين - وهو عبارة عن الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي الفلسطيني الذي يفوق 3 مليار دولار (سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الاحصائية، العدد 18، ص14)، مع العلم بأن نسبة كبيرة من هذه الودائع غير مستغلة ويتم تحويلها للخارج. ومن جهة أخرى هناك رؤوس أموال ضخمة لرجال الأعمال الفلسطينيين في كثير من بلدان العالم، والتي تقدر بما يزيد عن 80 مليار دولار، لما لهذه الأموال من أهمية في تطوير الاقتصاد الفلسطيني في حال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب جزء من هذه الأموال لداخل الوطن(القدس، العدد 10769، ص2).

3- المواقع السياحية التي تتميز فيها فلسطين التاريخية والدينية وعوائدها الإيجابية على الاقتصاد الفلسطيني.

4- صناعة الحجر في فلسطين، حيث يعتبر الحجر من الموارد الطبيعية في فلسطين، ويتم إنتاجه بكميات كبيرة ذات مردود إقتصادي جيد، إلا أن هذه الصناعة تنافس من قبل الإسرائيلي في إنتاجها وتسويقها بالمواصفات العالمية بشكل مباشر، سواء من حيث العوائق الأمنية، أو عدم القدرة للوصول إلى الأسواق العالمية.

5- آبار الغاز الطبيعي التي تم إكتشافها ضمن حدود قطاع غزة البحرية .

- 6- مياه البحر الميت التي يمكن استغلال الثروات الموجودة فيها بشكل اقتصادي وقيام كثير من الصناعات الحيوية بجانبها.
- 7- الأراضي الزراعية الفلسطينية غير المستغلة في ظل عدم وجود استراتيجية زراعية، لتطوير وتسويق القطاع الزراعي، مع العلم بأن مساهمته في GDP انخفضت من 25% خلال الثمانينيات إلى 6.9% خلال عام 1998 ، في حين بلغت مساهمته في التشغيل 12.5% من عدد المشتغلين في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية، 1998).

تتطلب عملية إصدار العملة الوطنية توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الدولة المبنية على أسس سياسية واقتصادية واضحة المعالم، وممكنة التطبيق في الواقع الفلسطيني لتدفع بالعملة الوطنية نحو الثبات والاستقرار الذي سيوفر الطلب على هذه العملة من خلال زيادة الثقة فيها وفي أدائها لوظائفها الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن بناء الثقة بالعملة والاقتصاد والسياسة الاقتصادية للحكومة، يعتبر أول وأهم خطوة يجب على الدولة تحقيقها إذا ما أرادت أن تتجح في التغلب على مشكلة تدهور سعر صرف العملة الوطنية، وبالتالي تصبح العملة مستمدة قوتها وثباتها من قوة الاقتصاد وأدائه الجيد في تحقيق متطلبات الحياة الاقتصادية لجميع فئات المجتمع، ولذلك يرى الباحث بأن توقيت إصدار العملة الوطنية يعتمد على مدى تحقيق المتطلبات التي تدعم وتؤثر على أداء العملة في الفعاليات الاقتصادية والتي سيتم استعراضها من خلال هذا المبحث ومدى توفرها في البيئة الاقتصادية الفلسطينية، وأهم هذه المتطلبات :

5-2-1 تحقيق السيادة الوطنية على الأراضي الفلسطينية واستقرار النظام السياسي:

بدأت كثير من الدول بالتفكير في إصدار عملاتها الخاصة بها مع تحقيق الاستقلال السياسي (أي تكون مستقلة في جميع شؤونها وأمورها)، لاستكمال مقومات السيادة لبلادهم.

وبالتالي من حق السلطة الوطنية العمل على توفير الأرضية المناسبة لإصدار العملة الفلسطينية مع قرب نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مفاوضات الحل النهائي لبسط السيادة الوطنية على جميع الأراضي الفلسطينية، لأنها ستكون خاضعة لسيطرة الحكومة الفلسطينية، مما سيحقق التحكم في المعابر البرية والجوية والبحرية بشكل مستقل، ويعطي الدولة الفلسطينية الحق في إقامة علاقاتها الخارجية بشكل مستقل حسب السياسة العامة للدولة في تحقيق الرفاهية والعيش بسلام واستقرار لجميع سكان المنطقة.

وبناء على ذلك فإن الحكومة الفلسطينية ستتولى وضع جميع السياسات التجارية والبحرية والجوية المستقبلية اللازمة لجذب الاستثمارات، وتنشيط حركة السياحة العالمية للمعالم الفلسطينية، بالإضافة لتنشيط حركة التجارة الخارجية بشكل مستقر ضمن الإرادة الفلسطينية التي تحد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، بعكس واقع الحدود

والمعابر الفلسطينية في الوقت الحالي التي تسيطر عليها السلطات الإسرائيلية ضمن بنود الاتفاقية الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، التي خلقت واقعا صعبا وتجزئة ما بين المناطق، خصوصا بين المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية، نتيجة لعدم وجود العمر الأمن، مع عدم حرية الحركة للسلع والخدمات داخل مناطق السلطة الوطنية وخارجها .

لذا فإن الظروف الحالية تحد من دعم إصدار العملة الوطنية، لعدم القدرة على التحكم في العوامل التي تدعم استقرار وثبات العملة الوطنية، ومن هذا المنطلق يفضل التفكير في إصدار العملة مع تحقيق الاستقلال السياسي والسيادة على جميع أراضي الدولة الفلسطينية، مما يدعم الاستقلال الاقتصادي لفلسطين بالدرجة الأولى، عندها يسمح من خلاله بالحرية الاقتصادية في المنطقة والعالم، وبالتالي التغلب على العراقيل الإسرائيلية وتوفير الحرية الكاملة للتجارة الخارجية، ومن جهة أخرى تحقيق الاستقلال الوطني يحتم على القيادة السياسية تحقيق الاستقرار السياسي والقانوني والترتيبات المؤسسية لضمان الشفافية والفعالية وثقة المواطنين في السلطة التنفيذية وتشريعاتها وإجراءاتها السياسية والاقتصادية.

وبالنسبة للظروف السياسية فإنها تؤثر مباشرة على أداء العملة الوطنية نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالعملة المحلية وزيادة عرضها مقابل الطلب على العملات الأجنبية، بالإضافة للأثار المباشرة على استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاقتصاد المحلي والذي يؤثر على أداء العملة أيضا.

وهناك العامل الأخير والمهم وهو عامل الثقة في العملة من قبل المستثمرين والبنوك والمواطنين الذين يهرعون للتخلص من العملة الوطنية واستبدالها بعملات أجنبية في حال تزعزع الثقة فيها، مما يزيد من التخلص من العملة الوطنية، وتؤثر على تدهور النظام النقدي في ظل هذا الوضع، وبالتالي يتوجب على السلطة الوطنية تحقيق الاستقرار السياسي الاقتصادي في الدولة، وتوفير الإجماع الوطني سواء الحزبي أم الفردي داخل الدولة على دعم العملة الوطنية المقترح إصدارها ضمن الاستقرار الذي توفره وتفتح هذه الفعاليات به، إذ أن مساندة جميع الأحزاب والفعاليات الوطنية والتجارية لأي عملة وطنية متطلب أساسي لاستقرار ودعم العملة الفلسطينية.

تتأثر العملة الوطنية بمتغيرات الاقتصاد القومي ضمن إمكانياته وتحولاته المختلفة، حيث أن متانة الاقتصاد أساس وسند رئيسي في دعم العملة الوطنية. ومن هنا فإن توفر الاقتصاد القوي يعزز القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية، وخصوصاً المتعلقة بالتجارة الخارجية، لأن حجم المبادلات التجارية لأي دولة عامل مهم في تحديد سعر صرف العملة من خلال زيادة الصادرات الفلسطينية التي تعمل على زيادة الطلب على العملة الفلسطينية على حساب العملة الأجنبية التي يتم دعم العملة الوطنية من خلالها، بالرغم من أن الوضع حالياً في فلسطين يختلف من حيث ازدياد الطلب على العملات الأجنبية (الصعبة) لتمويل الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات من الدول المختلفة وخاصة إسرائيل، كما أوضحنا من قبل حول الطلب على الشيكال الإسرائيلي.

إن زيادة الطلب على السلع في ظل انخفاض العرض سيجعل الاستيراد كبيراً لتغطية الطلب، وهذا ما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي النقدي الفلسطيني بالعملية الصعبة لشراء بضائع الاستهلاك، وبالتالي لا تنتفع فلسطين من هذه الأموال، لأنها تصرف فيما ليس فيه فائدة اقتصادية، أما لو تم استغلال هذا الاحتياطي النقدي في تمويل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية بدل شراء بضائع و سلع استهلاكية، فيمكن تحسين قدرة الاقتصاد الفلسطيني الإنتاجية والتشغيلية بشكل نسبي، والحد من آثار التضخم المستورد .

ويتبين بأن هناك أسباباً اقتصادية تتعلق بالوضع الفلسطيني نفسه، وبإصدار العملة الوطنية التي تحول دون الإسراع في تحقيق هذا الحلم الوطني الاقتصادي، ومن هذه الأسباب:-

1- ما زال النظام الاقتصادي في فلسطين ضعيف ومفكك من جانبيين (الصناعة، والزراعة)، وبما أنه لم يبدأ بعد بنهضة جديدة صحيحة في هذين القطاعين، فإنه سيضطر إلى بقائه عالية على النظام النقدي الجديد، مما يعتبره الباحث بأنه تدمير مباشر للعملة الجديدة في حال إصدارها في ظل الضعف الاقتصادي، وذلك لأن قوة النقد ترتبط بقوة الإنتاج ووفرته، وما دام مستوى الإنتاج في فلسطين ضعيف والقطاع الزراعي مدمر من ناحية إنتاجية وتسويقية، فمن غير المحتمل أن يتم تخفيض العجز في الحساب الجاري حتى لو تم تقليص أثر هذا العجز من فائض حساب الخدمات، وإذا استمر الحال على ما هو عليه فلن أي

نظام نقدي جديد مهما كانت قوته في بدايته وفي ترتيبات نظامه لا بد أن يتزعزع، ما دنا يجب أن نسدد سنوياً مواردنا بالعملة الصعبة للخارج مقابل ما نستورده، وخصوصاً بضائع الاستهلاك، فالعجز في ميزان المدفوعات عقبة كأداء تحول دون بناء نظام نقدي فلسطيني كأساس قوي يعتمد عليه ويحتدأ به .

ولذلك فإن أول ما يجب أن تتجه إليه البلاد، وهو تنظيم كيانها الاقتصادي، بحيث يؤدي لتوازن ميزان المدفوعات وثبات مصادره، لأننا لا نستطيع الاعتماد كثيراً على العوامل غير المنظورة في ميزان المدفوعات وخصوصاً عائدات العمال، والتحويلات الخارجية لسد هذا العجز في ظل تذبذب العائدات الخارجية وعائدات العمالة وتناقصها والتي يمكن أن تصل إلى أدنى مستوى له في حال إعلان الدولة المستقلة وتفضيل خيار الفصل الاقتصادي والاعتماد على الذات .

وبينت إحدى الدراسات التي قامت بها منظمة اليونيدو (UNIDO)، بأن الاقتصاد الفلسطيني كان قادراً على إنتاج 50% من السلع التي يستوردها من إسرائيل في منتصف الثمانينيات والتي يستوردها نتيجة القيود التي وضعتها إسرائيل على الصناعة الفلسطينية (النقيب، 1997، ص146)، وبالتالي من الضرورة الاتجاه نحو تشجيع الإنتاج الصناعي الوطني عن طريق ترويج المناطق الصناعية التي تعمل وزارة الصناعة الفلسطينية على توفير كل الوسائل اللازمة للمستثمر، فيها بما يوازي المناطق الصناعية في دول العالم كخدمة للمستثمرين، ولتحسين أداء وجودة الإنتاج الصناعي الفلسطيني.

2 - يعتبر الانتاج الزراعي ضعيف ودون المستوى المطلوب من حيث المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، واستيعاب عدد، أكبر من العمالة، ولذلك يجب تحسين وسائل الإنتاج الزراعي والعناية بتجديد أصنافه حسب متطلبات السوق العالمية، بالإضافة لحرية التسويق الخارجي بما يضمن تحقيق إيرادات إضافية تحد من هدر الموارد المحلية للخارج.

3 - ما زالت حركة التجارة الخارجية مع جميع دول العالم (ما عدا إسرائيل) ضئيلة رغم توقيع بعض الاتفاقيات الدولية، ولهذا يجب توجيه الواردات الفلسطينية إلى الدول العربية المجاورة والدول الأجنبية، عن طريق استغلال نقاط القوة والتعاون في الاتفاقيات الموقعة مع هذه الدول، وتفعيلها بمعزل عن إسرائيل، لدعم استقلالية الاقتصاد الفلسطيني والحد من التبعية الاقتصادية لإسرائيل .

ويتضح مما سبق بأن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الموارد الخارجية، مما يعرضه للصدمات الخارجية، لذلك فإن التحدي المستقبلي الذي يجب مواجهته يكمن في خلق اقتصاد أقل اعتماداً على التحويلات الخارجية عن طريق زيادة الاستثمار، والحد من الواردات وزيادة الصادرات، وخاصة الصناعية منها، بعد إنشاء المناطق الصناعية في غالبية المحافظات الفلسطينية، الأمر الذي سيدعم هذه الاستراتيجية، وبخاصة مع وجود عدة عوامل مساعدة ومؤثرة أهمها القوى العاملة المدربة والبنية التحتية المتطورة نسبياً، خصوصاً في المناطق الصناعية، والقطاع المصرفي والمالي الحديث، والهدف من تحقيق هذه الاستراتيجية تقليص الفجوة الواسعة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاديات المجاورة الأكثر تطوراً .

ومن هذا المنطلق يجب استكمال مرحلة البناء الاقتصادي، والوصول إلى البنية الأساسية التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني عن طريق العمل على تعزيز القاعدة الإنتاجية والخدمات بما يخلق طلب كاف على النقد الوطني من خلال الطلب على السلع والخدمات الفلسطينية، لما لها من ميزة قوية في توفير العملة الصعبة لدعم العملة الوطنية، والتأثير على ميزان المدفوعات بشكل إيجابي.

ولكننا لا نتوقع أن يستطيع الاقتصاد الفلسطيني اجتياز الخلل المتراكم في البنية الاقتصادية بشكل كامل خلال فترة وجيزة، بالرغم من أن السلطة الوطنية مستمرة في عملية البناء والنمو في حدود الإمكانيات المتاحة التي تجعل الاقتصاد الفلسطيني قوياً ومعتمداً على ذاته في تحقيق الرفاهية والاستقرار الاقتصادي والنقدي، لما له من انعكاس على استقرار العملة الوطنية المزمع إصدارها وزيادة درجة الثقة فيها.

5-2-3 : توازن الميزان التجاري :

في أي دولة من الدول يوضح الحساب الجاري للسلع والخدمات حركة البضائع والخدمات في تلك الدولة، والدول الأخرى، وينخفض مقدار العملة الصعبة في الدولة بزيادة حجم الواردات من السلع والخدمات، لسداد قيمتها في السوق الخارجي، وبالمقابل تزداد مصادر العملة الصعبة بازدياد حجم الصادرات من السلع والخدمات التي تخلق طلباً على العملة الوطنية، وبالتالي تؤثر حركة التجارة الخارجية على أداء العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، بالإضافة إلى أن تزايد العجز في الحساب الجاري يحد من قوة العملة ويضغط على عرض العملة الوطنية في السوق المحلي والطلب على العملة الأجنبية والصعبة .

ووفقاً لإحصاءات التجارة الخارجية لعام 1998، فقد بلغت الواردات الفلسطينية (السلعية والخدمية) حوالي 2956 مليون دولار محققة ارتفاعاً بنسبة 12%، وتشكل الواردات السلعية نسبة 85% من إجمالي الواردات الفلسطينية، تتوزع أكثر من 63% منها على المواد الغذائية والزراعية والوقود والسلع المصنعة، وكذلك فإن 90% من الواردات السلعية يتم استيرادها من أو عن طريق إسرائيل .

بينما بلغت الصادرات الفلسطينية (السلعية والخدمية) حوالي 554 مليون دولار فقط محققة انخفاضاً بنسبة 1% عن عام 1997، وتشكل الصادرات السلعية نسبة 87% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وتهيمن عليها السلع الاستهلاكية المصنعة (كثيفة العمل)، وكذلك فإن 94% من الصادرات السلعية إلى إسرائيل، ووفقاً لما سبق فقد بلغت قيمة العجز في الحساب الجاري 2302 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 16% عن عام 1997، وهو نسبة 51% من GDP، وقد شكلت نسبة العجز التجاري مع إسرائيل حوالي 80% من العجز التجاري الكلي، في حين بلغت نسبة العجز التجاري السلعي مع إسرائيل حوالي 90% من العجز التجاري السلعي الكلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، 1998، ص 11) .

ويتضح مما سبق بأن الاقتصاد الفلسطيني في حالة انكشاف اقتصادي بنسبة 78%* من خلال زيادة تأثيره بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية (نسبة التجارة الخارجية من GDP) وتتركز درجة الانكشاف الاقتصادي مع إسرائيل نتيجة التبعية الاقتصادية والتجارية لها من خلال السياسة الاقتصادية التي سعت لها إسرائيل، نتيجة استغلال فائض العمالة الفلسطينية الرخيصة للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، وتحويل المناطق الفلسطينية لثاني أكبر سوق استهلاكي للصادرات الإسرائيلية على حساب ضالة وتشوه العلاقات التجارية مع العالم الخارجي، حيث بلغت نسبة الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي - ما عدا إسرائيل - عام 1998 حوالي 16%، حصة الاتحاد الأوروبي 7% من قيمة الواردات الخارجية .

وكما نعرف فإن زيادة الواردات عن الصادرات، يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها نتيجة الطلب على العملة الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية، إلا أن

* درجة الانكشاف الاقتصادي تعبر عن نسبة التجارة الخارجية للدولة (الصادرات + الواردات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

الاقتصاد الفلسطيني يتم تعويض العجز المزمّن في ميزانه التجاري، من خلال الفائض في مكونات ميزان المدفوعات الأخرى، وبالأخص عوائد العمالة في إسرائيل والخارج، وتحويلات رأس المال عن طريق زيادة الأصول الأجنبية التي بدورها تعمل على زيادة القاعدة النقدية، لكن بالرغم من درجة أهميتها في المساهمة ببناء ميزان المدفوعات الفلسطيني، إلا أن جزءاً كبيراً من هذه العمالة تعتمد في دخلها وتحويلاتهما على العمل في إسرائيل التي لا يمكن اعتبارها عنصر اقتصادي إيجابي في الاقتصاد الوطني، لأنها مرهونة بالتطورات والسياسات الإسرائيلية .

ومن جهة أخرى يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بدرجة كبيرة على المساعدات والقروض العربية والأجنبية والتي تعتبر مصدراً من مصادر زيادة الأصول الأجنبية في فلسطين، وتعتمد على ظروف سير المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، والعلاقات السياسية بين فلسطين والدول المانحة، وبالتالي تظهر ضعف قدرة السلطة النقدية الفلسطينية في التأثير على مصادر الأصول الأجنبية، وخصوصاً في حال توقف تدفق المساعدات الأجنبية .

وبالتالي يجب على السلطة الفلسطينية أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في صياغة السياسة الاقتصادية المستقبلية والاعتماد على الذات في تحقيق متطلبات الاقتصاد الفلسطيني من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في بناء قاعدة إنتاجية تصديرية تساهم في تعديل العجز المزمّن في الميزان التجاري الفلسطيني والحد من الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية وتوفير العملات الصعبة اللازمة لإصدار العملة الفلسطينية والتحكم في قوة سعر الصرف .

ومما سبق تبين حدوث خلل هيكلي في التجارة الخارجية الفلسطينية وبالأخص مع إسرائيل نتيجة فرض السيطرة الخارجية على الحركة البحرية والجوية والبرية بالإضافة لحرية التنقل للسلع والخدمات بين المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية، ومع توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية لم يتغير الأمر لحد ما، وبقيت حركة التجارة الخارجية محكومة بإسرائيل، والاتفاقية المذكورة، والتي هي عبارة عن اتحاد جمركي من جانب واحد لصالح إسرائيل، وإذا استمر هذا الخلل سيؤدي لنزيف دائم في القطاع الاقتصادي الخارجي، وينعكس على الاقتصاد القومي، مما سيمنع إقامة نظام نقدي فلسطيني مستقل، حيث سيتعرض لكثير من العوائق والآثار الخارجية التي لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني تحملها وحماية عملته الوطنية منها .

وبناءً على ما سبق يرى الباحث ضرورة إعادة هيكلة التجارة الخارجية من خلال التخلص من قيود إتفاقية باريس والعوائق الأخرى، وإقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل حسب المصلحة الاقتصادية والمنفعة المتبادلة، بدون فرض طبيعة العلاقات التجارية مع إسرائيل سواء من حيث التفكير في إقامة اتحاد جمركي أو تجارة حرة، التي ستفيد من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على امتلاك سياسات تجارية مستقلة، ولهذا يحذ - مع انتهاء المرحلة الانتقالية، وبدء مرحلة الدولة الفلسطينية، وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة على حركة التجارة الخارجية - عدم قطع اتجاه التجارة مع إسرائيل بشكل نهائي (خيار الفصل الكامل).

وعلى هذا المطلوب ركز معهد ماس في إحدى دراساته (ماس، 2000، ص5) على طرحه خيار العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية المستقبلية التي تستوجبها عملية تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بناءً على مبدأ التعاون والمصالح المتبادلة لكلا البلدين، عبر ترتيبات تدريجية وتراكمية من أجل بناء هياكل اقتصادية مرغوبة، تعتمد على التخصص والتكامل وتعزيز فرص الاعتماد المتبادل على المصالح المشتركة حسب النقاط التالية والتي من شأنها الحد من العجز التجاري والتبعية الاقتصادية لإسرائيل :

- 1 - تقليل الاعتماد على إسرائيل في توظيف الفائض من العمالة الفلسطينية عن طريق زيادة القدرة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، بعد صياغة استراتيجية اقتصادية جديدة، تهدف إلى الانتقال من تصدير العمالة إلى تصدير السلع كثيفة العمل .
- 2 - إيجاد قناعة إسرائيلية بفاعلية الاقتصاد الفلسطيني في تحقيق التعاون المتبادل ككيان مستقل كما كانت علاقة دول جنوب شرق آسيا مع اليابان، إذ تخلت عن العديد من الصناعات كثيفة العمل للدول المجاورة مثل ماليزيا، تاوان، وكوريا الجنوبية للاستفادة من وفورات الحجم الكبير، مع تطوير نموذج التعاقد من الباطن لنموذج الاستراتيجية الخارجية .
- 3 - تعزيز التخصص الفلسطيني في العديد من الصناعات التي تمتلك أفاقاً واعدة، لتحقيق ميزة تنافسية بعد تخلي إسرائيل عن إنتاجها في ظل علاقات التعاون المتبادل، مثل الصناعات الغذائية والحيوانية الحية والمشروبات والمنسوجات، مع العلم بأن الواردات الفلسطينية من هذه السلع تفوق الصادرات الإسرائيلية منها، ويمكن عن طريق الاستثمار فيها زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 15% وزيادة فرص العمالة التي يمكن توفيرها بنسبة 10% ، مما يؤدي إلى زيادة

الصادرات الفلسطينية بنسبة 14% ، والحد من بعض الواردات وتعديل الميزان التجاري الفلسطيني .

ووفقاً للدراسة التي قام بها معهد ماس لاستكشاف مستقبل التجارة الفلسطينية بعد تحررها من القيود الإسرائيلية بصورة نهائية (النقيب، 1997، ص149)، تبين أن حجم الصادرات الفلسطينية سيتضاعف مقارنة بمستواه الحالي، إذ أن نسبة 70% سيذهب للعراق والسعودية وسورية ولبنان والإمارات العربية وإندونيسيا، كما أن 74% من الواردات ستأتي من البلاد العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وخصوصاً من خلال تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقية التعاون والشراكة، فيجب إعادة توجيه جزء من الواردات الفلسطينية إلى هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لخطوة هامة، وذلك للحفاظ على احتياط النقد الفلسطيني الذي يمكن إصداره بدعم من الحكومة الأمريكية والبنك الدولي .

ومما سبق يتضح لنا بأن واقع التجارة الخارجية الفلسطينية في الوقت الحالي، يؤثر بشكل سلبي على أي عملة وطنية يمكن إصدارها، مع العلم بأن تغيير حركة التجارة الخارجية وفق التوصيات السابقة لن يكون ضمن وقت قصير، ويحتاج لفترة من الزمن، لتصحيح مسار التجارة مع دول العالم بما يخدم المصلحة الاقتصادية الفلسطينية ويدعم العملة الوطنية على أسس متينة .

4-2-5 : وجود احتياطي كبير من العملة الصعبة لتغطية العملة الفلسطينية التي سيتم إصدارها:

بالرغم من أهمية متانة الاقتصاد المحلي كظهير للعملة الوطنية، وكسند أساسي لها، إلا أننا نعتقد بأن أهمية غطاء الإصدار الكامل كمتطلب أساسي في تحقيق إدارة نقدية حكيمة وتكيف الإصدار النقدي حسبما تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني وحاجاته الأساسية، بدلاً من ترك الأمر لأي سلطة دون قيود، أو اهتمام بالحاجة الفعلية للإصدار النقدي، وبالتالي ضمان زيادة العرض النقدي وفق متطلبات الاقتصاد الوطني.

وتكمن عملية تجميع احتياطات نقدية - بما يوازي النقد المصدر - بشكل كامل بالعملية الأجنبية (خصوصاً الدولار الأمريكي)، لدعم النقد المصدر لضمان الاستقرار في مواجهة

الأخطار غير المتوقعة التي من شأنها تدمير النظام النقدي الفلسطيني وزعزعة الثقة فيه، الأمر الذي سيؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني.

إلا أن المشكلة التي تبرز في الحالة الفلسطينية هي إمكانية توفير الاحتياطات النقدية المذكورة في ظل فترة وجيزة لدعم وتغطية العملة الجديدة المتوقع إصدارها، إذ يتطلب إصدار نقد جديد وإطفاء النقد المتداول وجود كميات من النقد الأجنبي والعملات القابلة للتداول (حسب قانون إصدار العملة الذي سيتم إقراره) لدعم النقد الوطني المنبوي إصداره، وبكميات تكفي لاستبدال العملات المتوفرة في الاقتصاد المعني، ويتحدد حجم الاحتياطي المطلوب طبقاً لنظام الإصدار الأنسب وآلية الإصدار، وفي هذا السياق أوضح الباحث في الفصل السابق بأنه يحذر ربط العملة الفلسطينية بالدولار الأمريكي من خلال ترتيبات مجلس النقد الذي سيتم إنشاؤه لإصدار وإدارة العملة الوطنية، ومن هذا المنطلق يتوجب توفير كميات من الدولار الأمريكي بما يعادل على الأقل عرض النقد (MI) في المراحل الأولى للإصدار أي بقيمة 1500 مليون دولار (على إعتبار أن الدولار الأمريكي يساوي الدينار الفلسطيني) وفي المراحل التالية يتم تحويل الودائع لأجل، لوحدات الدولار الأمريكي، يضاف لذلك إمكانية الاتفاق مع البنك المركزي الأمريكي حول دعم ومساندة العملة الوطنية بجزء من النقد المطلوب لتغطية النقد المصدر في بداية الإصدار.

وهنا يرى الباحث بضرورة استكمال توفير الاحتياطات النقدية اللازمة لتغطية النقد الفلسطيني المتوقع إصداره في الوقت المناسب وطرحه في الأسواق، ليحل محل العملات الأجنبية المتداولة في السوق الفلسطيني (الدينار الأردني والشيك الإسرائيلي) بينما الدولار الأمريكي سيتم التركيز عليه في تغطية العملة الفلسطينية، وبناء عليه يقترح على السلطة الوطنية الاتفاق مع كل من البنك المركزي الأردني والبنك المركزي الإسرائيلي في سحب واستبدال عملات هذه الدول مقابل تحويل احتياطي العملات المتداولة - التي يتم جمعها (المستبدلة) - بالدولار الأمريكي، أو أية عملة صعبة للمساهمة في تغطية النقد الفلسطيني بكل سهولة إذا أرادت هذه الدول المساعدة والمساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي لجميع الأطراف .

ومن جهة أخرى يجب على السلطة النقدية الفلسطينية متابعة موضوع النقود الفلسطينية المحتجزة لدى بعض المؤسسات المالية البريطانية، الناجمة عن تصفية حسابات مجلس النقد الفلسطيني بعد نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين ومصادرة جزء منها، وهذا ما يتردد في

بعض وسائل الإعلام والصحف (شهاب، العدد 92، ص 17) ويمكن أن تساهم في توفير جزء من الاحتياطي الضروري للإصدار .

وأخيراً يمكن تجاوز قانون مجلس النقد من حيث التغطية الكاملة بالنسبة لإحلال النقد المتداول، وذلك عن طريق إعفاء جزء من النقد المصدر مقابل النقد المتداول الذي سيتم إحلاله في حال طرح العملة الفلسطينية من التغطية بالعملة الاحتياطية، وهذا لا ينطبق على التغطية المقابلة للنقد المصدر الجديد (أي غير الذي سيحل محل المتداول) بأي حال من الأحوال، إضافة إلى ما يلزم من تحويل جزء من الأرباح الناتجة عن الإصدار، لتعويض جزء من ذلك الجزء المتبقي من النقد المصدر الذي لم يتم تغطيته، لتحقيق مزيد من الاستقرار النقدي، والحد من التلاعب بالنقد من قبل أي سلطة موجودة.

5-2-5 : توازن الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية :

تعتبر الموازنة العامة مرآة لجميع النشاطات الحكومية الملقاة على عاتق السلطة التنفيذية، وتمثل برنامج الحكومة المالي، وتشتمل على النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث أن التغير في المركز المالي الحكومي بالفائض أو العجز يؤثر على أداء السلطة التنفيذية ونشاطاتها العملية بالإضافة لنظرة المجتمع لها، لما لذلك من أهمية كبيرة بالنسبة لاستقرار سعر صرف العملة المحلية .

ووفقاً لذلك ينعكس أداء فائض الموازنة المالية على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية، مما يساهم في استقرار سعر صرف العملة المحلية، وبالعكس في ظل تحقيق عجز متراكم في الموازنة العامة الذي يؤثر على تحقيق الأهداف المنشودة، وبالتالي يؤثر على تذبذب سعر صرف العملة وحركة الأسعار .

ومن خلال استعراض مشروع الموازنة العامة للسلطة الوطنية لعام 2000 ، نلاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً على أداء وزارة المالية في إدارة عناصر الموازنة بشقيها الإيرادات والنفقات، وبالأخص أنه وللمرة الأولى في تاريخ السلطة الوطنية، يتم تقديم مشروع الموازنة في موعده القانوني إلى المجلس التشريعي، في حين يتوقع أن تتساوى حجم الإيرادات العامة مع النفقات العامة، الأمر الذي يعني تلافي أي عجز خلال هذا العام، بالإضافة لوضع خطة

للتقديرات الاقتصادية والمالية للأعوام الثلاثة المقبلة، حيث توقعت وزارة المالية استقرار قيمة الإيرادات العامة على ما هي عليه خلال الأعوام الثلاثة المقبلة (الأيام، العدد 1406، ص5).

هذا وقد قام الباحث بتحليل الموازنة العامة للسنوات الماضية حسب ملفات وزارة المالية الفلسطينية، واتضح بأن النفقات الجارية ارتفعت من 492 مليون دولار عام 1995 إلى 940 مليون دولار في مشروع موازنة عام 2000، في حين أن النفقات الاستثمارية والتطويرية التي يتم تمويلها من الدول المانحة انخفضت من 540 مليون دولار عام 1996 إلى 360 مليون دولار عام 1998، ومن المتوقع أن تبلغ في عام 2000 ما قيمته 400 مليون دولار بناءً على التزامات الدول المانحة، إلا أن ذلك يتطلب من المسؤولين إعادة التفكير في سياسة تقنين الإنفاق، والحد من هدر الإيرادات لتستطيع السلطة الوطنية تنفيذ مسؤولياتها على أفضل وجه، في الوقت الذي تشكل فيه الإيرادات المحلية لعام 2000 بما نسبته 70% من الإيرادات العامة، وهي زيادة نسبتها 127% عن عام 1997، وهي نتيجة لفعالية وزارة المالية ودائرة الجمارك في تحصيل الإيرادات.

ومن جهة أخرى يشكل بند الرواتب والأجور ما نسبته 60% من النفقات الجارية لعام 2000 (ماس، المراقب الاقتصادي، العدد 16، ص34)، في الوقت الذي كان يشكل نسبة 52% من مجموع النفقات الجارية عام 1995، مما يظهر محدودية السلطة الوطنية في السيطرة على النفقات العامة في الظروف الحالية، في حين يشير اتجاه النفقات العامة لنمو احتياجات التمويل المستقبلية متمثلاً في ارتفاع حصة الرواتب والأجور بشكل ملحوظ عن الدول التالية (الأردن 57%، لبنان 26%، مصر 21%، تونس 38%، معدل دول آسيا 32%) (البنك الدولي، 1999، ص60).

يمكننا القول بأن السلطة الوطنية اعتمدت خلال الفترة السابقة التوظيف الحكومي، لمحاربة البطالة الناتجة عن عودة عناصر منظمة التحرير الفلسطينية، واستيعاب العمالة العائدة والأسرى المحررين، وبجانب نمو العمالة الطبيعية، خلق عبئاً مالياً على المدى المتوسط، من شأنه تقييد قدرة السلطة الوطنية على تمويل بعض المتطلبات الأساسية، وخصوصاً بأن الدول المانحة غير دائمة على المدى البعيد، في الوقت الذي يحتاج الاقتصاد الفلسطيني لتغطية نفقات كبيرة ومهمة وعلى رأسها: إعادة الانتشار، وإعلان الدولة، والمسؤوليات المترتبة عليها، فإنه يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية تحمل نفقات تحويل موظفي وكالة الغوث الدولية، والموظفين المنتدبين من المؤسسات والبرامج الخاصة والدولية

إلى القطاع الحكومي، بالإضافة إلى إيجاد عمل للعديد من الفلسطينيين المتوقع عودتهم من الخارج .

وهنا يطالنا السؤالين التاليين : هل المطلوب من الحكومة الفلسطينية تضخيم القطاع الحكومي أكثر من ذلك لهؤلاء الفئات من العاملين ؟ أم دعم وتطوير البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته ؟ لاستيعاب أعداد كبيرة، ومع أن الخيارين بحاجة لتمويل باهض، إلا أننا نأمل بأن لا ينعكس ذلك على الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين، وبالتالي يسند إلى السلطة مسئولية وضع آلية للحد من ارتفاع النفقات الجارية التي توازي الإيرادات الجارية لتخصيص موارد مالية لتغطية جميع مسئوليات الحكومة المستقبلية، وعدم الدخول في عجز مالي خلال السنوات القادمة، وخصوصاً بعد تحمل نفقات الموازنة الرأسمالية والتطويرية .

هذا وقد أشار (Jucker Fleetwood) بأن الدول النامية لا تستطيع التحكم بمحددات القاعدة النقدية بسبب العجز المتزايد في موازينها، حيث يتم تمويل العجز في موازينها عن طريق المساعدات والقروض الأجنبية (بركات، 1996، ص86)، غير أن الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك، والطريقة التي يتم فيها تمويل ذلك العجز، قد تختلف من بلد لآخر، فتمويل العجز الناتج عن نفقات رأسمالية وتطويرية، قد يترتب عليه زيادة في النشاط الاقتصادي والقدرة الإنتاجية والاستخدام، وبالتالي يضمن تحقيق عوائد لتسديد قيمة القرض وفوائده، وبالعكس في حال الاقتراض لتمويل نفقات جارية والتي تزيد الأعباء وإساءة موقفها المالي وهذا ما لا نريده لفلسطين .

غير إن سياسة العجز الممول مصرفياً سواء مركزياً أو تجارياً من دون وضع حدود لها، تؤدي بالتأكيد لآثار سلبية واسعة جداً في بلد مثل فلسطين، لم تكتمل هيكلية السياسة الاقتصادية ويتعرض لمضايقات مباشرة من الجانب الإسرائيلي، إذ لا تتوفر فيها مستلزمات إنتاج كافية قد تدفع باتجاه نشاط اقتصادي متزايد أو معدل نمو اقتصادي إيجابي، وبذلك سيكون الأثر الوحيد الذي تتركه هذه السياسة هو ضخ نقدي كبير مع ما ينتج عن ذلك من ارتفاع مستويات الأسعار، وخاصة في ظل التمويل من خلال طباعة أوراق نقدية جديدة، وبذلك يضمن الانضباط المالي الحكومي بأن يبقى عجز القطاع العام صغيراً ومحدوداً، بحيث يمكن تمويله من الاقتراض المحلي (القطاع الخاص) والأجنبي، وليس من خلال طباعة المزيد من النقود، لما لذلك من أهمية في تنادي ممارسة أي ضغوط على العملة الجديدة، ونظراً

لأهمية السياسة المالية الحكومية المنضبطة كمتطلب أساسي لاستقرار العملة ونتيجة للعجز المتوقع في ميزانية الحكومة الفلسطينية للسنوات المقبلة دفع الباحث في تفضيل نظام مجلس النقد لإصدار العملة بدلا من بنك مركزي قد تسيطر عليه وزارة المالية .

ومن جهة أخرى إن ارتفاع الدين العام الخارجي إلى 606 مليون دولار كنسبة من المعونات الدولية خلال السنوات الخمس السابقة، يثير مخاوف جديدة على عملية البنية المستقبلية من حيث تأثير أقساط الديون وفوائدها على اتجاه الموازنة، واستفاد نسبة كبيرة منها لصالح الأقساط، وتزايد القروض، ومزيد من تخفيض مخصصات الموازنة، التي يمكن أن تمس النفقات الضرورية أو الجارية، وهي نسبة ضئيلة بالنسبة لدول العالم، ولكن الفترة التي تراكمت فيها قصيرة وهذا ما يثير المخاوف .

ويتبين مما سبق بان الوضع المالي غير مهيا لإصدار ودعم العملة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية، وعلى السلطة الفلسطينية أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار لتحقيق الاستقرار المالي وضمان استقرار العملة :-

- 1- تقنين الإنفاق من خلال تخطيط وإدارة الموازنة بما يتناسب وأولويات السلطة الوطنية الاستراتيجية في توفير الخدمات الأساسية، والاستقرار المالي الثابت الذي ينعكس عليه زيادة الثقة .
- 2- ضمان توريد جميع إيرادات مؤسسات السلطة في صندوق موحد يتبع لوزارة المالية سواء الرسوم التي تجبى باسم السلطة، أو أرباح الشركات الحكومية، بالإضافة لمطالبة إسرائيل بجميع المستحقات المالية للسلطة والحد من النهب الضريبي .
- 3- إعادة هيكلة نظام ضرائب فلسطيني مستقل بمعزل عن إسرائيل، يخدم الأهداف الاقتصادية الكلية وأهمها دعم العملة المحلية .
- 4- توضيح دور الحكومة في الاقتصاد الوطني من خلال الالتزام الدقيق بسياسة السلطة الفلسطينية، التي أعلنت عنها مرارا بخصوص إنهاء مشاركتها في النشاطات التجارية، والإفصاح الكامل عن جميع النشاطات، وتحويل كافة عائداتها لخزينة وزارة المالية .

تتركز مهمة السلطة النقدية في الرقابة المصرفية على أداء وحدات الجهاز المصرفي بشكل فعال، وخصوصا في ظل اتباع نظام مجلس النقد لإصدار العملة المحلية، وذلك بالالتزام بالمعايير والتعليمات المصرفية، لضمان تحقيق السلامة المصرفية والاستقرار النقدي، مما تولد الثقة والاعتزاز في الجهاز المصرفي، وبالتالي تحد من تعثر أحد المصارف الذي سيؤثر على الطلب على العملة المحلية نتيجة تهافت العملاء على البنوك للتخلص من العملة المحلية بعملات أكثر أمانا، وتتأثر الرقابة المصرفية بالمناخ السياسي والاقتصادي الذي يسود المجتمع، وتتفاعل مع الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في ظل التطورات المحلية والأجنبية واحتياجات جمهور المتعاملين .

ولضمان تحقيق الاستقرار المصرفي يتوجب وضع وتطوير وتطبيق ضوابط ومعايير احترازية، للحد من المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسات المالية، والتأكد من أنها تدير نشاطاتها بطريقة ملائمة للمعايير والتعليمات المصرفية الصادرة عن السلطة النقدية، والتي تتمثل في الرقابة على النظام المصرفي من حيث:

- 1- معدلات كفاية رأس المال .
- 2- إدارة المخاطر الائتمانية .
- 3- إدارة مخاطر السوق سواء تقلبات أسعار العملات أو أسعار الفائدة وأسعار الأدوات المالية الأخرى .
- 4- إدارة السيولة من حيث استقرار قاعدة الودائع ونسبة القروض للودائع (سلطة النقد الفلسطينية، 1999، ص12) .

ولتحقيق فعالية الرقابة يجب الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، والأسس المصرفية العالمية المتعارف عليها وفق اتفاقيات وقرارات بازل الدولية، ومتابعة تحسين مستوى أداء مجموعة المصارف العاملة في فلسطين وفق مؤشرات CAMEI (راس المال، الأصول، الإدارة، الدخل، السيولة)، لضمان سلامة وفعالية المؤسسات المالية والاستقرار الاقتصادي، لضمان مستقبل النظام النقدي الفلسطيني الجديد في ظل اقتصاد صغير ذي احتياجات تمويلية متعددة، حيث لا يمكن أن يكون هناك نقد مستقر إلا بجهاز مصرفي مستقل وقوي، وهذا ما نريده للنقد الفلسطيني مهما طال موعده .

ومما سبق يتضح بأن الجهاز المصرفي لم يرتق بعد إلى المستوى المطلوب في دفع عجلة التنمية، وبالتالي يجب التآني في إصدار العملة لحين جاهزية سلطة النقد في الرقابة على الجهاز المصرفي من خلال إصدار التشريعات المصرفية اللازمة، وضمان استقلاليتها عن السلطة التشريعية، لتحمل مسؤوليتها في إدارة و تطوير الجهاز المصرفي .

5-2-7 وجود سوق مالي متطور :

يعتبر تطوير السوق المالي من المرتكزات المهمة في إطار الجهود المبذولة لاصلاح الاقتصاد الفلسطيني، والتحول نحو الاعتماد على آلية السوق في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد وإفصاح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور اكبر في النشاط الاقتصادي .

ويعد سوق فلسطين للأوراق المالية من أحدث الأسواق المالية في الشرق الأوسط، والأحدث تكنولوجيا وإداريا، إلا انه يؤخذ عليه عدم التمتع بدرجة مقبولة من السيولة والتنوع، وقلة عدد الشركات المدرجة في السوق وعدم وجود قانون يحكم نشاط السوق، ومع ذلك يعول على السوق المالي التغلب على جميع المآخذ، وأخذ دوره في جذب المدخرات المحلية والأجنبية، وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية والتطويرية المناسبة، لدعم مسيرة التنمية، في الوقت الذي تحجم فيه المصارف عن تمويل الاستثمارات طويلة الأجل وذات المخاطرة العالية.

ومن جهة أخرى هناك علاقة ما بين مستوى تطور السوق المالي والتحضير لإصدار العملة الفلسطينية من النواحي التالية :

1-تطور السوق المالي يعزز من قدرة سلطة النقد في الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، من خلال تسهيل استخدام أداة عمليات السوق المفتوحة في التحكم بعرض النقد، وخصوصا في ظل اختيار نظام مجلس النقد وسعر الصرف الثابت، مما يحافظ على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية .

2- تطور السوق المالي يزيد من جذب المدخرات والاستثمارات المحلية والأجنبية للاقتصاد الفلسطيني، مما ينعكس على تعزيز وتقوية الاحتياطات النقدية بالعملات الصعبة اللازمة لدعم العملة المحلية .

3-يساعد على الحد من أي تأثيرات أو أزمات عالمية على الاقتصاد الفلسطيني وامتصاص أية تأثيرات محتملة من خلال إشراكه بالتحركات الاقتصادية العالمية .

وأخيرا يجب توفير نظام وقانون للسوق المالي وفق التطورات الحديثة في مجال العولمة، وإنفتاح الأسواق المالية وارتباط بعضها ببعض، وعليه أن يأخذ دوره في استقطاب التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية، ومشاريع البنية التحتية من خلال حشد المدخرات الفلسطينية والأجنبية، التي ستؤثر على دعم واستقرار العملة المحلية وثبات سعر صرفها .

5-2-8 التنسيق ما بين السلطة النقدية والسلطة المالية :

من المعروف بأن كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية بجميع أدواتهما - هما ركيزتا السياسة الاقتصادية للدولة، في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية حسب الأولويات المقترحة من قبل الحكومة، مثل الاستقرار النقدي، ومكافحة التضخم، ومكافحة البطالة، والحد من العجز في ميزان المدفوعات - ومن أجل المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي لا بد من انتهاز سياسة مالية ونقدية متزنة، تعمل بتنسيق مشترك ضمن الأدوات المتاحة لكليهما لتحقيق الأهداف المنشودة .

كما يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، فعلى السياسة المالية أن تساعد السياسة النقدية في تحقيق هدفها من خلال تفعيل أدواتها المتاحة وبالعكس، وعدم تضارب السياستين، لما لذلك من آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والنقدي .

ورغم تفضيل الباحث لنظام مجلس النقد ضمن سعر الصرف الثابت وقت إصدار العملة الفلسطينية، وكون السياسة النقدية الأمريكية هي السياسة المتبعة (في ظل اعتماد الدولار كعملة احتياطية)، إلا أن هذا سيحد من دور السياسة النقدية المباشرة لعلاج الآثار السلبية التي تواجه القطاعات الاقتصادية في فلسطين، ويمكن عمل ذلك عن طريق الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية مثل التعميمات والقوانين والرقابة على تطبيق التعليمات والقوانين . وبالتالي سيكون دور السياسة المالية في دعم أهداف السياسة النقدية بكل الوسائل المتاحة ضمن السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية لتحقيق الاستقرار والتنمية .

مما لا شك فيه أن هناك أهمية اقتصادية وسياسية لإصدار العملة الوطنية الفلسطينية، ولا يوجد خلاف بين الاقتصاديين حول ضرورة إصدار وتداول عملة وطنية فلسطينية بدل العملات الأجنبية المتداولة، لدورها في توفير الاستقرار في الاقتصاد الوطني مهما تأجل قرار الإصدار، حتى تحقيق متطلبات الإصدار والمحافظة على قيمة العملة وزيادة الطلب عليها.

ووفقاً للترتيبات النقدية السائدة في فلسطين خلال الفترة الحالية بتداول ثلاث عملات بشكل رئيسي في المناطق الفلسطينية، ومع قرب نهاية الفترة الانتقالية وبدء مرحلة الحل النهائي للقضية الفلسطينية وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، أثرت العديد من النقاشات والآراء حول مستقبل النظام النقدي في فلسطين على جميع المستويات، حيث سنستعرض من خلال هذا المبحث هذه الآراء، ومن ثم سنحاول تحليل البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني، فيما يتعلق بطبيعة العملة التي سيتم اعتمادها في التداول بشكل قانوني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

5-3-1 : الآراء المطروحة حول إصدار العملة الوطنية :

مع كل أزمة تتعرض لها العملات المتداولة في فلسطين نسمع عن آراء تتادي بالحد من الآثار والخسائر الناتجة عن استخدام العملات الأجنبية، وخصوصاً بالنسبة لتداول الشيكال الإسرائيلي، واستمرار تذبذبه لما له من آثار سلبية بشكل مستمر على الاقتصاد الفلسطيني، ومع قرب انتهاء المرحلة الانتقالية في المناطق الفلسطينية برزت العديد من الآراء الرسمية وغير الرسمية حول هذا الموضوع، ولذلك سيتم فيما يلي استعراض هذه الآراء مجتمعة للخروج بوجهة نظر عامة تفيد الدراسة :

1 - التوجه الحكومي

في البداية فقد عبر د. فؤاد بسيسو عن موقف سلطة النقد الفلسطينية حول جاهزية إصدار العملة الوطنية فور إعلان الدولة المستقلة، واتخاذ القرار السياسي في هذا الشأن، إذ سيتم استدراج عروض الشركات العالمية المشهورة حول التصاميم الخاصة بالعملة الفلسطينية

في حال اتخاذ القرار السياسي بإصدار العملة (الأيام، العدد 1497، ص17) ، فيما أوضح د. ماهر المصري وزير الاقتصاد والتجارة، بعدم جاهزية الأرضية الاقتصادية الفلسطينية لإصدار العملة الوطنية، بينما أكد د. محمد اشتية - مدير عام بكدار - حول ضرورة إصدار العملة، ولكن بشروط عدة، أهمها : التقدم الذي يجب أن تحرزها المفاوضات السياسية والاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين بخصوص مفاوضات الحل النهائي لإقامة الدولة الفلسطينية، بالإضافة لتعديل العلاقات الضريبية والتجارية مع إسرائيل (الحياة الجديدة، العدد1520، ص11).

فيما يؤكد بعض السياسيين ضرورة إصدار الجنيه الفلسطيني كالعلم وطوابع البريد والمطار وغيرها من المعالم السيادية، حيث أن الخصوصية الفلسطينية تفرض مثل هذا التحدي لخطوة هامة للاستقلال الاقتصادي .

وفي هذا السياق أوضحت إحدى الدراسات الميدانية مدى جاهزية السلطة السياسية لفرض التعامل مع العملة الوطنية حال إصدارها، والتي وجهت لرجال السلطة والسياسة في مستويات متقدمة بأن 89% من عينة الدراسة أيدوا فكرة إصدار عملة وطنية وبقوة وبدون تحفظ، فيما أيد 8% من العينة الفكرة ولكن مع وجود تحفظات معينة، بينما عارض 3% من العينة فكرة إصدار العملة الوطنية (البرغوثي، 1999، ص38) .

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن التوجه الرسمي في السلطة الوطنية يؤيد إصدار العملة الفلسطينية مع انتهاء المرحلة الانتقالية، مع وجود بعض التحفظات ولكن بنسبة قليلة.

2- التوجه البحثي والأكاديمي

ويمكن إيجاز هذا التوجه بما يلي :

أ- هناك من يرى ضرورة إصدار العملة الفلسطينية مع تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي في ظل الدولة الفلسطينية (الحياة الجديدة، العدد1520، ص11).

ب- وهناك رأي آخر يوصي بضرورة تحقيق كافة المتطلبات الاقتصادية اللازمة لإصدار العملة الفلسطينية، وذلك قبل التفكير في إصدار العملة، إستناداً إلى تجارب دول عدة أعلنت استقلالها، وظلت سنوات عدة لا تتعامل بعملة وطنية حتى استكمال متطلبات

إصدار العملة الوطنية، مثل الكويت، التي ظلت فيها الروبية الهندية عملة تداول عدة سنوات حتى إصدار الدينار الكويتي (الحياة الجديدة، العدد 1520، ص 11).

ت- وهناك توجه آخر يوحى بإمكانية إيجاد قيمة حسابية للجنيه الفلسطيني، واستخدامه لفترة انتقالية قد تصل لفترة خمس سنوات، مثل تجربة الإيكو أو الدينار العربي الحسابي (الأيام، العدد 1285، ص 5).

ث- إيجاد عملة فلسطينية أردنية مشتركة يتم تداولها في كل من الأردن وفلسطين، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية من وحدة نقدية بين سوريا ولبنان من خلال تداول الليرة (الحياة الجديدة، العدد 1520، ص 11).

ج- اعتماد الدينار الأردني بشكل مؤقت حتى إصدار العملة الفلسطينية (الحياة الجديدة، العدد 1520، ص 11).

3- توجه القطاع الخاص

يعتبر رأي القطاع الخاص من المسائل الضرورية فيما يخص إصدار العملة، نظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه في عملية البناء والتنمية في الاقتصاد الفلسطيني، إذ أنه سيحكم على فاعلية العملة والثقة في التعامل معها في السوق النقدي، ومدى تقبله لها والطلب عليها، وقد أكدت إحدى الدراسات الميدانية حول مدى قبول الجمهور للتعامل بالعملة الوطنية حال إصدارها، التي كانت موجهة للمواطنين ورجال الأعمال بأن 80% من أفراد العينة رفضوا وبشدة إصدار العملة الوطنية، فيما عبر 15% بإجابات غير قاطعة، بينما وافق 5% على إصدار عملة وطنية (البرغوثي، 1999، ص 39).

وما سبق يؤكد عدم تقبل الجمهور والمستثمرين للتعامل بالعملة الوطنية في حال إصدارها في ظل الظروف الحالية، وهذا يدل على عدم وضوح مستقبل المرحلة الحالية بالنسبة للقطاع الخاص والسكان في فلسطين.

4- التوجه الإسرائيلي

أكدت شخصيات سياسية واقتصادية إسرائيلية عدم معارضتها على إصدار العملة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يبدو مستهجناً على دولة تعودنا منها على العرقلة والمعارضة في الأمور التي تحقق مطالبنا الاقتصادية والسياسية.

وفي هذا السياق أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك بحرية الفلسطينيين في إصدار عملتهم المستقلة ورسم سياستهم المالية كأى دولة مستقلة، والانطلاق إلى العالم من خلالها بدون أي تدخل من الجانب الإسرائيلي (الأيام، العدد 1410، ص1)، وهذا ما أكده أيضا كل من أبراهام شوحط-وزير المالية الإسرائيلي- وران كوهين - وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي-.

وأيضاً دعت إحدى الوثائق التي بلورها اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية إلى إصدار عملة فلسطينية، في إطار خطة الفصل الاقتصادي التي تؤدي لإنشاء إدارة سياسية اقتصادية خارجية فلسطينية مستقلة عن إسرائيل (الأيام، العدد 1313، ص17).

5-3-2 البدائل المستقبلية المتاحة :

مع قرب انتهاء الفترة الانتقالية وبداية مرحلة الحل النهائي، يجب أن تنتهي الترتيبات الاقتصادية والنقدية الحالية، ومنها بشكل خاص مسألة تأجيل إصدار عملة فلسطينية مستقلة حسب اتفاقية باريس الاقتصادية، وبالتالي اتخاذ ترتيبات نقدية مستقلة بما يلائم مصلحة الاقتصاد الفلسطيني، وبناء على ذلك سيعرض الباحث رؤية مستقبلية للترتيبات النقدية التي تتلاءم مع الواقع الفلسطيني ضمن إمكانياته، حيث تدرج الرؤية بإحدى البدائل التالية :

- 1- إصدار العملة الفلسطينية لتحل محل الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي بشكل قانوني.
- 2- اعتماد الدينار الأردني كعملة تداول قانونية .
- 3- اعتماد الشيكل الإسرائيلي كعملة تداول قانونية .
- 4- دولة الاقتصاد .
- 5- بقاء الترتيبات النقدية الحالية ضمن شروط مناسبة .
- 6- إختيار الدينار الفلسطيني الحسابي .

وفيما يلي مناقشة وتحليل هذه الخيارات :

- 1- بالنسبة للخيار الأول فإنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بأن هذا الخيار سيبقى هو الخيار الاستراتيجي في السياسة الاقتصادية الفلسطينية كعنصر سيادي، وذلك من أجل بناء اقتصاد فلسطيني قادر على الصمود والمواجهة، وتوفير البيئة المناسبة والملائمة، لإحداث تنمية مستقلة ودائمة على المدى الطويل، ولذلك يرى الباحث بأن

إصدار عملتنا الوطنية أمر ليس بالإمكان تحقيقه في المستقبل القريب، وإذا استعجلنا في اتخاذ قرار الإصدار نقضي على كل الإنجازات التي تحققت في السنوات القليلة الماضية، إذ بدون تحقيق المتطلبات الاقتصادية والسياسية والمقومات اللازمة لدعم العملة وتحقيق استقرارها - والتي سبق شرحها - لا يمكن لسلطة النقد الفلسطينية إصدار عملة وطنية مستقلة تحقق رغبات المواطنين، لذا على السلطة الوطنية الفلسطينية تعزيز المؤسسات الفلسطينية، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ودعمه، ومن ثم يمكن الحديث عن إمكانية إصدار العملة الوطنية .

2- أما الخيار الثاني فينطلق من العلاقة التاريخية الوثيقة بين الشعبين الفلسطيني والأردني، والرابطة السياسية والاقتصادية بينهما، وبالأخص حركة رؤوس الأموال من خلال المصارف المشتركة، التي أدت لتعميق ثقة الفلسطينيين بالعملية الأردنية (الدينار الأردني)، مما جعل من هذه العملة أداة سهلة للتداول بالنسبة للفلسطينيين. ومن الأمور التي أدت إلى زيادة ثقة الفلسطينيين بالدينار الأردني، ما حدث في الثمانينيات، إذ شهد الشيكل الإسرائيلي انخفاضا كبيرا في قيمته بسبب التضخم، بناء على ما سبق ذكره فإنه يكون بإمكان سلطة النقد الفلسطينية إختيار الدينار الأردني كعملة تداول قانونية في فلسطين، وبالتالي إعماده عملة للبلدين مؤقتا، وذلك في ظل وجود بعض العوامل المشجعة مثل التقارب الجغرافي بين الأردن وفلسطين، والثبات النسبي في سعر صرف الدينار، نظرا لاعتماده على المساعدات الخارجية، ويمكن من خلال ترتيبات نقدية مع الأردن بخصوص طبيعة السياسة النقدية، والإشراف على تداول العملة الأردنية مع سحب الشيكل الإسرائيلي من السوق النقدي الفلسطيني . لكن بالرغم مما ذكرناه، إلا انه في ظل الظروف والمعطيات الحالية لا يمكن الأخذ بهذا الخيار لعدة أسباب منها :

أ- إن اعتماد الدينار الأردني كعملة متداولة في الأراضي الفلسطينية يعني قيام وحدة نقدية بين البلدين، وهذا غير متحقق على أرض الواقع بسبب انفصال الاقتصاديين عن بعضهما البعض .

ب- كون الترتيبات النقدية مع الأردن على حساب العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، لا يمكن فصلها خلال فترة وجيزة، وخصوصا إيرادات الجمارك والرسوم التي تجبي من خلال إسرائيل، وعائدات العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة لحركة التجارة الخارجية مع إسرائيل، التي تستوفى بالشيكل الإسرائيلي بكميات كبيرة، التي يصعب تحويلها لعملات أجنبية في ظل اعتماد الدينار الأردني .

3- أما الخيار الثالث فينبع من العلاقة الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني من قبل إسرائيل خلال العقود الماضية، وخصوصاً حركة السلع والخدمات، إذ يعتبر الشيك الإسرائيلي عملة التداول الرئيسية في غالبية المعاملات الجارية في فلسطين، ولهذا تم طرح الخيار باعتماد الشيك الإسرائيلي كعملة تداول قانونية في فلسطين مع سحب الدينار الأردني من السوق الفلسطيني خلال الفترة المقبلة .

ولكن رغم العلاقات وحركة المبادلات المذكورة والتي بررت طرح هذا الخيار، إلا أن هذا الخيار إذا تم تقبله سياسياً أو اقتصادياً، فلا يمكن تقبله نفسياً وشعبياً للأسباب التالية :

أ- التذبذب المستمر في قيمة الشيك الإسرائيلي أفقد دوره في الاقتصاد الفلسطيني كعملة ادخار، ومعاملات طويلة الأجل، حتى أن بعض الإسرائيليين فضلوا استخدام الدولار في هذه المعاملات، وبالتالي ليس من المعقول ترسيخ الشيك الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني بسببها المتعددة .

ب- إعتبار الشيك الإسرائيلي عملة العدو الأول للفلسطينيين تؤثر على نفسية السكان في إعتماده على المدى البعيد كعملة تداول رسمية وجيدة، بالرغم من استخدامه من قبل المواطنين في الفترة الحالية، بسبب طبيعة المعاملات وسهولة الحصول على الشيك بمصادره المختلفة .

4- قامت بعض الدول بدولة الاقتصاد الوطني (إعتماد الدولار الأمريكي كعملة تداول رئيسية في تسيير جميع المعاملات الجارية والأجلة للمواطنين) عوضاً عن إصدار عملاتها المحلية مثل ليبيريا، للثقة الشعبية والحكومية في قوة واستقرار الدولار الأمريكي، وقد تماثل الدولة لحد ما مجلس النقد من خلال عدم مقدرتها في التأثير على الاقتصاد فيما يتعلق بعرض النقد وسعر الفائدة، وقد تكون مكلفة كونها تتطلب استثمارات كبيرة من العملات الأجنبية أو دفع الفوائد على اقتراض العملات الأجنبية.

هذا وقد قررت إحدى دول أمريكا اللاتينية بدولة عملتها الوطنية، فيما برزت العديد من الآراء المؤيدة لدولة الشيكل الإسرائيلي والليرة اللبنانية في كل من إسرائيل ولبنان، بسبب عدم استقرار عملاتها .

إلا أنه لا يمكن دولة الاقتصاد الفلسطيني كبديل عن إصدار العملة الفلسطينية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية للأسباب التالية :

أ- إعتقاد عملة صعبة (قابلة للتحويل) كعملة تداول رئيسية تتطلب اقتصاداً قوياً ذا قدرة تنافسية وتصديرية، وتحقيق - على الأقل - توازن في ميزان المدفوعات لتوفير السيولة اللازمة من الدولار بشكل طبيعي .

ب- عدم القدرة على توفير كميات الدولار اللازمة لتحل محل العملات المتداولة وخصوصاً القطع الصغيرة والمعدنية .

ج- طبيعة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل تحدد من إمكانية توفير أي دولارات، لأن الطلب على الشيكل في فلسطين أعلى بأضعاف من العرض عليه، مما يؤكد على وجود عجز في توفير العملة الصعبة في ظل هذه الظروف، وبالتالي عدم إمكانية تطبيق هذا الخيار خلال الترتيبات المستقبلية .

5- وبالنسبة للخيار الخامس فإن الترتيبات النقدية الحالية المتفق عليها في اتفاقية باريس الاقتصادية والاتفاقية الاقتصادية مع الأردن حول تداول الدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي بالإضافة للدولار الأمريكي في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية حسب طبيعة العملة وثقة السكان فيها كما أوضحها الباحث، لها ميزات إيجابية بالنسبة للسكان ليفاضلوا في اختيار العملة المناسبة والمستقرة لمعاملاتهم من خلال العملات المتداولة، وعدم فرض عملة معينة تعود بالخسائر على الاقتصاد، وهذا ما حدث أواخر الثمانينات، بعد تخفيض سعر صرف الدينار الأردني بالنسبة للدولار والشيكل، بالإضافة إلى الاعتماد على الدينار والدولار خلال فترات التضخم في الشيكل الإسرائيلي، ولذلك يعتبر استمرار الترتيبات النقدية الحالية هو الخيار الأوفر حظاً في إتباعه بعد انتهاء المرحلة الانتقالية (رغم عدم نجاحه على المدى البعيد)، ولكن ضمن اتفاقيات جديدة تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

- التشاور والتنسيق المسبق لأي سياسة يتم اتخاذها سواء من البنك المركزي الأردني أو البنك المركزي الإسرائيلي للتأثير على عملاتهما .

-المطالبة بحصة فلسطين من العوائد الناتجة عن استعمال عملات هذه الدول والتي تعود فائدتها على البنوك المركزية التابعة لها العملة المتداولة نتيجة عدم إصدار عملة فلسطينية، يتم احتساب هذه العوائد بطرق عدة، منها المطبقة في منطقة التجارة المتحدة في جنوب أفريقيا، أو الحصول على نفس الترتيبات الموجودة في البنك المركزي الأوروبي، وذلك باحتساب عوائد الشواكل والدنانير المتداولة في فلسطين وهي خسائر مباشرة من مواردنا الاقتصادية لحساب الاقتصاد الإسرائيلي والأردني .

- اتخاذ إجراءات نقدية ومصرفية أكثر استقراراً وثباتاً بالتنسيق مع البنوك المركزية التابعة لها العملات المتداولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

6- وأخيراً فإن هناك من يطرح فكرة الدينار الحسابي كوحدة حسابية، مع العلم أنها لا تتطلب توفير إحتياطي نقدي ولا طباعة العملة ولا تؤثر على الترتيبات النقدية المتفق عليها مع كل من الأردن وإسرائيل، وهي وحدة لا تستخدم في التداول بين الناس، وإنما تستخدم كأساس لنشر ميزانيات مؤسسات السلطة الوطنية، والشركات المساهمة العامة والخاصة وتكون مقومة بالدينار الفلسطيني الحسابي، وتهدف لمراكمة إحتياطي من العملات الأجنبية لتسديد الطلب على الواردات، وبذلك تخدم هذه الآلية التعامل التجاري الخارجي وقياس معاملات المؤسسات الرسمية وليس التداول اليومي، وإن اعتماد مثل هذه الوحدة يحمينا من بعض آثار انخفاض أسعار صرف العملات المتداولة الأخرى، وأثار حدوث مضاربات بالعملات الثلاث رغم أنها قد تحل مشكلة المدخرات الكبيرة بهذه الوحدة .

نستنتج مما سبق أنه يجب البدء بالتحضير لعملة حسابية (الدينار الفلسطيني الحسابي)، كما كان الايكو أو وحدة حقوق السحب الخاصة أو الدينار العربي الحسابي كوحدة حسابية غير متداولة، ولكنها أداة لتسوية الحسابات، لما له من فائدة في حساب الموازنات العامة للحكومة والمؤسسات العامة، إذ لا يعقل أن تصدر الميزانية الفلسطينية للمؤسسات الفلسطينية بالدينار الأردني أو الشيكل الإسرائيلي أو... الخ، ويتم دعم وتطوير الدينار الحسابي كتمهيد لإدخال الدينار الفلسطيني كعملة تداول في ظل تحقيق متطلبات إصدار العملة الوطنية، وحينها يتم تحويل جميع حسابات الدينار الحسابي لها .

وهكذا فإن الخيارات السابقة هي الخيارات المتاحة أمام سلطة النقد الفلسطينية في اتخاذ الخيار الأنسب، ونلاحظ أن جميع الخيارات تطرح وبشكل واضح، فكرة عدم إصدار عملة في المراحل الأولى لإعلان الدولة المستقلة، رغم مزايا إصدار العملة للاقتصاد الفلسطيني، مع العلم بأن العملة الفلسطينية سابقة للعديد من العملات الحالية المتداولة مثل الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني، وكانت تتداول في كل من الأردن وفلسطين وحتى في لبنان وسوريا والعراق ومصر (قرش، 1999، ص10)، ولكن يجب علينا أن نتعامل مع هذا الموضوع بكل موضوعية، متخطين المبررات الحقيقية والسياسية التي تدفع الدولة لإصدار عملتها المستقلة .

وبناءً عليه يتوجب على سلطة النقد الفلسطينية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقرار تداول العملات الثلاث المتداولة في فلسطين، مع التحضير لإصدار الدينار الفلسطيني الحسابي لتوحيد الحسابات الرسمية لدى المؤسسات الرسمية .

الفصل السادس النتائج والتوصيات

استعرضت الدراسة طبيعة الوضع النقدي في فلسطين، الذي تأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها فلسطين، بالإضافة للبدائل المستقبلية المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة المقبلة ضمن الواقع السياسي والاقتصادي .

1-6 النتائج :

تتلخص نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية :

- تعتبر الترتيبات النقدية التي مرت بها فلسطين فريدة من نوعها بالمقارنة مع الدول الأخرى في الوقت الحالي، سواء من جانب تعدد العملات الأجنبية المتداولة، أو من حيث تحديد طبيعة وحجم العملات المتداولة عشوائيا من قبل السكان الفلسطينيين، حسب مصادر حصولهم عليها واستخداماتهم المختلفة لتحقيق رغباتهم ومعاملاتهم، حسب درجة الثقة بها .

- تم تقدير قيمة عرض النقد (M1) لعام 1998 بحوالي 1525.17 مليون دولار، تتوزع حسب نوع العملة على النحو التالي : 717 ، 388 ، 415 ، 2.5 مليون دولار للشيك، الدينار، الدولار، وعملات أخرى على التوالي، فيما قدرت قيمة عرض النقد (M2) بحوالي 3253.69 مليون دولار تتوزع حسب نوع العملة على النحو التالي : 842.9 ، 831.22 ، 1554.57 ، 25 مليون دولار لنفس العملات السابقة على التوالي.

- نتيجة لغياب العملة الوطنية في فلسطين فان خسارة الاقتصاد الفلسطيني تكون مباشرة من عوائد إصدار العملة (السينوريج) . وقد تم تقدير حجم ريع الإصدار الذي يفقده الاقتصاد الفلسطيني ما بين 1707.087 - 2276.118 مليون دولار خلال الفترة 1968 - 1998، أي بمعدل سنوي يتراوح ما بين 55.067 - 73.423 مليون دولار، كما ان هناك خسائر من عوائد استثمار احتياطي العملة وهي عبارة عن خسائر مباشرة تخسرها الخزينة الفلسطينية نتيجة تداول عملات أجنبية، وبالتالي يعود هذا الريع على الدول

صاحبة العملات المتداولة، إضافة للخسائر غير المباشرة والتي تتمثل في تذبذب العملات المتداولة، وخصوصا الشيكل الإسرائيلي وما ينتج عنه من آثار سلبية .

-تتطلب عملية إصدار العملة الوطنية تحقيق بعض المتطلبات الاقتصادية والسياسية في فلسطين، منها : تحقيق السيادة الوطنية على جميع الأراضي الفلسطينية، ضمان ثبات وقوة الاقتصاد، توفير الاحتياطي اللازم لربط العملة الوطنية، تطوير النظام المالي والمصرفي، ضمان تناسق أهداف كلا من السياسة النقدية والمالية لمصلحة الاقتصاد .

-تعتبر الترتيبات النقدية المتبعة حاليا في فلسطين أفضل خيار في ظل عدم تحقيق مستلزمات إصدار العملة الوطنية، وعدم اتخاذ أحد العملات المتداولة كعملة تداول قانونية وحيدة، مع إمكانية طرح فكرة الدينار الفلسطيني الحسابي للتنفيذ بجانب الترتيبات الحالية.

- عند تحقيق المقومات اللازمة لإصدار العملة يفضل اتباع نظام مجلس النقد وسعر الصرف الثابت لزيادة ثبات وقوة العملة الجديدة .

- اعتبار الدولار الأمريكي هو عملة الربط الرئيسية للعملة الوطنية في ظل إصدارها، على أن يتم إصدار العملة في الوقت المناسب والآلية المناسبة، وفق حاجة معظم القطاعات الاقتصادية وعدم التسرع في هذا الموضوع بالذات .

- لم تعد تعتمد العملة وسعر صرفها على غطاء النقد، بل على قوة الاقتصاد ذاته مقابل الاقتصاديات الأخرى، وهي القوة التي يعبر عنها ميزان المدفوعات، رغم أن مسألة الغطاء الكامل للنقد المصدر - في السنوات الأولى للإصدار - هي قضية جوهرية، يجب الالتزام بها لضمان الاستقرار النقدي.

بناءً على ما سبق يوصي الباحث بالنقاط التالية :-

1- يجب على سلطة النقد الفلسطينية اتباع السياسات والإجراءات اللازمة لتشجيع البنوك والأفراد والمؤسسات على تقليل الاحتفاظ بأرصدة الشيكال الإسرائيلي، واتباع سياسات استثمارية متحفظة لتقليل عنصر المخاطرة، تجنباً لتأثير الانخفاضات المتكررة في قيمة العملة الإسرائيلية وحفاظاً على توفير العملات الصعبة في البلد .

2- على السلطة الوطنية العمل على بلورة سياسة اقتصادية تجارية مستقلة ضمن ترتيبات جمركية منفصلة، في ظل السيادة الفلسطينية الكاملة على جميع الأراضي الفلسطينية، بالإضافة لحرية التعامل مع كل دول العالم .

3- يتوجب على النظام النقدي الفلسطيني المستقبلي التكيف مع متطلبات الحرية الاقتصادية بطريقة تؤمن بواسطتها الاحتياجات النقدية لفلسطين، دون اللجوء إلى تدخل السلطة سواء بالعرض النقدي أو بعمليات المصارف التجارية .

4- ضرورة اتباع الجانب الفلسطيني لسياسة مستقرة لدى إصدار العملة الفلسطينية، بما يكفل تحديد كمية النقد المتداول، والحفاظ على سعر التعادل بالنسبة للعملات الأساسية المتداولة، يضمن توفير احتياطي كاف من العملات الأجنبية، مع دراسة الإمكانيات المتاحة لمنع التعرض لانعكاسات التضخم المالي .

5- مطالبة كل من إسرائيل والأردن بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن استخدام الدينار الأردني والشيكال الإسرائيلي في الإقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الماضية .

6- يجب تمسك السلطة الفلسطينية بالحقوق الفلسطينية في الاحتياطي النقدي الذي كان متوفراً قبل عام 1948، عن طريق مطالبة السلطات البريطانية - بما يعادل - جميع الأموال المصادرة في نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين .

7- يتوجب على سلطة النقد الفلسطينية العمل على توفير المقومات السياسية والاقتصادية والفنية اللازمة لإصدار العملة الوطنية، بما يضمن قوة أدائها وعدم تعرضها لأي ضغوط خارجية .

8- عدم إصدار العملة الفلسطينية في الوقت الحالي، والتريث لحين توفر الشروط اللازمة لإصدار العملة وخاصة الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتوازن في الموازنة العامة وتطوير النظام المالي والمصرفي، وتعديل ميزان المدفوعات الفلسطيني . مع العمل على استمرار الترتيبات النقدية الحالية ضمن ترتيبات خاصة مع كل من الأردن، وإسرائيل بما يضمن الحقوق الفلسطينية .

9- يفضل قبل البدء بإصدار العملة الوطنية أن يسبقها إصدار الدينار الفلسطيني الحسابي، حتى تتوفر الأرضية المناسبة لإصدار العملة، والمحافظة على قيمتها عندما يمكن إصدار العملة .

المراجع

- المراجع باللغة العربية:
 - أبو الرب، محمود. (1990)، الاقتصاد الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس .
 - اتحاد المصارف العربية، سياسة إدارة سعر الصرف على مشارف القرن الحادي والعشرين، شباط 1994، الإمارات .
 - أحمد، برهان أحمد. (1993)، الأوضاع المالية والنقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (67 - 1987)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية .
 - الامم المتحدة، (1987) : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)، القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، جنيف، الولايات المتحدة الامريكية .
 - أوزباند وفيلانوف، كنت، ديلاو. (1993)، أبحاث وتعليقات مختصرة حول السلطات المستقلة لإدارة العملة، المجلد 40 ، صندوق النقد الدولي، واشنطن .
 - الأيام، رام الله، العدد 1313 ، 17 أغسطس 1999 ، ص 17 .
 - الأيام، رام الله، العدد 1406 ، 18 تشرين ثاني 1999 ، ص 5 .
 - الأيام، رام الله، العدد 1410 ، 22 تشرين ثاني 1999 ، ص 1 .
 - الأيام، رام الله، العدد 1497 ، 19 ديسمبر 2000 ، ص 17 .
 - الأيام، رام الله، العدد 1533 ، 29 فبراير 2000 ، ص 12 .
 - الأيام، رام الله، العدد 1567 ، 2 مايو 2000 ، ص 5 .
 - الأيام (ايام المال والبنوك - ملحق خاص يصدر عن الايام)، رام الله، 20 مايو 1999 ، ص 5 .
 - البرغوثي، عروبة. (1999)، النقد الفلسطيني ودوره في تحقيق اهداف الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية .
 - بركات، عاطف جميل. (1996)، محددات القاعدة النقدية والمضاعف النقدي في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية قياسية (1973- 1994)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، الأردن .
 - بسيسو، فؤاد. (1995) "1" ، معالم أساسية لإنشاء سلطة النقد الفلسطينية / رؤية علمية وطنية واقعية، الجزء الأول، النهار، العدد 2786 ، 6 يناير 1995 ، ص 13 .
 - بسيسو، فؤاد. (1995) "2"، العلاقات المصرفية الأردنية - الفلسطيني: الواقع والمستقبل في زمن السلام، البنوك في الأردن، المجلد 14، عدد 4، الاردن .

- بيسو، فؤاد. (1999)، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية .
- البنك الدولي. (1999)، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية - منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الضفة الغربية وقطاع غزة (تعزيز ادارة القطاع العام)، واشنطن .
- البنك الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 1994 .
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد 39 ، العدد الثالث، مصر، 1999 .
- التميمي، تيسير، اصدار الجنيه الفلسطيني وميزان الارباح والخسائر، الحياة الجديدة، 8 تشرين ثاني 1999، رام الله ، ص 11 .
- الجبالي، نهى، اليورو والدولار .. الى اين ؟ ، السياسة الدولية، لبنان، عدد 134، اكتوبر 1998، ص 261-263 .
- الجعفري، محمود. (1997)، الاتفاقية التجارية الأردنية - الفلسطينية (متطلبات التعديل)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة تقارير الأبحاث رقم (14)، نابلس .
- الجليلي، عبد الرحمن. (1946)، النظام النقدي في العراق، القاهرة، مطبعة نهضة مصر/الجمهورية .
- الجهاز المركزي للإحصاء (1999)، اعلان صحفي لتقديرات الحسابات القومية لفلسطين : 1998 ، رام الله .
- الجهاز المركزي للإحصاء (2000)، احصاءات التجارة الخارجية : 1998، رام الله .
- حامد، أسامة. (1996)، النظام المصرفي الفلسطيني (الواقع والإمكانيات)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله .
- الحناوي، سناء نايف. (1995)، الدينار الأردني وتداوله في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن .
- داوود، يوسف. (1996)، أسعار المستهلك: كانون أول 1995 - حزيران 1996 ، قراءة أولية في التقارير الإحصائية لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله .
- الدولار تحت السيطرة، مجلة الاقتصاد، عدد 1547، 31 أغسطس 1998، ص 3 .
- ديبسي، اينارس. (ديسمبر 1993)، التمويل والتنمية ، ص 26-29 .
- راضي، ع. (1984) ، النقود والبنوك والتجارة الدولية، مصر، مكتبة الجامعة للطباعة .
- رشدي، مصطفى. (1979)، النظرية والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية .

- الزيدانين، جميل سالم . (1999) ، اساسيات في الجهاز المالي - المنظور العلمي، القاهرة، دار وائل للطباعة والنشر .
- سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 15 ، رام الله، 1999 .
- سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 18 ، رام الله، 2000 .
- سلطة النقد الفلسطينية.(1999) "1" ، النقد الفلسطيني، تقرير داخلي (غير منشور)، دائرة الأبحاث، رام الله .
- سلطة النقد الفلسطينية.(1999) "2" ، أثار غياب العملة الوطنية على الاقتصاد الفلسطيني، دائرة الأبحاث، رام الله .
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع، رام الله، 1998.
- السياسة الدولية، عدد 116، إبريل 1994.
- شافعي، محمد. (1985)، مقدمة في النقود والبنوك، جمهورية مصر العربية .
- شعبان، رضوان. (1997)، تتمية رغم الصعاب ؟ الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال - مسودة ملخص تنفيذي، ماس والبنك الدولي، رام الله.
- الشمري، ناظم.(1998)، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، جامعة الموصل، بغداد.
- شهاب، زكي، " غزة اريحا " تطالب " الانتداب البريطاني " باعادة اموال فلسطين، الوسط، العدد 92 ، أثنين ثاني 1993 ، ص 16- 18 .
- شوتر والعمار، منهل، رضوان. (1996) ، النقود والبنوك، القاهرة، مؤسسة الاء للطباعة والنشر .
- شيحة، مصطفى. (1996)، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الطبعة السادسة، القاهرة، دار المعرفة الجامعية .
- الصايغ، أنيس وأخرون . (1996) ، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، دمشق، هيئة الموسوعة العربية .
- صندوق النقد الدولي (1997) : الدورة الدراسية عن أساليب تحليل وبرمجة الاقتصاد الكلي، قراءات مختارة(مجلد1)، التحليل النقدي، القسم 1- ب -4 ، الولايات المتحدة الأمريكية .
- عاشور، يوسف. (1995)، آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، الطبعة الأولى، غزة .
- العبد، جورج. (1989)، المحرر : الاقتصاد الفلسطيني .. تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية .
- عبد الله، زاهرة. (1997)، التكامل النقدي بين الاقتصاديين الأردني والفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن .

- عبد الله، سمير. (1998)، أثر السياسة النقدية الأردنية على الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي الفلسطيني الأول - دور القطاع المصرفي والمالي في إعادة الإعمار والتطوير، غزة، فلسطين .
- عبد الرازق والزعموري، عمر، عودة. (1990)، أزمة الدينار الأردني وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني، الطبعة الأولى، مركز العمل التنموي / معاً، سلسلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (1)، رام الله .
- عبد الفتاح، ضياء. (1999)، مستلزمات انشاء دائرة لاصدار النقد بسلطة النقد الفلسطينية واجراءات طباعة وسك وطرح وسحب والغاء واتلاف النقد، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية .
- عبيد، حسن. (1996)، النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق .
- عطا الله، محمود. (1998)، دور الشيكال الإسرائيلي في النظام الإقتصادي والمالي الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله .
- عطوي، حسام، النظام المصرفي الفلسطيني بالسنوات القادمة، النشرة الاستراتيجية، العدد الثامن عشر، المجلد الثاني، نيسان 1992، ص 28-34 .
- علاونة، عاطف. (1999)، التسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل النقد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية .
- علي، عبد المنعم السيد. (1986)، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي .
- علي، ع. ب. (1978)، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، بغداد .
- عورتاني، باسل. (1998)، الجنيه الفلسطيني والقطاع البنكي ومؤسسات الإقراض، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)، رام الله .
- العياش، غسان. (1998)، المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي، بيروت، اتحاد المصارف العربية .
- فهمي، حسين. (1974)، الجنيه المصري، الاسكندرية، منشأة المعارف .
- القدس، القدس، العدد 10769، 17 أغسطس 1999، ص 2 .
- قديح، وائل. (1999) محددات وأفاق إصدار عملة فلسطينية، مكتب الرئيس - مركز التخطيط الفلسطيني، الدائرة الاقتصادية، سلسلة مذكرات - عدد 41، غزة .

- قرش، محمد خضر، الجنيه الفلسطيني - الواقع والطموح، مجلة البنوك في فلسطين، العدد الاول، حزيران 1996، رام الله، ص 9-10 .
- كورتيز وإبرامز، هرنان، ريتشاردك. (1993)، طرح عملات وطنية جديدة، مجلة التمويل والتنمية، ص 26-28 .
- لطفية، نبيل. (1998)، محاضرات - اسعار الصرف، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية .
- المبيض، سليم. (1989)، النقود العربية الفلسطينية وسكنها المدنية الأجنبية (من القرن السادس قبل الميلاد وحتى عام 1946م)، جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- المجلس التشريعي الفلسطيني، القوانين (1996 - 2000)، الدائرة الإعلامية، الطبعة الثانية، 2000، رام الله .
- مجلة الصياد، لبنان، عدد 2804، السنة 54، 6 أغسطس 1998، ص 31.
- مجلة الصياد، لبنان، عدد 2805، السنة 54، 11 سبتمبر 1998، ص 32.
- محمد، إسماعيل حسن. (1999)، محددات إصدار عملة وطنية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية.
- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. (1994)، بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (التفافية الاقتصادية - الاسرائيلية)، الدائرة الاقتصادية، نابلس .
- مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية - تقييم موازنة 1999، الدائرة الاقتصادية، سلسلة تقارير الندوات (8)، أيلول 1999 .
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي، العدد الخامس، رام الله، 1999 .
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي، العدد السادس، رام الله، 2000 .
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، التجارة الخارجية الفلسطينية - الإسرائيلية (السلعية والخدمية)، واقعها وأفاقها المستقبلية، ملخص تنفيذي، شباط 2000.
- منظمة التحرير الفلسطينية. (1993)، البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات : 1994 - 2000، المجلد الثاني، القسم الرابع، الفصل الثالث، تونس .

- النجار، أحمد، تقلبات الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية واثارها على الاقتصادات العربية، السياسة الدولية، عدد 125، يوليو 1996، لبنان، ص 202-206.
- النظام النقدي والمصرفي في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني (1998)، تقرير مترجم، صامد الاقتصادي، عدد 73، ص 238-246.
- نصر، محمد. (1999)، المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية.
- النقيب، فضل. (1997)، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع - مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات (المسار الفلسطيني - الإسرائيلي)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الهندي والهوراني، عدنان، أحمد. (1982)، مبادئ في الاقتصاد التحليلي (الجزئي والكلي)، الطبعة الثانية، عمان.
- يوسف، عبد النبي. (1978)، السياسة النقدية في إسرائيل، القاهرة، مكتبة عين شمس.

Abstract

The importance of this study comes from the necessity of demonstrating a clear vision of the monetary arrangement in Palestine after the end of the transition phase within the available resources.

The study reviewed the banking and the monetary development beginning from the British mandate to the end of the 20th century.

We found that the Palestinian territories have experienced simultaneous changes of the three-used currencies in the Palestinian economy- Jordanian Dinar, US Dollar, and Israeli Shequl According to the nature of the currency and its function.

The researcher used description methodology on this study and we benefited from the previous studies and the monetary experience of the Palestinian Pound, the Egyptian Pound, and the Lebanese Pound in addition to the experience of Lactivia and Estonia Because of the lack of the official statistics about the amount of the used currencies in Palestine, the researcher these amounts based on the similarity of the monetary system of Palestine and Jordan. It was found that the money supply for the year 1998 is 1525.17 million US Dollar and its distribution regarding the kind of the currency was 717 million Dollar as Shequl, 388 million Dollar as Jordan Dinar, 415 million as US Dollar and 2.5 million Dollar as other currencies.

The money supply (m2) was estimated at 3253.69 million Dollar distributed of which 842.9 million Dollar as Shequl, 831.22 million Dollar as Jordan Dinar, 1554.57 million as US Dollar, and 25 million Dollar as other currencies.

We find that the Palestinian economy faced direct and indirect losses, from using these currencies.

The direct loss was estimated between 1707.087 – 2276.118 million US Dollar during the period 1968 – 1998. I.e-annual loss of about 55.067-73.423 million US Dollar, In addition to the loss, which comes from investing the currency reserves. Which was estimated of about 50 million dollar p.a.

The indirect loss represented by the volatility of these currencies and the devaluation of these currencies against the US Dollar in addition to unefficient monetary policy and its impacts on the Palestinian economy

The economists estimated the Palestinian indirect losses from using the Israeli shequl between 500-600 million US Dollar without any Israeli compensation.

The study also clarified that the performance of the Palestinian economy improved in the past few years but still facing difficulties, which is represented by the full compliance to the Economic Paris.

Accord specially the article, which prevent the Palestinian from issuing their currency during the transion period.

The researcher also demonstrated the future monetary alternatives under the situation of not issuing the national currency. It is evident that the best choice is to keep the current monetary arrangements through an agreement with the issuing countries to insure that the resulting returns will not be lost, and to insure that issuing countries will not implement a policy that would affect the palestinian economy .In addition it was proposed the using of accounting currency beside these arrangements. Finally, this study demonstrated the managerial and the institutional arrangements, which are essential for issuing the national currency. It was clear that by following the currency Board "constant exchange rate" would be the best choice, and by taking the US Dollar as a reserve currency to have a powerful and stable national currency. To replace the used curruncies, the national currency should be issued in the right way and the right time, without any confusion that may destroy it at the beginnig of the issuance.